آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣ م المجلد السابع عشر العدد ٣

21 Nov. 2013 Volume 17, No. 3

تجدد الحديث عن انتفاضة ثالثة

صفحة٢

المخططات الهيكلية والسيطرة على مناطق «ج»

صفحة٤

انتخابات السلطات المحلية في مناطق ١٩٤٨

صفحة١١

في هذا العدد أيضاً:

مبادرات «حماس» لإنهاء الانقسام بين الجدية والاستهلاك الإعلامي صفحة٥

«حماس» ومصر .. علاقة شبه مقطوعة ولا بوادر لانفراج قريب صفحة٦

هل باتت المصالحة بين «حماس» والجماعات السلفية ممكنة؟ صفحة٧

خطة كيري بين المراهنة على نجاحها والتحذير من خطورة اصطدامها بالسياسات الإسرائيلية صفحة٨

توقف كلي لقطاع الإنشاءات في قطاع غزة صفحة٩

استحداث منصب نائب الرئيس .. حل لأزمة فتحاوية أم حاجة لتطوير النظام السياسي؟! صفحة١٠

الأسرى ينجبون «بالمراسلة»! صفحة١٢

دعوات لبلورة حلول دائمة لمعالجة أزمة مؤسسات التعليم العالي صفحة١٣

ضبابية الاعتراف القانوني بـ «أسلحة الصحافي» قد تُصيبه في مقتل! صفحة١٤

أحكام الإعدام في غزّة بين رفض المؤسسات الحقوقية والدولية وترحيب أهالي الضحايا صفحة١٦

القتل على خلفية «الشرف» .. إهمال للقانون وحصانة للجاني صفحة١٧

مسلسلات قتل المرأة .. أين الحلقة الأخيرة؟! صفحة١٨

أين يذهب فارق «الأغوات» منذ سنوات .. دون رقيب أو حسيب؟! صفحة١٩

المدمنون في غزة .. مصير مجهول وإمكانات علاج شبه معدومة صفحة٢١

تكيف البريد مع التكنولوجيا ينقذه من خطر الانقراض صفحة٢٣

الافتتاحية

انتفاضة ثالثة؟

يكثر الحديث من حين إلى آخر عن إمكانية حدوث انتفاضة ثالثة. ومن يتابع ما يصدر في الصحف العبرية، يجد قدراً من الهوس بالموضوع. فكلما حدث تململ أو مسيرة احتجاجاً على الغلاء، تبدأ الصحف في إسرائيل بالتكهن حول إمكانية تحولها إلى انتفاضة ثالثة.

وحتى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في زيارته الأخيرة للمنطقة، حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من هذه الإمكانية. وفي زيارة سابقة قبل بدء المفاوضات الحالية، «نصح» كيري الرئيس أبو مازن بقوله إن انتفاضة ثالثة ستكون هدية لإيران وسوريا كما قال.

ومن يتابع الوضع في الضفة الغربية، لا يرى بوادر تؤشر على حدوث مثل هذه التوقعات حالياً. ولكن الجميع يعرف أن الفراغ السياسي الذي دام ما يقارب ثلاثة أعوام قبل بدء المفاوضات الحالية، لا يمكن أن يستمر كما هو دون أن يعبَّأ -عاجلاً أم آجلاً- بصراع ميداني، وبخاصة في ظل استمرار سرقة الأراضي الفلسطينية والاستيطان عليها وتهويد القدس، والحديث مؤخراً في إسرائيل عن تقسيم الحرم القدسي الشريف إلى أجزاء عربية وأجزاء إسرائيلية.

هذه أمور كلها متفجرة، ومن هنا كان مسعى الإدارة الأمريكية إلى العودة إلى مسار تفاوضي جديد حتى لو كان معظم المتابعين، بما في ذلك بعض الأوساط الرسمية الفلسطينية، متشائمين من أية نتائج إيجابية مع الحكومة الحالية في إسرائيل.

لكن الخطر الحقيقي هو «نجاح» المفاوضات؛ أي وجود إمكانية فعلية لأن تضغط الولايات المتحدة على الجانب الإسرائيلي لتقديم «شيء ما» للجانب الفلسطيني من نوع دولة في حدود مؤقتة، لملء الفراغ السياسي لسنوات عدة قادمة، حتى لو بان هذا مستبعداً الآن بوجود حكومة متطرفة في إسرائيل.

ما قد يتبع ذلك إن تم، هو الضغط على الجانب الفلسطيني لقبول ما هو معروض، تحت تهديد الإعلان أن سبب فشل المفاوضات هو «تعنت» الجانب الفلسطيني. وسيكون هذا تكراراً لسيناريو محادثات «كامب ديفيد» في تموز من العام ٢٠٠٠، ولوم الرئيس الراحل ياسر عرفات على «الفشل». وإذا كان لانتفاضة ثالثة أن تحدث، فإن إمكانيةً مثل هذه، قد تكون الفتيل الذي قد يشعل الاحتقان الحالي والمتراكم تحت سطح المشهد في الأرض المحتلة.

استهداف جنود الاحتلال يعيد الحديث عن انتفاضة ثالثة إلى الواجهة

يوسف الشايب

أعادت حوادث استهداف جنود ومستوطنين إسرائيليين في مدن مختلفة في الضفة الغربية، الحديث عن انتفاضة فلسطينية ثالثة إلى الواجهة ... وفي هذا السياق، حذر رئيس جهاز الشاباك السابق يوفال ديسكن، من اندلاع انتفاضة فلسطينية، أو ما قال عنه «ربيع فلسطيني»، موضحاً أن حالة التوتر والإحباط تزداد في الشارع الفلسطيني بسبب الشعور بأن حلم قيام الدولة يتبدد.

ونقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية، في الحادي والعشرين من تشرين الأول ٢٠١٣، عن ديسكن قوله: أعتقد أنه يمكن ملاحظة أن جميع مؤشرات اندلاع هبة الجموع الفلسطينية الغفيرة أصبحت متوفرة.

وأضاف أن «أراضي الضفة الغربية تشهد تراكماً هائلاً لحالة التوتر والإحباط المتزايدين عند الفلسطينيين الذين يشعرون أن أرضهم تسلب».

وقال إن «حالة الشعور بالقمع والظلم تتضاعف عند الفلسطينيين عندما يرون أن البؤر الاستيطانية والمستوطنات الجديدة تبنى صباح مساء، وأيضاً هم يدركون أن الدولة التي يتمنون قيامها باتت بعيدة عنهم، بل الاقتصاد لم يعد يشكل عامل مواساة».

مستعربون يتدربون «في المقهى»!

تجدر الإشارة إلى أن تصريحات ديسكن جاءت في أعقاب تزايد الهجمات الفلسطينية الفردية ضد أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية، وكان آخرها اقتحام شاب فلسطيني لقاعدة عسكرية بواسطة جرافة بالقدس، ومحاولة طعن في بيت لحم، في اليوم ذاته لإطلاقه تصريحاته هذه، سبقتها حوادث مشابهة في قلقيلية والخليل أدت إلى مقتل جندي في كل منهما، ما أعاد الحديث عن الانتفاضة الثالثة إلى الواجهة.

وكانت القناة التلفزيونية الإسرائيلية العاشرة كشفت في نشرة أخبارها المسائية المركزية، في منتصف شهر أيلول الماضي، عن بدء إجراء وحدة المستعربين «دوفدوفان» تدريبات في معسكرها استعداداً لاندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة.

وبثت القناة تقريراً لمراسلها العسكري أور هيلر، يتحدث عن استعدادات وحدة المستعربين لاحتمال تنفيذ أفراد الوحدة عمليات عسكرية سريعة في مناطق وقرى فلسطينية بالضفة الغربية.

وبحسب المراسل العسكري، فإن عمليات التدريب أطلق عليها «في المقهى»، وتتم في معسكر تدريب تابع للوحدة، وهو شبيه بالأحياء التي يقطنها الفلسطينيون بكامل مكوناتها.

وأضاف أن جنود الوحدة يتدربون على كيفية الدخول إلى البلدات الفلسطينية، وكيفية استخدام الوسائل القتالية واعتقال مشتبه بهم من مناطق فلسطينية مكتظة، في حال اندلاع انتفاضة ثالثة.

وبحسب المراسل، فإن القائمين على وحدة «دوفدوفان»التي ترافق قوات من الجيش الإسرائيلي والمخابرات الإسرائيلية (الشاباك) في تنفيذ مهام اعتقال فلسطينيين في عمق مناطق الضفة الغربية، يرون أن على الرغم مما تشهده الأراضي الفلسطينية من هدوء، فإن عليهم الاستعداد لأوضاع أخرى مختلفة تماماً في حال اشتعال الأوضاع من جديد واندلاع انتفاضة ثالثة.

وأوضح هيلر في تقريره المتلفز أن وحدة «دوفدوفان» تهدف من وراء تدريباتها أن تبقى على مستوى من الجاهزية تحول دون تعرضها لعنصر المفاجأة في حال اندلاع انتفاضة ثالثة، وتجنب ما وقع في مطلع الانتفاضة الثانية، الذي قاد إلى وقوع عمليات تفجيرية في الحافلات والمقاهي الإسرائيلية.

وأكد أن من أبرز بواعث عمليات التدريب التي تشهدها وحدات في الجيش الإسرائيلي هو ما تشهده الضفة الغربية من احتجاجات في الأيام الأخيرة، لافتاً إلى أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ما زالت مضللة وخادعة، وبخاصة مع بعض العمليات الفردية في الفترة الأخيرة.

وفي اليوم التالي لتصريحات ديكسن، قال وزير «الدفاع» الإسرائيلي موشيه يعلون، «ليس هناك أي مؤشر على نشوب انتفاضة ثالثة، إلا أن الجيش سيستمر بالاستعداد لأي تصعيد».

وأضاف يعلون: إن إسرائيل موجودة الآن في ظل موجة من العمليات والمواجهات في الضفة الغربية، وفي مواجهة تصعيد إعلامي من قبل السلطة الفلسطينية، إلا أنه لا يقف وراء هذه الموجة أي تنظيم فلسطيني، ولا مؤشرات لتحوّل عمليات كهذه إلى انتفاضة».

الصحافة الإسرائيلية

وانشغلت الصحافة الإسرائيلية باستهداف مستوطنين في الضفة الغربية، مؤخراً، وبدأت بالتحليل والاستنتاج، وربما التهويل، فها هو المحلل الإسرائيلي، أليكس فيشمان، يرى في مقال له في صحيفة يديعوت أحرونوت، أن «النتيجة الفورية هي واحدة، سلسلة الأحداث والهجمات الأخيرة هي نتيجة لتراجع قوة الردع لقوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية تجاه السكان الفلسطينيين في الضفة. شعر المخربون والمجرمون بذلك ولم يعودوا يخافون».

وأضاف فيشمان: يمكننا أن نتفهم الرغبة في منع إحداث احتكاك غير مرغوب فيه مع السكان الفلسطينيين، ولكن من دون قوة الردع، ومن دون زيادة «التمكين» الاستخباري على الأرض، فإن المنطقة ستشتعل سواء أكانت هناك مفاوضات أم لم تكن.

وكتب المحلل العسكري يوئاف ليمور في صحيفة إسرائيل اليوم: خلقت الأحداث الجارية شعوراً لدى البعض بأننا في ذروة موجة عنف صعبة، وتطرح علامات التساؤل المتطايرة هنا وهناك، احتمالات خطيرة، ولهذا يجب أن نتمنى أن يتم الوصول إلى تفسير سريع للأحداث التي وقعت مؤخراً، وبشكل يسمح بتحديد الأسباب ومعرفة الخلاصة.

وتطرق ليمور إلى «إمكانية أن يكون الاعتداء الوحشي الأخير الذي استخدم فيه الفؤوس والقضبان الحديدية والذي قُتل فيه شريه عوفر (في الأغوار)، اعتداء على خلفية جنائية»، وهو ما أعلنته الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لاحقاً.

بدوره، أشار المحلل العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت رون بن يشاي، إلى تقرير «الشاباك» الذي تحدث عن قفزة في عمليات رشق الحجارة والزجاجات الحارقة،

وأحياناً عمليات إطلاق النار ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.

وقال يشاي: إن المداهمات العسكرية الإسرائيلية بهدف إحباط عمليات لفلسطينيين ضد أهداف إسرائيلية، جوبهت في كثير من الأحيان بمقاومة مسلحة، تطورت إلى اشتباكات أسفرت عن مقتل فلسطينيين، في بؤر أساسية مثل مخيم جنين ومخيم قلنديا. ويبدو أن مقتل فلسطينيين يؤدي إلى تأجيج نار الكراهية وارتفاع منسوب المقاومة.

تأليب الرأي العام العالمي

وفي تحليله للإعلام الإسرائيلي وتعاطيه مع الأحداث الأخيرة في الضفة، وما إذا كانت تؤسس لانتفاضة ثالثة، قال الصحافي والمحلل السياسي زهير اندراوس: الإعلام الإسرائيلي يحاول أن يوحي للعالم بأن الفلسطينيين مقبلون أكثر من أي وقت مضى على انتفاضة ثالثة. كل يوم نقرأ في الصحافة الإسرائيلية تحليلات، وهي بالأساس ليست تحليلات بل ما يقوله صناع القرار الإسرائيلي في الكواليس للصحافيين الإسرائيليين الذي يشكلون كتيبة احتياط لجيش الاحتلال، لتأليب الرأي العام العالمي ضد الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت نير الاحتلال.

وأضاف: في الفترة الأخيرة بتنا نقرأ في الصحافة الإسرائيلية، انتقادات من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، فيما يتعلق بما يسمونه بـ «مكافحة الإرهاب الفلسطيني»، بل وصل الأمر إلى نقل تصريحات عن بنيامين نتنياهو تفيد بعدم اعتزامه اتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية بسبب مقتل الجنديين، بادعاء عدم رغبته صرف الأنظار عما يقوم به ما يسمونه «الإرهاب الفلسطيني ضد الإسرائيليين»، ليوهم العالم بأن الإسرائيليين هم الضحية، والشعب الفلسطيني هو الجلاد.

وتابع اندراوس: مقتل الجنديين الإسرائيليين، برأيي، جاء من باب المصادفة لا أكثر، وبالتالي الحديث عن انتفاضة ثالثة لا يمت إلى الحقيقة بصلة.

«حماس» في الزاوية

الكاتب والمحلل السياسي هاني حبيب، قال: إن وقعت انتفاضة ثالثة فستكون في الضفة الغربية والقدس وليس في قطاع غزة، نتيجة للجغرافيا السياسية، لكن بالتأكيد حركة حماس ستدعم أية انتفاضة جديدة، لكونها قد تغطي على الأوضاع بالغة الصعوبة، والأزمات الداخلية، سواء الأمنية والاقتصادية في قطاع غزة الذي تسيطر عليه.

وأضاف حبيب: لكن في حال اندلاع انتفاضة ثالثة في الضفة المحتلة والقدس، ستزداد الضغوطات الشعبية على حركة حماس في قطاع غزة لتفتح النار، هي والفصائل الوطنية، ضد الاحتلال. باعتقادي الأمر سيكون موضع دراسة جدية لدى قيادات حركة حماس حينها.

وأيده في ذلك المحلل السياسي أكرم عطا الله، الذي قال: وضع حركة حماس بعد التغيرات الحاصلة في مصر بات شديد الصعوبة، وبالتالي فهي تأمل بوقوع انتفاضة كهذه قد تخلخل وضع السلطة المستقر نسبياً في الضفة الغربية، وبالتالي تقوم بمد يدها إلى حماس لتحقيق مصالحة أو ما شابه، أو على الأقل تشغل السلطة عن التخطيط ضد حماس.

ما بين «فتح» و «حماس»

وبخصوص إمكانية نشوب انتفاضة ثالثة، اختلفت الآراء ما بين حركتي فتح وحماس، وتباينت التحليلات والآراء والتطلعات، تتويجاً للخلافات العميقة بين الحركتين الأكبر، التي تحول، حتى اللحظة، ومنذ قرابة سبع سنوات، دون إنهاء الانقسام الفلسطيني.

د. إسماعيل رضوان، وزير الأوقاف في حكومة غزة، والقيادي في حركة حماس، استهجن الحديث عن «حماس» كأنها وحدها تريد انتفاضة ضد العدو الصهيوني، وقال: كل الفصائل الوطنية تتطلع لضرورة استمرار المقاومة ضد الاحتلال، بل والانتفاضة في وجهه، وبخاصة مع استهدافه الأقصى ليل نهار، وتهويد ممنهج للقدس، واستهداف أبناء شعبنا في الضفة، وقضم للأراضي وتوسع استيطاني، لاسيما أنه لم يحدث أي تقدم فيما يمكن تسميته بالمفاوضات العبثية ما بين السلطة والاحتلال، وبالتالي الانتفاضة في وجه الاحتلال مطلب وطني، وليست مطلباً لـ «حماس» وحدها، إلا إذا كان الآخرون يتخلون عن موقفهم من هذا التوجه.

وأضاف رضوان: كثير من المعطيات التي سبقت انتفاضة الأقصى موجودة الآن، وبقراءة موضوعية وسريعة نرى أن الانتفاضة الثانية جاءت نتيجة إحباط وصل إليه الشعب الفلسطيني في نهاية العام ١٩٩٩، بعدما أدرك سوء المفاوضات العبثية، وأن شيئاً مما سمع عنه في الاتفاقات لم يتحقق، وبخاصة بعد كامب ديفيد، فكانت الانتفاضة بعد اقتحام شارون للمسجد الأقصى المبارك. نحن اليوم نتحدث عن العودة إلى المفاوضات العبثية على الرغم من أن المفاوض الفلسطيني لم يحقق أي شيء يذكر في السنوات الماضية، مع عدم إغفال استمرار التنسيق الأمني في ظل جرائم الاحتلال، وبالتالي هي حالة احتقان قد تساعد في نشوب انتفاضة جديدة. في ظل عدم اكتراث العالم، وبخاصة الدول العربية والإسلامية، بالعمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني. هناك حالة من الاحتقان تهيئ لانتفاضة جديدة.

ورفض رضوان الربط ما بين ما يصفه البعض بالمأزق السياسي الذي تعيشه حركة حماس إثر ما حصل من تحولات في مصر، وبين سعيها إلى تفجير انتفاضة ثالثة في الضفة، وقال: الانتفاضة بوجه الاحتلال مطلب وطني، وقد قاومت حركة حماس، والمقاومة في غزة، في كل الظروف الصعبة والمؤامرات والحصار، واستمرت المقاومة في نضالاتها ضد الاحتلال، وهذا ما أثبتته معركة الفرقان وغيرها.

ونوه إلى أن «استمرار المفاوضات العبثية مع الاحتلال هو أول عوائق اندلاع انتفاضة ثالثة، وكذلك استمرار التنسيق الأمني، إضافة إلى العائق الأكبر، وهو استمرار الانقسام الفلسطيني الذي يؤثر سلباً على قوة ودعم هذه الانتفاضة حال اشتعالها ضد الاحتلال الصهيوني، وهناك عوامل إقليمية كانشغال الأمة العربية بأزماتها

الداخلية، لكن الشعب الفلسطيني يعتمد على الله أولاً، ثم على نفسه، فقد انطلق في انتفاضته الأولى في ظروف أسوأ وأصعب من التي نعيشها اليوم».

أما د. عبد الله عبد الله، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، فأكد أن «الانتفاضة ليست بحاجة إلى قرار، وتندلع نتيجة تراكمات عدوانية إسرائيلية، وإحباطات تتعلق بالطموح الوطني الفلسطيني، ما قد يصل بالأوضاع إلى مرحلة الانفجار، وبالتالي هي ليست بحاجة إلى قرار».

وقال عبد الله: ليس المهم متى تبدأ الانتفاضة، المهم الاستعدادات والعوامل الذاتية التي علينا العمل على تهيئتها لتكون انتفاضة ناجحة عندما تنطلق. هنا بيت القصيد. الحالة النضالية الفلسطينية لم تتوقف. يجب ألا نبقى أسرى حالة من الوهم تقول إن طرفاً ما دون غيره من يقاوم الاحتلال. مقاومة هذا الشعب الواقع تحت الاحتلال، لم ولن تتوقف إلى أن يتحرر من الاحتلال وينال استقلاله الوطني.

وأضاف: الانتفاضة، أو المواجهة، تأخذ أشكالاً متعددة تفرضها ظروف ذاتية وإقليمية ودولية. حتى ننطلق بأي عمل نضالي يغير منهجه ورؤيته لا بد من توفر معطيات تساعدنا على هذا التغيير، لكن النضال لم يتوقف لحظة واحدة.

وأردف عبد الله: الانتفاضة ليست رغبة أو أُمنية، بل هي حركة جماهيرية شعبية لا تخضع لمعايير علمية. العدوانية الإسرائيلية المتسعة تواجه بكسب الدعم للحق الفلسطيني عبر التوجه للمحافل الدولية كافة. باعتقادي، ليس دورنا السؤال عن كيفية قيام الانتفاضة أو موعدها، بل العمل على تهيئة الظروف الموضوعية لانطلاقة هذه الانتفاضة واستمراريتها ونجاحها. لا نريد معركة مثل «حجارة السجّيل» لأسبوع ومن ثم نهرول لطلب وقف إطلاق النار، ووقف ما يسمى بـ «الأعمال العدائية ضد إسرائيل». مشروعنا هو مشروع وطني وليس تجارياً، فهو ينطلق من الحاجة الوطنية، ومن الاستعدادات لدفع الأهداف الوطنية نحو النجاح. قد لا نستطيع ذلك الآن، لظروف داخلية أو إقليمية ودولية تحيط بنا.

وشدد على أن «هذه المعطيات غير متوفرة الآن، فلا نستطيع في ظل انقسامنا النجاح في ذلك، ولولا الزخم الشعبي الذي رافق الانتفاضة الأولى لما كان لها الاستمرار، ومع ذلك كنا نرى بعض الخلافات على مستوى تحديد مواعيد الفعاليات النضالية، فكيف يمكننا الآن، ونحن منقسمون علنياً، القيام بانتفاضة ناجحة؟! علينا في البداية توحيد جبهتنا الداخلية.

وختم بالقول: حالة التراكمات التي تقود إلى انتفاضة جديدة متوفرة، ولكن هذه وحدها لا تكفي. إن أردنا انتفاضة جديدة، علينا التسريع بالقيام بما هو متطلب أساسي ومركزي بتصليب جبهتنا الداخلية. لا يمكننا تغيير وجهتنا النضالية، بناء على فعل هنا أو قول هناك.

تقديرات متباينة

واستبعدت خالدة جرار، عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن تؤسس العمليات المتفرقة الأخيرة لاندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، رابطة اندلاع هذه الانتفاضة بإنهاء حالة الانقسام الداخلي ورفض التنسيق الأمني مع الاحتلال والخروج من المفاوضات التي تقدم مزيداً من التنازلات.

وأضافت جرار: قيام انتفاضة ثالثة يحتاج لمقومات من أهمها إنهاء الانقسام الفلسطيني، ووقف كل التنسيق الأمني مع الاحتلال، وإحداث حالة شعبية تؤسس لانتفاضة دائمة.

أما بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، فقال إن إسرائيل تمارس ترسيم الحدود من طرف واحد، استكمالاً لسياستها القائمة على فرض الحقائق على الأرض، وهذا يأتي في وقت يتزامن مع تصاعد في المواجهة الفلسطينية للإجراءات الإسرائيلية، ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انتفاضة جديدة.

ونوه إلى أن هذا يتطلب بناء جبهة موحدة للمقاومة الشعبية، وتوفير غطاء سياسي لتصاعد الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية على السياسات العنصرية للاحتلال.

أما النائب مصطفى البرغوثي، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، فقال: المفاوضات مع الاحتلال وفرت له غطاء لممارسة عدوانه بحق الشعب الفلسطيني وسلب كامل حقوقه، منوهاً إلى أن «الانتفاضة الثالثة باتت على الأبواب في ظل أوضاع الضفة الحرجة».

ولفت البرغوثي إلى أنّ «ما يجري من انتهاكات من قبل الاحتلال لم يعد ممكنا السكوت عليه»، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني يتعرض في هذه الفترة إلى حرب ممنهجة تتصاعد يوماً بعد يوم.

واستهجن «استمرار السلطة في نهج المفاوضات، على الرغم من أن عواقبها دائماً ما تكون ضد مصالح الشعب الفلسطيني»، مطالباً إياها بترك رهانها على المفاوضات، وأن تعود للرهان على شعبها من خلال الوحدة الوطنية والإستراتيجية الوطنية الموحدة والمقاومة متعددة الأشكال.

ونوه البرغوثي في نهاية حديثه، إلى أنّ الكل الفلسطيني مقتنع بأن المفاوضات لن تؤدي إلى نتيجة مرضية، وأنها مجرد غطاء لعملية التوسع الاستيطاني، وأكد أن هناك غضباً في الساحة الفلسطينية مما يجري، معتبراً أن «مسألة نشوب انتفاضة ثالثة في الضفة مسألة وقت فقط، فلا أحد يستطيع أن يحتمل هذه الأوضاع الصعبة في الضفة».

يبقى أن نشير إلى أن ٥٨٪ من المشاركين في استطلاع نشره المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، مطلع تشرين الأول ٢٠١٣، توقعوا حدوث «انتفاضة ثالثة» في حال فشلت العلمية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

.. عندما تقرر «الإدارة المدنية» أين تقع حدود التجمعات الفلسطينية

المخططات الهيكلية في مناطق «ج» .. أداة في الصراع على الحيز العام

نائلة خليل

اعتبرت وزارة الحكم المحلي أنها أحدثت اختراقاً مهماً في مناطق «ج» عبر موافقة إسرائيل الشفهية على ١٣ مخططاً هيكلياً، في حين ينتظر ٤٠ مخططاً آخر دوره للنقاش والتعديل في ما يسمى «الإدارة المدنية «الإسرائيلية في «بيت إيل». وما تعتبره الوزارة اختراقاً وإنجازاً مهماً يعتبره خبير تنموي أممي «خطراً» يهدد بتفريغ السكان الفلسطينيين من أراضي «ج»!

حسب وزارة الحكم المحلي، فقد وافقت السلطات الإسرائيلية، حتى الآن، على ١٣ مخططاً هيكلياً بشكل شفهي، وذلك بعد جلسات طويلة من النقاش انتهت بوضع التعديلات الإسرائيلية عليها.

لكن الخبير الأممي ذاته، الذي رفض الكشف عن اسمه، يؤكد: لم تتم الموافقة على أي شيء، كل ما جرى هو أن «الإدارة المدنية» تسلمت هذه المخططات، والدليل عدم وجود أي موافقة إسرائيلية مكتوبة على ما تقوله وزارة الحكم المحلي.

قبل عامين فقط، كان الحديث عن أي مخططات هيكلية للبناء في منطقة «ج»غير قابل للنقاش. فالفلسطينيون يؤكدون عجزهم وعدم سيطرتهم على هذه المناطق بموجب اتفاقية أوسلو، والاحتلال الإسرائيلي يستعرض عضلاته يومياً في هدم ممتلكات الفلسطينيين وطردهم والتضييق على من تبقى منهم.

لكن في العامين الماضيين يبدو أن الكثير من مياه التغيير قد جرت تحت الجسر، والدليل عشرات الاجتماعات التي عُقدت بين المجلس التنظيمي الإسرائيلي الأعلى والهيئات المحلية الفلسطينية لمناقشة نحو ٤٠ مخططاً هيكلياً من أصل ١٠٠ مخطط جارٍ إعدادها.

هيئات محلية ومكاتب استشارية تحج أسبوعياً إلى مكاتب «الإدارة المدنية» في «بيت إيل» لمناقشة المخططات الهيكلية لقرى وتجمعات سكانية فلسطينية في منطقة «ج»، وضباط إسرائيليون في «الإدارة المدنية» يجلسون معهم يناقشون المخططات ويضعون ملاحظاتهم حولها ويطلبون التعديلات حسب وجهة نظرهم.

المزيد من الجلسات تعقد، حيث تقرّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتعديلات التي أجراها الفلسطينيون حسب إملاءاتهم بكلام شفهي، ويصرون على عدم تبادل أي وثائق مع الفلسطينيين لدرجة رفضهم التوقيع حتى على محاضر الاجتماعات مع الفلسطينيين.

لكن لماذا ترفض «الإدارة المدنية» التوقيع على أي وثيقة؟

يقول الدكتور عزام الحجوج، مدير عام الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي: لا يريدون أن يثبتوا على أنفسهم شيئاً، نحن من مصلحتنا أن نعطيهم شيئاً مكتوباً لأن المخطط الهيكلي بالنهاية «وثيقة» حتى ننفذ المخطط الهيكلي.

٦٠ مخططاً هيكلياً آخر ما زال الفلسطينيون يعملون عليها عبر تعاقدات بين الهيئات المحلية والمكاتب الهندسية الاستشارية، وبتمويل سخي من المانحين البريطانيين والألمان والفرنسيين والبلجيك وغيرهم. لكن لماذا تناقش سلطات الاحتلال الإسرائيلي مخططات هيكلية لتجمعات سكانية فلسطينية طالما رفضت توسعها وقاومت وجودها عبر الاستيلاء على أراضيها لصالح المستوطنات ومعسكرات التدريب والمحميات الطبيعية وكل ما يعزز السيطرة الإسرائيلية على هذه الأراضي؟!

الحجوج يرى أن «تقديم مخططات هيكلية للتجمعات السكانية الفلسطينية يعتبر اختراقاً كبيراً»، ويقول: لم تعتقد سلطات الاحتلال يوماً أن الهيئات المحلية الفلسطينية ستقوم بتقديم مخططات هيكلية.

ينطلق الحجوج من نقطة أساسية طالما أزقت المواطن الفلسطيني والهيئات المحلية على حد سواء، وهي حماية الممتلكات الفلسطينية من قرارات الهدم الجائرة التي يقوم بها الاحتلال، ويضيف: في اللحظة التي يتم فيها تقديم مخطط هيكلي، فإن أي إخطار صدر في السابق أو بناء تم تهديده سيتم تجميده، وإذا تمت الموافقة على المخطط الهيكلي سيكون على المواطن تصويب وضعه فقط.

«اختراق» .. لكن باتجاه التهجير!

لكن الخبير التنموي الأممي يتساءل: إذا كانت هذه المخططات الهيكلية «اختراقاً»، أي إنجازاً، لماذا تتم وفق المعايير الإسرائيلية، ولماذا الكلمة النهائية فيها للإدارة المدنية الإسرائيلية؟!

ويتابع الخبير: الهدف من موافقة إسرائيل على هذه المخططات هو ترحيل الفلسطينيين من مناطق «ج» إلى مناطق «أ» و«ب»، والأمثلة كثيرة على ذلك، منها مخطط النويعمة» الذي يهدف إلى تهجير عرب الجهالين، ورفضهم للمخطط في قرية «العقبة» في الأغوار، حيث تم رفض المخطط وإبلاغ السكان أن بإمكانهم أن يبنوا منازل في منطقة «تياسير».

المخططات الإسرائيلية التي قبلت «الإدارة المدنية» تسلمها، على حد تعبير الخبير التنموي، أو التي «وافقت عليها شفهياً»، على حد تعبير وزارة الحكم المحلي، كانت المعايير الإسرائيلية فيها تحتكم لمواقع المستوطنات والمناطق العسكرية الإسرائيلية والمحميات الطبيعية وجدار الفصل العنصري.

تكمن خطورة المخططات الهيكلية الحالية حسب الخبير التنموي «في أنها تلغي إمكانية أي تطور فلسطيني طبيعي في أراضي «ج».

ويوضح: هذه المخططات أبقت على المنازل القائمة، لكن أي توسع مستقبلي لن يكون متاحاً، بل سيكون خارج نطاق المخطط. على سبيل المثال، لن يكون متاحاً أمام أي ابن يرغب في الزواج أن يبني بيتاً جديداً، سيكون عليه الانتقال إلى أراضي «أ» أو «ب» بعيداً عن عائلته بكل بساطة.

الخطة الرئيسية للآثار المترتبة على التنمية، التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وقدمت في أيلول ٢٠١٣، أشارت إلى أن «المخططات وضعت بإحكام حول المناطق المبنية دون أي اعتبار للاحتياجات المستقبلية، والحاجة للتطوير وكسب الرزق، ولم يكن الوصول للبنية التحتية فيها شرطاً مسبقاً، مثل شبكات المياه والكهرباء».

وأوصت أنه إذا كان المطلوب هو الوصول لخطط رئيسية فعالة حقاً ومفيدة، «لا بد أن يوضع التخطيط بأيدي الفلسطينيين دون قيود إسرائيلية».

فرض المعايير الإسرائيلية

لكن الحجوج يؤكد أن «المخططات الهيكلية راعت التطور السكاني المستقبلي لفترات تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ سنة».

وعند ذكر «٢٠ عاماً»، لا يستطيع أي مواطن فلسطيني إلا أن يتذكر اتفاقية «أوسلو»، ومجموعة الأزمات المتشابكة التي ترتبت عليها، إذ استغرق الأمر أيضاً «٢٠ عاماً» للاصطدام بها دون المقدرة على فعل أي شيء تجاهها.

الحجوج مطّلع بشكل جيد من خلال عمله اليومي مع الهيئات المحلية على المعايير التي تضعها سلطات الاحتلال عند مناقشة أي مخطط هيكلي، ويصف هذه المعايير بـ«التحديات الكبيرة جداً؛ أولاً: المساحات. ثانياً: فرض المعايير والحسابات الإسرائيلية. أما التحدي الثالث، فهو المماطلة الإسرائيلية وتأخير الاجتماعات».

ويضيف: إسرائيل تريد فرض معيار التوسع العمودي، ما يعني أن بإمكان ٢٠٠ نسمة أن يسكنوا في عمارتين على مساحة دونمين من الأرض، بينما طبيعية المجتمع والثقافة الفلسطينية تفضل التوسع الأفقي.

ويتابع: الإسرائيليون لا يريدون توسعاً كبيراً، بل

يحاولون تخفيض المساحة، وفرض معاييرهم التي يعتمدونها عند إقرار مخطط هيكلي لمستوطنة أو مدينة إسرائيلية، وهذا لا يتماشى مع الواقع الفلسطيني.

لكن أي لاجئ فلسطيني يقف على سطح منزله في مخيم الجلزون، أو على شرفة منزله في منطقة «سطح مرحبا»، يستطيع أن يرى بالعين المجردة أن المستوطنين في مستوطنتي «بيت إيل» و «جبل الطويل» اللتين تحيطان برام الله والبيرة، يعيشون في بيوت فارهة من طابقين وحدائق أيضاً. إذن لا مجال للمقارنة بين المعايير الإسرائيلية للمستوطنات، وتلك التي تفرضها إسرائيل كشروط للبناء يجب أن يراعيها المخطط الهيكلي في مناطق «ج» عندما يريد الفلسطيني البناء.

في المقابل، يقول الحجوج: خضعت المخططات الهيكلية التي وافقت إسرائيل عليها بشكل شفهي لتعديلات بسيطة وجزئية، وفي النهاية خرجت ضمن تصور فلسطيني وموافقة الهيئات المحلية، لقد وصلنا إلى ٩٠٪ من المخطط الذي نريده.

غير أنه يستدرك: من التجربة، لدينا معرفة بأن هناك بعض المناطق تعتبر حساسة بالنسبة للإسرائيليين ولا يتقبلون أي مخطط هيكلي فيها، أو حتى النقاش حولها، مثل مناطق «شرق يطا» في الخليل، و«العقبة» في طوباس، والحساسية تزداد بالنسبة لمنطقة الغور الفلسطيني.

وتشكل الأراضي الفلسطينية المصنفة «ج» حسب اتفاقية أوسلو ٦١٪ من إجمالي الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، ويوجد فيها ١٤٩ تجمعاً سكانياً يعيشون على ما نسبته ٠,٥٪ فقط من إجمالي مساحة الأراضي المصنفة «ج».

هل ابتلعت السلطة الطعم؟!

في ضوء ذلك، يبرز السؤال التالي: لماذا تنبهت السلطة اليوم إلى ضرورة عمل مخططات هيكلية في مناطق «ج»؟ وهو السؤال الذي يفضل أن يجيب عنه المسؤولون في وزارتي الحكم المحلي والتخطيط بجملة واحدة، ودون الكشف عن أسمائهم: لأن الدعم الأوروبي يستهدف مناطق «ج» في هذه المرحلة!

خبير تخطيط آخر فضل أيضاً عدم الكشف عن اسمه، قال: منذ أربع سنوات، بدأت أموال الدول المانحة تستهدف مناطق «ج» بدعم إغاثي فقط، فاق نصيب الفرد فيه أضعاف نصيب الفرد الفلسطيني في مناطق «أ» و «ب» عشرات المرات.

ويرى هذا الخبير أن السلطة الفلسطينية «ابتلعت الطعم، وما زال لديها -حتى بعد ٢٠ عاماً على اتفاقية أوسلو- قدر عال من السذاجة، وتعاطيها مع المخططات الهيكلية منذ نحو عامين يفسر هذه السذاجة ويكشفها».

الهدف الإسرائيلي من وراء الموافقة والإيعاز للمانحين بدعم الهيئات المحلية لإعداد مخططات هيكلية، كما يقول خبير التخطيط، يكمن في أن «إسرائيل تريد من الفلسطينيين أن يحددوا بأنفسهم مخططات هيكلية لتجمعاتهم، أي أن يصنعوا حدودهم في مناطق (ج)، التي بعد أن تخضع للتعديلات الإسرائيلية بموافقة الفلسطينيين أنفسهم، ستستخدمها إسرائيل لترسيم حدود نهائية عند مفاوضات الحل النهائي لاحقاً».

الأمر «المرعب» الذي يخشاه الخبير هو: إننا نضع حدودنا بأنفسنا، ومهما بلغ طموح هذه المخططات الهيكلية فهي لن تتجاوز ٥ر٠٪، أو ١٪ في أحسن تقدير من مساحة أراضي «ج»، وإسرائيل ستبتلع ما تبقى من أراضٍ.

فرض أمر واقع إسرائيلي .. بأيد فلسطينية

يقارن خبير التخطيط مناقشة إسرائيل لعشرات المخططات الهيكلية خلال الفترة القليلة الماضية، بما فعلته قبيل اتفاقية «أوسلو» العام ١٩٩٤، حيث عمدت إلى وضع مخططات هيكلية لنحو ١٠٠ تجمع سكاني لقرى القدس، وتم إنجاز المخططات المائة في غضون ثلاثة أشهر فقط، لتصبح أمراً واقعاً حتى اليوم.

ويستغرق إعداد مخطط هيكلي واحد لتجمع سكاني نحو ستة أشهر في أحسن تقدير.

ويقول الخبير: باختصار، إسرائيل تعيد السيناريو ذاته، لكن هذه المرة بنسخة جديدة، عندما تقول للفلسطينيين «أصنعوا قيودكم بأنفسكم»!

منذ العام ٢٠١١ وحتى اليوم، يجري العمل على ١٠٠ مخطط، ٤٠ منها تم الانتهاء من الإعدادات الفنية والتقنية لها، وتم تقديمها للمجلس التنظيمي الأعلى الإسرائيلي، بعد التوافق التقني الإسرائيلي على محتويات كل مخطط، وهو ما يتم بعد جلسات طويلة من النقاش والتعديل حسب الرؤية الإسرائيلية. هناك عملية مماطلة أخرى، إذ تمرر هذه المخططات على لجان فرعية إسرائيلية يجب أن تصادق على هذه المخططات، مثل لجان البنى التحتية، ولجنة وزارة الدفاع، والسياحة والآثار ... وغيرها.

الأمر اللافت للنظر أن هذه المخططات الهيكلية يتم تسليمها عبر الهيئات المحلية التي تذهب مع المكاتب الاستشارية لنقاشها مع «الإدارة المدنية» الإسرائيلية، في حين تبقى المساندة الرسمية الفلسطينية من قبل وزارة الحكم المحلي ووزارة الشؤون المدنية غير واضحة في الصورة، حيث يكتفي المسؤولون في وزارة الحكم المحلي بالقول إنهم يقدمون «دعماً لوجستياً وخرائط وتدريباً»، لكن من المعروف جيداً أن هاتين الوزارتين تفتقران لأدوات حديثة للحصول على خرائط لأراضي «ج»، حتى أن السلطة مثلاً لم تطالب حتى اليوم تركيا والأردن بخرائط و «وثائق» تثبت ملكية آلاف الفلسطينيين لأراضيهم، على الرغم من أنها أصبحت دولة عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة!

وحول النوايا السياسية للمانحين من وراء دعم المخططات الهيكلية للهيئات المحلية، يتساءل الخبير التنموي الأممي: إذا كانت الدول الأوروبية متحمسة كثيراً لتعزيز وجود الفلسطينيين في تجمعات سكانية متحضرة في مناطق «ج»، وتصلها كل الخدمات والبنى التحتية، وتحت عنوان «الهيئات المحلية»، فلماذا لا تقوم بدعم المخطط الوطني المكاني، الذي يقوم بالتخطيط لكافة أراضي الضفة الغربية المحتلة العام ١٩٦٧، على أساس أنها حدود دولة فلسطين المقبلة؟ لماذا فضّلت الدول المانحة دعم الهيئات المحلية بشكل فردي وجزئي، بحيث تكون المرجعية دوماً لهذه المخططات الهيكلية من خلال ضابط «الإدارة المدنية» الإسرائيلي؟!

في غياب خطوات عملية لإثبات حسن النية

مبادرات «حماس» لإنهاء الانقسام بين الجدية والاستهلاك الإعلامي

شيرين خليفة

العديد من المبادرات قدمتها حركة حماس تحت عنوان تحقيق المصالحة منذ الانقسام الفلسطيني العام ٢٠٠٧، لم تُكلل بالنجاح، بما في ذلك ما ورد في خطاب رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنيّة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. فكلها -حسب مراقبين- لا تتضمن جديداً يُذكر يمكن أن يُبنى عليه بشكل جدّي لإنهاء الانقسام، أو تهدف لإدارة هذا الانقسام، على أن بعض المراقبين دعوا إلى استثمار النبرة الإيجابية التي ترافق هذه المبادرات من أجل تحقيق اختراق في عملية المصالحة.

لا جديد

بعد الانقسام، وبعد صمت لأكثر من عامين، تجددت الوساطة المصرية بين حركتي حماس وفتح العام ٢٠٠٩، حيث أعدت القاهرة ورقة للمصالحة سميت في حينها «الورقة المصرية»، طرحتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقعت عليها «فتح»، إلا أن «حماس» طلبت وقتاً لدراستها قبل أن تطلب إدخال تعديلات عليها، لكن القاهرة رفضت فتجمدت الأمور، بين مد وجزر حتى تم توقيع اتفاق المصالحة في أيار/مايو ٢٠١١، دون أن يطبق على أرض الواقع.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، وقع كل من الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل «إعلان الدوحة للمصالحة الفلسطينية»، بحضور أمير قطر في العاصمة القطرية الدوحة، بهدف تسريع وتيرة المصالحة، كان أبرز محاوره أن يقوم الرئيس بتشكيل حكومة مهمتها التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية خلال ثلاثة أشهر، وتنفيذ ما جاء في الورقة المصرية، ولكن أيضاً لم يلتزم الطرفان بالتنفيذ.

وفي ظل تداعيات سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، ألقى هنيّة في تشرين الأول الماضي خطاباً لمناسبة الذكرى الثانية لصفقة تبادل الأسرى «وفاء الأحرار»، دعا خلاله الرئيس إلى الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، لكن هذا الخطاب قسم المراقبين بين من قال إنه مكرر لا جديد فيه، ومن اعتبر أن هناك نبرة إيجابية يجب استثمارها والبناء عليها من أجل تحقيق المصالحة.

الكاتب والمحلل السياسي مصطفى إبراهيم، قال في حديث لـ «آفاق برلمانية»: لا جديد في الخطاب، هو لغة «حماس» نفسها السابقة، الكثير من الناس كانوا متفائلين وتوقعوا شيئاً أكثر، إلا أن الخطاب لم يرتقِ لمستوى توقعات الشارع الفلسطيني وآماله، وكان إنشائياً، معتبراً أن الخطاب «تنقصه النوايا الحقيقة وبوادر حسن النية».

لكنه نوه إلى أن «حديث هنيّة عن دعوة الرئيس لتشكيل حكومة وتحديد سقف زمني لإجراء الانتخابات، كان شيئاً إيجابياً على الرغم من عدم الحديث عن آليات لذلك، إلا أنه طرف خيط يمكن الاستفادة منه والبناء عليه، إلا أن رد حركة فتح جاء مخيباً للآمال أيضاً ولم تلتقط طرف الخيط».

إذن، المبادرات التي يتم طرحها لا تتسم بالجدية اللازمة لإنهاء الانقسام، لكن إبراهيم يعتقد أن هذا الملف يحتاج إلى قوى من خارج طرفي الانقسام قادرة على إطلاق كفاح شعبي فلسطيني يضغط على الطرفين لإنهاء الانقسام.

إلقاء الكرة في الملعب الآخر

من جانبه، قال الكاتب والمحلل السياسي هاني حبيب: «حماس» ليست جادة في موضوع إنهاء الانقسام، وإنما ما يتم هو إلقاء للكرة في الملعب الآخر، فلو كانت جادة لاتخذت خطوات إيجابية بهذا الخصوص.

وأضاف: لا أجد شيئاً جديداً، إنهاء الانقسام يحتاج إلى خطوات جادة وإجراءات حسن نية، مثل التوافق على إعادة فتح معبر رفح لنزع مبررات الجانب المصري بإغلاقه، ووقف الاستدعاءات الأمنية، وإشاعة أجواء من الحريات العامة، وعدم منع الناس من السفر إلى الضفة.

وأوضح حبيب أن موضوع المصالحة لا يحتاج سوى الشروع فوراً في تنفيذ الورقة المصرية وإعلان الدوحة، على أن يصدر الرئيس مرسوماً بتشكيل حكومة مهمتها إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

مراقبون آخرون اعتبروا أن «حماس» جادة بموضوع إنهاء الانقسام، إذ قال الكاتب والمحلل السياسي هاني البسوس: «حماس» أكدت على المصالحة كخيار، وبشكل واضح هناك نبرة إيجابية في خطاب الحركة، وبخاصة دعوة «أبو مازن» لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وهذا يضع الكرة في ملعب «فتح».

وأضاف البسوس: الأساس موجود في الورقة المصرية وإعلان الدوحة، والإشكالية دوماً في انعدام الثقة الذي أدى إلى إشكالية في التنفيذ، وبخاصة أن اتفاق المصالحة سيؤدي إلى شكل سياسي جديد، وستكون هناك نقلة نوعية في النظام السياسي الفلسطيني.

وأوضح أن «كلا الطرفين معاً يتحملان المسؤولية عن إنهاء الانقسام، والمشكلة الحالية هي عدم الجلوس على طاولة واحدة للحديث عن كل المشاكل ووضع آليات للتنفيذ، أما الحديث عبر وسائل الإعلام فهو لا يجدي نفعاً».

وأكد أن «المصالحة تحتاج إلى خطوات عملية، لكن الخطوة الوحيدة التي تمت هي تسجيل أسماء الناخبين، وما عدا ذلك لم يتم أي شيء، سواء مصالحة مجتمعية أو غير ذلك.

وتابع البسوس: لو تم تشكيل حكومة توافق وطني من شخصيات مهنية، فهذا يكفي لكسر الحاجز النفسي، وبناء الثقة كونها غير محسوبة على أيٍّ من الطرفين، ومن ثم تجرى الانتخابات ويتم تحديد الموقف بالكامل من المفاوضات وغيرها من القضايا.

مطلوب مبادرات واضحة ومكتوبة

«فتح» بدورها سارعت إلى التشكيك في مواقف «حماس» من المصالحة، وقال النائب في المجلس التشريعي عن حركة فتح فيصل أبو شهلا: «حماس» تحدثت كثيراً عن اعتبارها المصالحة خياراً إستراتيجياً وضرورة إنهاء الانقسام، لكن المطلوب مبادرات واضحة مكتوبة ترفع عبر قنوات الاتصال المعروفة ممثلة بمسؤولي ملف المصالحة في «فتح» عزام الأحمد، وفي «حماس» موسى أبو مرزوق، وليس خطابات عبر وسائل الإعلام، لأننا هكذا لا نستطيع أن نقيّم موقف «حماس».

وتابع: نحن بانتظار أن تقدم «حماس» الجديد في موقفها استكمالاً لما توقف من حوارات واتفاقات ليس عبر الإعلام، ولكن عبر التواصل المفروض كما جرى طوال الفترة الماضية، بتقديم ذلك مكتوباً أو عبر الأحمد.

وأضاف: نحن ننتظر من «حماس» التزاماً واضحاً وشفافاً بالانتخابات وإجرائها، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الدوحة والقاهرة، وتشكيل حكومة التوافق الوطني لمدة ثلاثة أشهر تجرى خلالها الانتخابات ... هذا هو المنتظر.

وتابع: الرئيس عرض على «حماس» التشاور لتشكيل حكومة ورفضوا، وكان هناك اتفاق على تشكيل حكومة في ٨/١٤ ورفضوا، فالأمور ليست هكذا، الرئيس ليس موجوداً في غزة، و«حماس» تسيطر فعلياً على القطاع، ونريد أن نعرف من «حماس» ماذا تريد؟ نحتاج إلى ترجمة عملية ونحن في حركة فتح بانتظارها.

الحديث عن المبادرات السياسية لإنهاء الانقسام عادة لا ترافقه إجراءات حسن نية يمكن أن تمهد الطريق أمام المصالحة. فحسب أبو شهلا لم تتوقف الاعتقالات السياسية والاستدعاءات الأمنية لكوادر حركة فتح في قطاع غزة، كما لم يتم تفعيل لجنتي المصالحة المجتمعية والحريات العامة ولم تتجاوب حركة حماس كما كان مقرراً وفق ما تم الاتفاق عليه ضمن اتفاق المصالحة في ١٤ أيار/مايو، لافتاً إلى أن الاستدعاءات تتم دون أسباب، وإنما على خلفية تنظيمية.

وقال أبو شهلا: نحن في حركة فتح واضحون تماماً، ولدينا قناعة بأنه يجب أن ينتهي الانقسام وأن تكون هناك جدية، أولاً أن نرتبط كحركات تحرر وليست لنا علاقة بالشؤون الداخلية لأي من الدول، لأنه يهمنا قضيتنا التي عليها إجماع.

وأردف: يجب أن نعلن بوضوح أن الانقسام أثر سلباً على حياة الناس، ومستوى العلاقات السياسية، وأضعفنا أمام الإسرائيليين، وأضعف كل نواحي الحياة، ولم نستفد منه سواء المواطن أو القضية.

وأضاف: الحياة التي نعيشها في غزة واضحة للجميع، السوء من المستويات كافة، لا كهرباء ولا مياه ولا غاز، أساسيات في الحياة ليس من المفترض التفكير بها أصبحت تشغل الناس، إضرابات للناس الذين انقطعت رواتبهم، والبطالة المرتفعة كلها نتائج الانقسام، فيجب أن ينتهي».

وشدد أبو شهلا على «ضرورة إعادة الأمر للمواطن الفلسطيني ليقول ما يريد، لأن التهرب من الانتخابات دليل فشل وتهرب من المواطن، فالانتخابات طال أمدها، ويجب أن نعود للبرلمان والقانون والديمقراطية، وسيادة القانون والحريات العامة، فقد اعُترف بنا دولة تحت الاحتلال في الأمم المتحدة، ولم نعد سلطة، ويجب أن نمارس ذلك، بأن يكون لنا رئاسة ومجلس تشريعي واحد ووزير واحد لكل وزارة».

«حماس»: جادون وجاهزون!

بدوره، أكد الناطق باسم الحكومة في غزة إيهاب الغصين، جدية «حماس» بشأن إنهاء الانقسام، مشدداً على أنها «لم تغير موقفها مطلقاً» بشأن إنهاء الانقسام.

وأعلن جاهزية الحكومة لتطبيق بنود المصالحة كما هي، وكما اتفق عليها سابقاً، مضيفاً أن دعوة هنيّة كانت واضحة بدعوة الرئيس عباس لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ودعوة الإطار القيادي لمنظمة التحرير للانعقاد والقيام بدوره، ووضع قانون لانتخابات المجلس الوطني، وبعد ذلك تحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني المتزامنة، التي تتم في ظل وجود حكومة وحدة وطنية كما نص عليه اتفاق المصالحة.

وأكد الغصين على أنه لا يوجد أي آليات جديدة مقترحة، إنما الآليات موجودة أصلاً بما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة، وهي كافية لإنجاز المصالحة.

وأضاف: الموضوع عند السيد «أبو مازن» وحركة فتح، ليست «حماس» هي التي تؤخر، الكل ينادي بتشكل حكومة وحدة ... أين المعضلة لا أعلم؟!

ونوه الغصين مطمئناً الجميع بشأن الحكومة أنها لن تدقق على الأسماء التي سيختارها الرئيس، مذكّراً أن «حماس لها تجربة في هذا الإطار عندما تم تشكيل الحكومة الحادية عشرة، وتركت كل الوزارات السيادية لحركة فتح، على الرغم من أنها تمتلك ما يقارب ٧٠٪ من النواب، وهي هذه المرة ستنظر إلى الهدف وهو تحقيق المصالحة وليس التفاصيل».

وتابع: الكرة في ملعب «فتح»، تشكيل الحكومة لديهم ورئاسة الحكومة ... فماذا تنتظر؟!

وقال: الحكومة التي ينتظر أن يشكلها الرئيس ستكون مهمتها الترتيب للانتخابات بعد ثلاثة أشهر على تشكيلها، وإدارة الأمور اليومية، إذ لا يجوز الحديث عن انتخابات دون الحكومة. وعلى الرغم من إمكانية إنجاز ملفي المصالحة المجتمعية والحريات العامة وفقاً للمبادرات المقترحة، بما فيها موقف هنيّة في خطابه الأخير، فإن هذين الملفين لم يتم تفعيلهما.

وأردف الغصين: كان من الممكن إنجاز هذين الملفين، إلا أنهما مرتبطان بملف المصالحة، موضحاً أن الحكومة في غزة بالفعل بدأت بالسماح بزيارات لعائلات كان لديها مشاكل مع حركة حماس تمهيداً للمصالحة المجتمعية، ولكن اللجنة لم تتمكن من العمل في الضفة فتوقفت أيضاً في غزة.

وعادة تربط «فتح» بين مبادرات إنهاء الانقسام ووقف الاستدعاءات الأمنية، إلا أن الغصين أكد أنه «لا توجد إلا استدعاءات على خلفية أمنية مطلقة، وليس على خلفية الانتماء السياسي».

وتابع: هذا الكلام واضح في اجتماع الفصائل، لكن لن أخرج للإعلام لأتحدث عن كل واحد. بالعكس، لا يوجد مثل هؤلاء إلا على خلفية أمنية، أو تساؤلات حول علاقته بشيء معين. أما بالضفة، فهناك اعتقال سياسي أو على خلفية المقاومة. في النهاية، لا بد أن تأخذ لجنة الحريات دورها ونحن جاهزون بشكل كامل للتعاون مع لجنة الحريات وفتح كل الملفات.

وشدد على جاهزية الحكومة في غزة لإتمام المصالحة، معتبراً أن المشكلة في الضغط الإسرائيلي، فحين يقول نتنياهو إما «حماس» وإما المفاوضات، سنجد الرئيس يتمسك بالمفاوضات، وحين تتعثر يعود للحديث عن المصالحة.

وقال الغصين: إذن الأمور ليست بحاجة إلى وساطات بالمطلق، فالأمور واضحة وبحاجة إلى تطبيق فقط. ووجه دعوة لوسائل الإعلام كافة لوقف شيطنة طرف على حساب الآخر، كما دعا هنيّة في خطابه الأخير، وقال: للأسف الشديد، قلت دوماً إن الإعلاميين كان لهم الدور السلبي الأكبر في تعزيز الانقسام، ولذلك يجب على الإعلاميين الإجماع على شيء وطني بعيداً عن انتمائهم الحزبي.

واعتبر أن «هناك صحافيين ينتمون لأحزابهم أكثر من وطنهم، وهؤلاء يتحملون جزءاً كبيراً من مسؤولية تعزيز الانقسام، لأنهم لم يقوموا بدورهم الوطني في تقريب وجهات النظر، بل زادوا الفجوة والمشكلة. ويكفي الصحافي أن ينقل الحقيقة كما هي فقط.

وحول إمكانية زيارة الرئيس إلى غزة، أوضح الغصين أن هنيّة سبق وطالب العام ٢٠١١ بزيارة الرئيس إلى غزة، مضيفاً: هذا وطنه، هل يحتاج إلى دعوة؟!

وفيما يتعلق بالجوانب اللوجستيّة من أجل زيارة الرئيس، قال: حين يريد القدوم إلى غزة سيتم نقاش اللوجستيّات كافة.

وفي ضوء رد «فتح» على دعوة هنيّة الرئيس عباس لتشكيل الحكومة، بأنها تريد نقاش ذلك عبر القنوات الرسمية، من الواضح أن موضوع المصالحة ليس على مرمى حجر، في حين يعتقد البعض أنه كان يمكن على الأقل أن تلتقط حركة فتح طرف الخيط الذي طرحه هنيّة بدعوة الرئيس لتشكيل حكومة توافق وطني، والبدء فعلياً بفتح نقاش جاد حول هذه الحكومة، ولو من باب اختبار نوايا «حماس»!

بانتظار تغير دراماتيكي يفرض التعامل وفق حسابات جديدة

«حماس» ومصر .. علاقة شبه مقطوعة ولا بوادر لانفراج قريب

عيسى سعد الله

لا تلوح في الأفق القريب أية بوادر انفراج في العلاقة المجمدة والمتوترة بين القيادة والحكومة في مصر وحركة حماس وحكومتها في قطاع غزة، التي وصلت إلى مستوى قياسي من التوتر في ظل الاتهامات المتكررة من قبل القيادة المصرية، وبعض وسائل الإعلام المصرية، لحركة حماس بمساعدة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات المسلحة التي تنفذ بشكل شبه يومي عمليات ضد الجيش والشرطة المصرية.

ويبدو أن الطرفين، وبخاصة حركة حماس، قد تركتا مسألة عودة وتحسن العلاقة بينهما إلى الزمن، أو بشكل أدق إلى العوامل المتغيرة التي قد تطرأ في أية لحظة، لاسيما في ظل يأس الحركة وفشلها في إقناع القيادة المصرية بعدم تدخلها بالشأن المصري، لا من قريب أو بعيد، أو بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتصر حركة حماس على عدم وجود إثبات بحوزة القيادة المصرية يبرهن على تدخلها في الشأن المصري، أو دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، التي تعترف الحركة بأنها امتداد لها، معتبرة في الوقت ذاته أن تحيز وسائلها الإعلامية للإخوان ومظاهراتهم واحتجاجاتهم هو شيء طبيعي ومهني لا يتعارض مع المفهوم والقانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول، ويندرج في إطار حريات الإعلام، كما يقول القيادي في الحركة النائب يحيى موسى، الذي أكد مراراً خلال حديث لـ «آفاق برلمانية» براءة حركة حماس من كل الاتهامات التي تكيلها القيادة المصرية لها.

«حماس» غير مضطرة لتقديم تنازلات!

ولا يعتبر موسى أن حركة حماس مضطرة إلى تقديم المزيد من أجل عودة العلاقة الجيدة مع مصر، «في ظل إصرار القيادة المصرية على عدم القبول بما قدمته حركة حماس من أدلة حول عدم دعمها لأية جهة في مصر».

وقال: إن حركة حماس تتعامل مع مصر ككل، ولا تصنف مصر إلى جهات معينة، وتتعامل مع وزارة خارجيتها والمخابرات، وهي جاهزة للتعامل في كل وقت باحترام كامل وفق القواعد البروتوكولية والدبلوماسية، مبيناً أن «العلاقة مع مصر مرتبطة بأجندات الحكم المصري».

وأضاف أن «حماس» دائماً ما تتعامل مع ما تتحمله الهوامش المصرية، وتحاول أن تفتح علاقات وفق مع تسمح به الرؤية السياسية، مؤكداً أنه من مصلحة الحركة تمتين العلاقة مع مصر.

وأكد أن «الشعب الفلسطيني وحركة حماس يتطلعان للعمل مع الجميع وفق ما يسمح لهما الهامش القائم، ولكن الحركة تتطلع إلى زيادة الهامش السياسي، بما يسمح بتحسين الوضع الفلسطيني بشكل عام».

وعبّر موسى عن عدم رضا «حماس» عن مستوى العلاقة الحالي مع مصر بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام، وحتى في عهد الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، «كونها لم ترقَ إلى مستوى طموح الشعب الفلسطيني الذي يتطلع لدور عربي أكبر لمساعدته في التحرير والخلاص من الاحتلال».

وتحدث عن العلاقة بين «حماس» ومصر في عهد مرسي، مؤكداً أنها «كانت معقدة ويشوبها كثير من السلبيات، لاسيما مع استمرار بعض المعيقات في المعابر والتجارة وغيرها».

وقال: «حماس» غير مطالبة باتخاذ خطوات لاستجداء أحد في ظل وضوح موقفها وبراءتها مما يجري في مصر.

واستطرد: يتوجب على كل الدول العربية أن تدعم القضية الفلسطينية، متهماً كل الأنظمة العربية بعدم تقديم الحد الأدنى مما هو مطلوب لتحرير فلسطين.

وقال موسى: إن مصر لم تطلب من حركة حماس أي شيء لإعادة العلاقة معها، ولكن الحركة تبني جدار الحماية عن القاهرة وكل العواصم العربية.

كما نوه إلى أنه «ليس مطلوباً من حركة حماس أن تقدم أعذاراً»، معتبراً أن «القضية ليست قضية حركة حماس، ولكن القضية تحكمها تحالفات، والمشكلة عند العواصم العربية، ولذلك قامت الثورات وتململت الشعوب رافضة أن تبقي مصائرها في يد أميركا».

وعبر موسى عن تفاؤله إزاء المستقبل، «سواء تغير النظام في مصر أم بقي، فالمستقبل مفتوح على ما هو إيجابي وستعود القضية إلى الواجهة»، كما عبر عن اطمئنانه إلى العلاقة المستقبلية مع مصر.

وطالب موسى القيادة المصرية بإعادة تصويب بوصلتها فيما يخص فلسطين، لأنه تقع عليها مسؤولية أخلاقية وأدبية تجاه قطاع غزة، لأنه احتل في زمن الإدارة المصرية»، داعياً إياها إلى «إغاثة القطاع على الأقل، والتسهيل على مواطنيه، وأن تمد غزة بكل أسباب الصمود والمقاومة، فهذا واجبهم».

اتصالات دون المأمول

من جانبه، قال الكاتب الصحافي مصطفى الصواف «إن هناك محاولات تجري بين حركة حماس والجانب المصري لتوضيح المواقف وتجلية الاتهامات التي يطرحها بعض المسؤولين المصريين والإعلام المصري».

ونوه إلى «وجود علاقة مع من يشرف على الملف الفلسطيني، وبخاصة جهاز المخابرات، وهي علاقة متواصلة مع الجانب المصري، ولكن ليست بقدر العلاقة التي كانت قائمة قبل أحداث مصر الأخيرة».

واعتبر الصواف، في حديثه لـ«آفاق برلمانية»، أن «العلاقة بين حركة حماس ومصر تسير باتجاه التحسن البطيء جداً، ولكن ليس المأمول».

وبرأيه، فإن «حماس قدمت كل ما يمكن أن يقدم في المجال الصحيح، ولكن الجانب المصري لا يريد أن يفهم الحقائق، ولا يذهب بعيداً إلى المستوى المطلوب في تفسير مواقف حركة حماس».

وشدد الصواف على «ضرورة أن يقتنع الجانب المصري بحرص حركة حماس على مصلحة وأمن مصر، الأمر الذي أكده كل قادة الحركة على الدوام، ولكن الجانب المصري غير مقتنع ويحاول أن يبحث عن دلائل تدين حماس».

وأكد أن «حماس تحافظ على الأمن، وعدم المشاركة في أحداث داخل مصر، وهو موقف تؤكده الحركة ولم يثبت الجانب المصري عكسه»، مبيناً «استعداد حماس للإجابة عن كل الطروحات».

وقال: إن مستقبل «حماس» مرتبط بمستقبل القضية الفلسطينية، وهذه الأحداث الجارية في العالم العربي تشكل أذىً لحركة حماس، ولكن تبقى القضية الفلسطينية حية.

وقلل من أهمية عدم قدرة قيادة «حماس» وأعضاء الحكومة في غزة على الخروج من القطاع بسبب الموقف المصري، مشيراً إلى «قدرة النصف الآخر في الحركة الموجود في الخارج على القيام بالواجبات المطلوبة تجاه الحركة والقضية الفلسطينية».

وأشار إلى أن «النصف الآخر من قيادة الحركة يعمل بكل حرية، سواء على مستوى التحرك باتجاه الدول العربية أو الإسلامية»، منوهاً في الوقت ذاته إلى «بركات وسائل الاتصالات الحديثة في تعويض عدم مقدرة القيادة على التحرك».

وأضاف الصواف: «حماس» لا تمل من شرح موقفها الإستراتيجي بعدم التدخل في السياسة العامة، معتبراً أن ما يطرحه الإعلام الحمساوي حيال ما يجري في مصر هو

«حرية»، ومتهماً في الوقت ذاته الإعلام المصري بـ«شيطنة كل شيء فلسطيني، وبخاصة فيما يتعلق بحركة حماس».

تحقيق المصالحة أحد الحلول للأزمة

من جانبه، قال المحلل السياسي الدكتور كمال الشاعر، إن العلاقة بين حركة حماس ومصر شبه مقطوعة ووصلت إلى مرحلة صعبة بسبب اتهام الإعلام المصري للحركة بالوقوف وراء العديد من الأحداث داخل مصر، وبخاصة في سيناء، وهو ما تنفيه دوماً «حماس».

ونوه الشاعر إلى أن «تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية سيصب في تحسين العلاقة بين الطرفين»، مبيناً أن «العلاقة بين الطرفين مقتصرة على بعض المكالمات الهاتفية والمجاملات بين مستويات معينة في الجانبين».

وأكد أن التعاون بين الطرفين يقتصر على الأمور الحياتية اليومية، وتحديداً فيما يخص الأوضاع على معبر رفح.

وقال الشاعر، في حديث لـ «آفاق برلمانية»: إن الخروج من الأزمة الراهنة بين «حماس» ومصر سوف يتحقق في إحدى حالتين، الأولى تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، والثانية تحسن العلاقة داخل مصر بين الإخوان المسلمين والحكام الجدد في مصر.

ورأى أن «حماس» قدمت كل ما يمكن تقديمه لتحسين العلاقة مع مصر من خلال وساطات ودلائل وبراهين تثبت أنها بريئة من كل الاتهامات الموجهة إليها، «ولكن المصريين غير مقتنعين بذلك».

وأشار إلى «وجود أيدٍ خفية عملت على تخريب العلاقة بين مصر وحركة حماس، وتعمل على الوقيعة بينهما بشكل أعمق».

انتقاد دور إعلام «حماس»

وانتقد الشاعر استمرار وسائل الإعلام التابعة لحركة حماس في استخدام مصطلحات الإخوان المسلمين التي تثير غضب القيادة المصرية وقطاعات واسعة من الشعب المصري، معتبراً أن ذلك «يقود إلى استمرار توتر العلاقة ويؤخر إنجاز أي تحسن».

ونصح الإعلام الفلسطيني، بشكل عام، بالوقوف على مسافة واحدة إزاء ما يجري في مصر.

وتوقع تحسن العلاقة بين مصر وحركة حماس بعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر المتوقع إجراؤها في شهر آذار/مارس القادم.

وقال: حركة حماس لم تكن تتوقع أن تصل العلاقة مع مصر إلى هذه الدرجة من الانحطاط والتراجع.

وفي تصريحات صحافية له، قال القيادي في حركة حماس أسامة حمدان، إن الحركة «تتبادل العلاقات مع العديد من الدول العربية، بما فيما مصر»، وأنها «لا تسمح لنفسها بالتدخل في الشؤون الداخلية لأيٍّ من هذه البلاد».

وأوضح حمدان أن علاقة «حماس» مع جماعة الإخوان المسلمين لم تكن ضد رغبة الشعب المصري، قائلاً: إن «حماس» رأت أن المصريين أرادوا التحول الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير، وكان الرئيس (المعزول) محمد مرسي هو خيارهم، وبناء على ذلك فقد أيدته حركة حماس في فلسطين.

لا بوادرَ تغيير في الموقف المصري

بدوره، لا يرى المحلل السياسي الدكتور مخيمر أبو سعدة وجود بوادر انفراج في العلاقة بين الطرفين، على الرغم من التصريحات المتفائلة من قبل بعض المسؤولين في حركة حماس فيما يخص قبول مصر لمقترح «حماس» بخصوص معبر رفح، «وذلك بسبب قناعة مصر والنظام الحالي بالارتباط الحقيقي بين حركة حماس وحركة الإخوان المسلمين في مصر، إضافة إلى قناعة الأجهزة الأمنية المصرية بأن لحركة حماس ولكتائب القسّام ضلعاً فيما يحدث في سيناء من فوضى أمنية، وبالتالي الموقف المصري باتجاه الحركة سيبقى ضمن الموقف الحالي».

وأضاف أبو سعدة في حديث لـ«آفاق برلمانية»: مصر تتخوف من تقديم «حماس» مساعدة لوجستية لجماعة الإخوان المسلمين، ولكنه استبعد أن يقود هذا الاتّهام المصري وحالة الشك إزاء حركة حماس إلى قيام مصر بتوجيه ضربة للحركة كما تردد، «لعدم رغبة مصر في استنزاف قدراتها في حرب ستجرها إلى عزلة مع دول عربية وإسلامية، كونها تأتي ضد رغبة جميع شعوب هذه الدول».

وتوقع أن يبقى الوضع على ما هو عليه، «وستواصل مصر معاقبة حركة حماس من خلال استمرار التشويش على فتح معبر رفح، ومنع عناصر الحركة من السفر وتقييد حركتها خارج القطاع».

واعتبر أبو سعدة أن ما ورد في الخطاب الأخير لرئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية «غير كافٍ لإقناع مصر بعودة العلاقات، إذ يصر المصريون على قيام حركة حماس بإغلاق العديد من الأنفاق من جانب قطاع غزة، نظراً لصعوبة إغلاقها من الجانب المصري، وهو ما لم تقدم الحركة على فعله، إضافة إلى عدم مقدرة حماس على الانفكاك والانفصال عن جماعة الإخوان المسلمين، وهو مطلب مصري أيضاً».

بعد سنوات من التوتر

هل باتت المصالحة بين «حماس» والجماعات السلفية ممكنة؟

حسن جبر

فجأة، ودون مقدمات، جرى نشر أنباء عن حوارات تدور بين حركة حماس وجماعات السلفية الجهادية في قطاع غزة المقربة من تنظيم القاعدة العالمي.

وعلى الرغم من أن الحوارات لم تنته، ولم يعلن عن فحوى المواضيع التي يجري نقاشها، حسب بعض التقارير الإعلامية، فإنها استحوذت على اهتمام سياسي فلسطيني، وبخاصة أنها تأتي بعد سنوات من حالة الصراع القائمة بين الجهتين، استخدمت خلالها «حماس» سياسة العصا في وجه هذه الجماعات دون أن تتمكن من القضاء عليها لتعود إلى استخدام سياسة العصا والجزرة، علّها تعود بالفائدة عليها.

وحسب هذه الأنباء، جرت حوارات وجولات عديدة بوساطة عربية وإسلامية من خارج فلسطين، استطاعت بحسب مصادر خاصة أن تشيع أجواء من التفاؤل الحذر بين الجانبين، إلا أن الدخان الأبيض لم يتصاعد بعد للإعلان عن نتيجة هذه الحوارات التي جرت داخل قطاع غزة، بمباركة وتشجيع من الشيخ المثير للجدل يوسف القرضاوي رئيس رابطة العلماء المسلمين، حسب تقارير إعلامية نشرت مؤخراً.

إذن لماذا تنكر «حماس» هذه الحوارات وترفض الحديث عنها، إن كانت قد جرت حقاً؟ وهل ساهمت التطورات المصرية وما تبعها من أحداث في سيناء في دفع الحركة إلى الحوار مع هذه الجماعات لضمان عدم إزعاجها والتشويش عليها داخل قطاع غزة وخارجه؟ أم أن شكلاً جديداً من التحالف قد بدأ بين أقطاب الحركات الإسلامية في مواجهة حالة الرفض المتنامية للتيارات الإسلامية في العالم العربي في ظل ما تشهده تونس ومصر وليبيا وسورية؟ وماذا تريد المجموعات الجهادية من هذا الحوار بعد سنوات من رفض الحوار والتشدد في طرح الأفكار والتصورات؟ وقبل هذا وذاك، هل الحوارات تجري بخصوص الأوضاع الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة، أم أنها تشمل محاولة حمساوية لوقف التحريض الذي تتعرض له الحركة على خلفية ما يجري في سيناء من أعمال عنف تنفذها جماعات إسلامية رافضة للتطورات التي أطاحت بحكم الإخوان المسلمين في مصر؟

هذه الأسئلة والاستفسارات طرحتها «آفاق برلمانية» على عدد من السياسيين والمحللين بهدف الكشف عن حقيقة ما يجري من حوارات.

«حماس» تنفي وجود حوارات

«لم تدر أية حوارات»، قال فوزي برهوم الناطق باسم حركة حماس رداً على سؤال مباشر عن طبيعة الحوارات بين الحركة والجماعات السلفية.

وأضاف: اعتمدت الصحيفة التي نشرت الخبر على أمرين، أولهما مصادر خاصة، وثانيهما لقب لقائد سلفي غير معروف لم يذكر اسمه الحقيقي، الأمر الذي يؤكد عدم صدق ما تم الحديث عنه.

وأكد برهوم أن البعض (دون أن يذكره) أراد أن يزج «حماس» في دائرة مثل هذا الحوار حتى يخلق نوعاً من الترابط بين الحركة وما يجري في سيناء.

وقال: مسميات السلفية الجهادية ليس لها وجود على أرض الواقع، فكل مسلم مؤمن بالشريعة الإسلامية والكتاب والسنة هو سلفي.

ونوه إلى أن «الحديث عن السلفية الجهادية تم بعد الأحداث التي وقعت في مسجد ابن تيمية في رفح، وكانت بين الحكومة في غزة وبين جماعة تكفيرية مسلحة كفرت الحكومة وحركة حماس وأرادت الإعلان عن إقامة إمارة إسلامية للاقتصاص من حماس والجميع»، مكرراً حديثه عن عدم وجود سلفية جهادية أو غير جهادية.

وتابع: هناك حركات إسلامية مثل «حماس» والجهاد الإسلامي ومجموعات إسلامية أخرى، وهي ليست حركات متطرفة أو تكفيرية.

واعتبر أن «ما يسمى بالحركات الجهادية لم تعد قائمة بعد أحداث مسجد ابن تيمية، ولم يعلن أحد باسمه أو بشكله أنه يقود مجموعات سلفية جهادية في غزة، على الرغم من وجود بعض الأسماء الوهمية على الأرض التي ليس لها دور أو تمثيل حقيقي».

وتنقسم الجماعات السلفية في قطاع غزة إلى مجموعتين: الأولى جماعات سلفية دعوية لا تؤمن بالعنف، وتدعو إلى أفكارها بوسائل سلمية ودعوية، والثانية جماعات سلفية تؤمن بالعنف لتحقيق أفكارها، وهي قريبة من مبادئ وأفكار تنظيم القاعدة العالمي، الذي كان يتزعمه أسامة بن لادن الذي اغتالته القوات الأميركية في عملية خاصة في باكستان.

علاقة متوترة

يشار إلى أن العلاقة بين «حماس» والحركات الجهادية في قطاع غزة شهدت حالات من المد والجزر استخدمت «حماس» خلالها سياسة العصا والجزرة، لكنها لم تفلح في إنهاء هذه المجموعات التي نشأت في بيئة خصبة من الأفكار الإسلامية متزايدة الانتشار في القطاع.

وبعد أن خاضت «حماس» نقاشات متعددة بهدف وقف امتداد هذه المجموعات، لجأت إلى اعتقال عدد من عناصرها ومطاردتها ومحاولة القضاء عليها في الوقت التي تقول فيه هذه الجماعات إن أفراداً منها ما زالوا في سجون «سلطة حماس».

وتعتبر أحداث مسجد ابن تيمية ذروة الاشتباكات بين «حماس» والجماعات الإسلامية التي قتل فيها ما يزيد على ٢٥ شخصاً، كان على رأسهم زعيم ومنظم جماعة أنصار السنة الشيخ عبد اللطيف موسى، ونائبه أبو عبد الله السوري.

وتعتبر جماعات مثل مجلس شورى المجاهدين في بيت المقدس، وجماعة أنصار السنة (جلجلت)، وجند أنصار الله، وجيش الأمة، وجيش الإسلام، وكتائب التوحيد والجهاد، من أبرز المجموعات الجهادية التي جرى الإعلان عنها خلال السنوات القليلة الماضية.

وكانت قوات الاحتلال اغتالت عدداً من عناصر السلفية الجهادية كان أبرزهم هشام السعيدني الشهير بـ«أبو الوليد المقدسي»، وأحد أبرز مساعديه «أشرف صباح» الشهير بـ «أبو البراء المقدسي».

السلفيون: الحوار موجود لكنه لم ينتهِ

بدوره، أكد قائد ميداني في إحدى المجموعات السلفية في قطاع غزة وجود هذه الحوارات التي تمت قبل أشهر بوساطة من شخصيات إسلامية وعربية أرادت وقف الاحتقان الحاصل بين المجموعات السلفية و «حماس».

وأشار القائد المطلع على هذه الحوارات بحكم مشاركته فيها، إلى أن الحوار لم ينته حتى الآن، رافضاً الخوض في تفاصيل ما يتم نقاشه من مواضيع بشكل مفصل «بسبب وجود اتفاق على عدم الحديث العلني عما يجري من حوارات».

وقال: إن التهدئة ووقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة هي أحد المواضيع التي تبحث الآن في الحوار الدائر بين الجماعات السلفية و«حماس»، الذي لم يسفر عن اتفاق نهائي.

وأكد أن «حماس» عرضت مجموعة من الأفكار والرؤى، وتم تقديم أفكار أخرى، وفي حال تم الاتفاق عليها سيتم الإعلان عن اتفاق شامل يتوجب احترامه.

ونوه إلى أن وقف إطلاق الصواريخ مؤخراً، لم يأت ضمن الاتفاق الذي تجري بلورته مع «حماس»، بل بمبادرة من الجماعات السلفية.

وأكد أن «لا شيء يلزم الجماعات السلفية للالتزام بالتهدئة إن لم تلتزم بها قوات الاحتلال»، لافتاً إلى أن الجماعات السلفية اشترطت أن يتم احترام رأي الجماعات

السلفية مثل باقي الفصائل الفلسطينية العاملة على الساحة أثناء نقاش التهدئة.

شروط الجانبين

وكانت معلومات إعلامية انتشرت مؤخراً تحدثت عن قرب الإعلان عن اتفاق يقضي بوقف الملاحقات بصورة نهائية للجماعات السلفية، والسماح لها بالعمل في القطاع دون قيود شريطة التزامها بوقف إطلاق النار.

ووفق ما جرى تسريبه، فإن اجتماعات سرية عقدت بين الجانبين تكاد تشارف على الانتهاء للوصول إلى اتفاق نهائي بعد مبادرة قدمتها شخصيات محسوبة على تيار الإسلام السياسي في قطر والكويت، لوقف حملات الاعتقال ضد عناصر السلفية الجهادية والإفراج عن معتقليها لدى أجهزة الحركة، فيما أوضحت مصادر مقربة من الاجتماعات، أن المبادرة تستهدف فتح المجال أمام عناصر السلفية الجهادية للعمل في قطاع غزة دون قيود.

وطرح الجانبان شروطهما خلال الحوار، حيث شملت مطالب الجماعات السلفية «حرية العمل السياسي والعسكري والدعوي والاجتماعي، وحل قضية مقتل عناصرها في «مسجد ابن تيمية» بمدينة رفح العام ٢٠٠٩ عبر دفع «الدية» لذويهم، وتسليم «حماس» الأسلحة التي تمت مصادرتها خلال عمليات الاعتقال التي طالت عناصر الجماعات، وأيضاً الإفراج عن من بقي رهن الاعتقال من تلك العناصر، ووقف أي عمليات اعتقال في وقت لاحق.

من جانبها، اشترطت «حماس» أن تلتزم المجموعات السلفية الجهادية بالتهدئة المعلنة في قطاع غزة، وعدم إطلاق أي تصريحات من قبل الجماعات السلفية بالتخوين والتكفير، وعدم القيام بأي «هجمات تخريبية» داخل القطاع، والتزام مبدأ الحوار المشترك. وحسب مصادر المعلومات، فإن شروط الجانبين تمت مناقشتها، «وهناك تقدم ملحوظ بهذا الشأن».

وبالفعل، أفرجت «حماس» خلال الحوار عن عدد من المعتقلين لديها من أنصار السلفية الجهادية، ومن المتوقع أن يتم إفراغ السجون منهم في حال التوصل إلى اتفاق شامل بينهما.

محاول احتواء

وقال الدكتور سمير أبو مدللة، عضو قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إن ما جرى من حوارات بين «حماس» والجماعات السلفية جاء انطلاقاً من الضغط الذي تعرضت له «حماس» بعد التصريحات المصرية عن وجود مجموعات متطرفة تعمل في سيناء انطلاقاً من قطاع غزة.

وأكد أبو مدللة أن «حركة حماس، المسؤولة عن إدارة قطاع غزة، وجدت أنه بات من الضروري السيطرة على هذه الجماعات، التي فجرت عدداً من مقاهي الإنترنت وصالونات التجميل»، منوهاً إلى أن «حماس حاولت في السابق استخدام العنف في مواجهة هذه الجماعات، لكنها لم تنجح في تقويضها، لتجد نفسها مضطرة إلى فتح قنوات حوار معها للسيطرة على عملها».

وجواباً عن سؤال حول فائدة هذه الحوارات في خدمة الوضع الفلسطيني عموماً، قال أبو مدللة: أي حوار فلسطيني فلسطيني يصب في المصلحة الفلسطينية، وبخاصة أن بعض هذه الجماعات متهم بارتكاب جرائم بحق الفلسطينيين، على الرغم من حديثها الدائم والمتكرر أن وجهتها محاربة الاحتلال.

ونوه إلى أن «هذه المجموعات خرجت عن طوع حركة حماس، ما سبب إحراجاً لها، فلجأت إلى محاولة احتوائها وتعديل أفكارها فيما يصب في مصلحة المجتمع الفلسطيني».

الحوار لمصلحة الطرفين

بدوره، أكد الدكتور عدنان أبو عامر، الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، أن التجربة السابقة بين «حماس» والسلفيين كانت متوترة على الرغم من الأفكار المشتركة بينهما، وقد وصل الأمر إلى حد الاحتراب المسلح واعتقال عدد من عناصر المجموعات السلفية.

ونوه أبو عامر إلى أن «الحوار بين الجانبين يصب في مصلحتيهما، فحركة حماس تريد أن تخفف حدة التوتر وفق ما يسمونه في علم السياسة (تفكيك جبهة الخصوم)، على الرغم من أنهم أقرب إلى الحركة من العلمانيين واليسار».

وقال: لقد التقت مصالحهما من أجل إيجاد صفقة أو تسوية سيتم بموجبها رفع يد «حماس» عن هذه الجماعات ووقف الملاحقات والاعتقال.

وأكد أبو عامر أن «السلفيين لديهم هاجس عام من أن ينسحب نموذج مصر على غزة ويتم الإطاحة بالإخوان، الأمر الذي يعني مزيداً من الملاحقة والمطاردة لهم».

واعتبر أن «السلفيين يلتقون مع حركة حماس في المشروع الإسلامي الكبير، على الرغم من بعض الخلافات بينهما، وهم يعرفون أن ضعف حماس أو غيابها يعني مزيداً من الملاحقة».

وأعرب عن اعتقاده بأن «الحوارات ستمنح السلفيين فرصة من الوقت لبناء أنفسهم وتحسين أوضاعهم العسكرية وزيادة شعبيتهم».

وأضاف أبو عامر: تعتقد «حماس» أيضاً أن وجود قوى سياسية معارضة لها من اللون الإسلامي ذاته، يسحب ورقة رابحة منها، منطلقة من أن إبقاء حالة الصراع مع السلفيين يحرمها من تأييد باقي أطراف الحركة الإسلامية.

وشدد على أن الضغط الواقع على «حماس» داخل فلسطين وخارجها «يجعلها تبحث عن حلفاء في الساحتين الداخلية والخارجية».

أُعدت بعيداً عن السلطة والأولويات الفلسطينية

خطة كيري بين المراهنة على نجاحها والتحذير من خطورة اصطدامها بالسياسات الإسرائيلية

حامد جاد

أجمع اقتصاديون وسياسيون، على الرغم من تباين آرائهم إزاء فرص نجاح الخطة الاقتصادية لوزير الخارجية الأميركي جون كيري، على ضرورة توفر ضمانات تكفل أولاً تجنيب الخطة خطر الاصطدام بالسياسات الإسرائيلية المعرقلة لعجلة التنمية، والعمل على رفع السيطرة الإسرائيلية على الموارد الفلسطينية، وإزالة القيود المفروضة على حرية حركة تنقل الأفراد والبضائع من وإلى الأراضي الفلسطينية، كشرط أساس لإنجاح أي خطط اقتصادية، بما فيها الخطة التي أعلن عنها كيري خلال مؤتمر دافوس الذي عقد في منطقة البحر الميت في نهاية أيار/مايو الماضي.

وعلى الرغم من أن البعض ذهب في تشاؤمه إلى توقع إمكانية أن تعمل إسرائيل على إفشال خطة كيري، مثل الخبير في الشؤون الإسرائيلية أنطوان شلحت، الذي قال «إن إسرائيل ستقوم بإفشال هذا المقترح لإيمانها بعدم وجود حلول مع الفلسطينيين»، دعا آخرون ممن هم أقل تشاؤماً إلى عدم رفع سقف التوقعات المرجو تحقيقها من الخطة، ومنهم رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير د. صائب عريقات، الذي استند في دعوته لخفض سقف التوقعات، إلى رفض الحكومة الإسرائيلية مبدأ «حل الدولتين».

تغييب دور السلطة

الخبير الاقتصادي عمر شعبان ذهب في حديثه لـ«آفاق برلمانية»، إلى انتقاد خطة كيري «بداية من ربطها بشرط عودة السلطة وإسرائيل للمفاوضات وإعادة الحياة للمسار التفاوضي عبر استخدام الأموال كإغراء للسلطة»، كما انتقد في الوقت ذاته الطريقة التي لجأ إليها كيري في إعداد خطته بعيداً عن الطرف الرئيسي المعني بهذه الخطة (الطرف الفلسطيني)، حيث أوكل إعداد هذه الخطة للجنة الرباعية الدولية ولم يعطِ السلطة حقها الطبيعي في المشاركة برسم ملامح هذه الخطة بحسب أولويات الفلسطينيين، «وبالتالي فإن غياب الدور الفلسطيني يعني أنها خطة غير وطنية ولا تحاكي الأولويات الفلسطينية»، بحسب شعبان.

واعتبر شعبان أن عدم حصول السلطة على تفاصيل هذه الخطة بشكل متكامل والاكتفاء بإطلاعها على ملخصها يعد دليلاً على تهميش مقصود لدور السلطة ورغبة واضحة في مصادرة حقها الطبيعي في ممارسة دورها كجهة مسؤولة عن تحديد احتياجات الشعب الفلسطيني والعمل على تلبيتها.

وقال: التعامل مع خطة كيري بسرية، أثار شكوكاً حولها، فلا أحد يعلم أين توجه أموال الخطة، وقد لا تكون هذه الأموال مخصصة كما هو معلن لخدمة الاقتصاد الفلسطيني بقدر ما هي موجهة لخدمة مجموعة من الأثرياء، فطالما ليست هناك معلومات واضحة بشأن الخطة فستظل الشكوك قائمة حول كيفية توجيه عملية صرف الأموال، وضمن أي أجندة، وأي أولويات. لذا، فهذه خطة بحسب ما أعلن بإمكان طالب جامعي في عامه الدراسي الأول أن يعدها.

وقلل شعبان من أهمية التطمينات الإسرائيلية التي تحدث عنها د. محمد مصطفى، نائب رئيس الوزراء المكلف بالشؤون الاقتصادية للحكومة الفلسطينية، نقلاً عن توني بلير مندوب اللجنة الرباعية، الذي أشار إلى أنه تلقى وعوداً من الحكومة الإسرائيلية باتخاذ تسهيلات تستهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني وتنميته عبر إجراءات مختلفة، منها إعادة إحياء ملف حقل الغاز المكتشف قبالة شواطئ غزة، والمملوك للسلطة، ومشاريع المياه والكهرباء.

وتساءل شعبان عن «المعايير التي استندت إليها خطة كيري في ظل عدم توفر ضمانات إسرائيلية حقيقية تكفل تحقيق تنمية مستدامة وتحسن الوضع القائم، لاسيما أنه ليس هناك موقف إسرائيلي رسمي حول التسهيلات المعلنة سوى ما تم التطرق له في الإعلام، كما أن الخطة لم تتطرق للوضع السياسي، ولا لكيفية التعامل مع المناطق المصنفة (ج)، ما يثير الشكوك حول إن كانت الخطة تطرقت بالأصل لهذه المناطق، أم لم يتم إدراجها ضمن مشاريع الخطة».

وذهبت تساؤلات شعبان في هذا السياق إلى ما يعنيه «عدم صدور قرار عن الكونغرس الأميركي لدعم الخطة، ومدى اطلاع الجهات المانحة كافة على هذه الخطة التي لم يتم الكشف عن ميكانيزمات تعاملها مع المستوطنات والقيود المفروضة على وصول المواطنين للقدس، ما يضع الخطة في مهب الريح حال اندلاع انتفاضة ثالثة، أو حدوث أي تطور في الوضع الأمني غير المستقر».

وأكد شعبان في ختام حديثه، أنه ما لم يتم رفع الحصار المفروض على غزة والتوصل إلى مصالحة حقيقية بين الفرقاء الفلسطينيين لن يكون بالإمكان تحقيق أي تنمية تذكر في قطاع غزة، بما في ذلك صعوبة تحقيق الاستفادة من حقل الغاز المكتشف قبالة شواطئ غزة، كما لن يكون بالإمكان النهوض بالاقتصاد الفلسطيني في حال الإبقاء على الفصل بين شقي الوطن في ظل الحصار.

ارتباط كلي بنجاح العملية السياسية

أما الخبير الاقتصادي د. سمير عبد الله، المدير العام السابق لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس»، فاعتبر أن الإدارة الأميركية عملت على ربط مبادرتها الرامية لإطلاق المفاوضات الثنائية بضرورة تحقيق نشاط اقتصادي قوي وملموس يكفل وقف التدهور في الاقتصاد الفلسطيني، «حيث أن استئناف عملية السلام مجدداً يستوجب تقوية وتوسعة القاعدة الاقتصادية وتهيئة الأجواء اللازمة للاستقرار الاقتصادي».

ونوه عبد الله إلى أن مغزى خطة كيري ذات المليارات الأربعة «كان واضحاً منذ البداية، من حيث مساهمة القطاع الخاص الأميركي والاستثمارات الأميركية، بشكل أساسي في هذه الخطة الهادفة إلى تحقيق نسبة نمو مرضية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وبالتالي خفض نسبة البطالة وزيادة الرواتب بنسبة ٥٠٪».

وأكد أن فرص تحقيق خطة كيري الاقتصادية بشعاراتها واستثماراتها المعلنة التي ستساهم بها شركات أميركية خاصة، تتطلب تجنيبها الاصطدام بواقع السياسات الإسرائيلية المقيدة لإمكانية النمو الاقتصادي، كسياسة الإغلاق والحصار المفروضة ومواصلة السيطرة الإسرائيلية على الموارد الفلسطينية، والتعقيدات التي تفرضها إسرائيل على حرية حركة البضائع من وإلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يعني ضرورة التحرر كلياً من هذه القيود كي يكتب لخطة كيري النجاح.

ولفت إلى ما أولته خطة كيري من اهتمام لتقوية ودعم قطاع المقاولات الفلسطيني، كونه القطاع الذي سيضطلع بمهمة تنفيذ جزء كبير من استثمارات الخطة ومشاريعها، وبالتالي سيكون قطاع المقاولات جزءاً أساسياً من مجمل ما تتضمنه هذه الخطة من استثمارات، الأمر الذي يستوجب بالضرورة دعم قطاع المقاولات وتقويته كي يكون قادراً على الاستجابة لتنفيذ هذه الاستثمارات ومشاريع المقاولات التي ستمتد بحسب الخطة لمدة ثلاث سنوات.

وقال عبد الله: طالما هذه المبادرة غير مرتبطة بتنازلات سياسية، فإننا ننظر إليها بإيجابية، فهناك شركات أميركية كبرى تداعت للمساهمة في هذه المبادرة، وبالتالي لا بد من توفير أجواء الاستقرار وإحراز تقدم ملحوظ ومرضٍ على صعيد الحل السلمي من خلال ممارسة المجتمع الدولي، بهيئاته ومؤسساته المختلفة، الضغط اللازم على الجانب الإسرائيلي كي يرفع قيوده المفروضة على موارد الشعب الفلسطيني، بما يكفل تحرير المصادر والموارد الفلسطينية التي يسيطر عليها الاحتلال، وفي مقدمتها رفع سيطرته على قطاع المياه، وكذلك والأراضي الخاضعة لسيطرته التي تقدر بنسبة ٦٢٪ من أراضي الضفة الغربية.

وأضاف: بعض الأحزاب الإسرائيلية حذّر من الخطة الأميركية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني على اعتبار أنها تعزز من صمود الشعب الفلسطيني، لذا لا بد من أن تكون هذه الخطة مرتبطة بضغط دولي.

وعلى الرغم من إيجابية نظرته لخطة كيري الاقتصادية، فإن عبد الله لم يستبعد في الوقت ذاته إمكانية تراجع القطاع الخاص الأميركي عن التزاماته تجاه هذه المبادرة، وذلك في حال فشل مجريات التسوية والمفاوضات، «وبالتالي فإن هذه المبادرة الأميركية ليست بديلاً عن المسار السياسي، بل مرتبطة كلياً بنجاح العملية السياسية».

السلطة متفائلة

وكان مصطفى لفت في تصريحات أدلى بها مؤخراً إلى أن الخطة المذكورة حظيت بدعم من الدول المانحة لتنفيذها على المستويين القصير وطويل المدى، وأن الخطة سوف تستهدف، بشكل رئيسي، تحقيق تنمية شاملة للاقتصاد الفلسطيني بالتوازي مع التقدم في المسار السياسي مع إسرائيل.

وأوضح أن الخطة تستهدف تقليل العجز السنوي في الموازنة المالية للسلطة الفلسطينية بغض النظر عن الدعم الخارجي من جهة، والحد من النسب القياسية للبطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.

وأوضح مصطفى أنه تم نقاش الخطة بشكل مفصل خلال اجتماع الدول المانحة للفلسطينيين الذي عقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية شهر آب/أغسطس الماضي.

وقال: إن الخطط المقترحة من قبل كيري ستكون ركيزة أساسية في المرحلة الثانية التي تمثل البعد الإستراتيجي طويل المدى من الخطة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وستضاف إلى خطة كيري مبادرات وبرامج عمل أعدتها الحكومة الفلسطينية، وأخرى أعدها كل من صندوق الاستثمار والقطاع الخاص الفلسطيني وجهات دولية مانحة.

وأكد أن جهوداً فلسطينية مكثفة بذلت خلال الأسابيع الأخيرة لبلورة الخطة الأمريكية وإخراجها لحيز التنفيذ، وتحويلها من رؤية وخطط، إلى واقع قابل للتنفيذ في أسرع وقت ممكن، مشدداً في الوقت ذاته على أن الحكومة الفلسطينية ستقدم كل ما تستطيع من أجل تسهيل إنجاح الخطة الاقتصادية الدولية ودعم جهود القطاع الخاص الفلسطيني في تنفيذها من خلال خلق بيئة استثمارية مواتية وأجواء عمل مناسبة.

وقال مصطفى في تصريحاته: إن السلطة الفلسطينية طلبت من المجتمع الدولي توفير الدور الإسرائيلي المطلوب في إنجاح خطة دعم الاقتصاد الفلسطيني عبر تهيئة الأوضاع على الأرض بطريقة تناسب جلب مشاريع الاستثمار الخارجي، وتوفير الضمانات والتسهيلات اللازمة، لذلك فنحن نريد تغييراً جدياً في الفكر والسلوك الإسرائيلي وطريقة تقديمه للتسهيلات اللازمة للاقتصاد الفلسطيني من أجل تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي وتنفيذ مشاريع إستراتيجية من شأنها أن تساعد على النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

وبحسب مصطفى، ستشمل الخطة الاقتصادية الدولية ثمانية قطاعات رئيسية في الاقتصاد الفلسطيني هي الإنشاءات، والإسكان، والزراعة، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، والمياه، والصناعات الخفيفة.

وحول الدور الأميركي في تنفيذ هذه الخطة، أكد مصطفى أن الإدارة الأميركية أبدت استعداداً كبيراً للقيام بدور إيجابي لإنجاح الخطة، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم تسهيلات إسرائيلية جدية، مشدداً على أن أي خطة اقتصادية لا يمكن أن تكون بديلاً عن المسار السياسي، ولن تكون على حسابه، «إذ لا يوجد اقتصاد أو أي مسار آخر يمكن أن يكون بديلاً عن التمسك بالحقوق الفلسطينية ومسارها السياسي الثابت».

بعد حملة إغلاق الأنفاق ومنع إسرائيل إدخال مواد البناء

توقف كلي لقطاع الإنشاءات في قطاع غزة

خليل الشيخ

توقف قطاع الإنشاءات في قطاع غزة بنسبة كبيرة إثر قيام الحكومة المصرية بإغلاق الأنفاق، بعد الثلاثين من حزيران الماضي، لكنه توقف تماماً بعد أن منعت إسرائيل إدخال مواد البناء إلى القطاع في الرابع عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، في أعقاب إعلانها اكتشاف نفق مع قطاع غزة يصل مداه لنحو كيلومتر ونصف، مدعية أن المقاومين يستخدمون مواد البناء في إنشاء النفق المذكور.

وعانى قطاع الإنشاءات من حالة الشلل شبه التام خلال هذه الفترة التي استمرت نحو ثلاثة أشهر ونصف، بعد حملة إغلاق الأنفاق مع مصر، التي كانت تورد الكميات الأكبر للقطاع من مواد الإنشاء عبر الأنفاق المقامة على امتداد الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع ومصر.

واعتبر مراقبون أن قطاع الإنشاءات كان الأكثر تأثراً بحملة إغلاق الأنفاق مع مصر، حيث كان يدخل لقطاع غزة نحو ٣٠٠٠ طن من الاسمنت يومياً، قبل بدء الحملة، لتنخفض الكمية إلى ٥٠ طناً في الأيام القليلة التي سبقت إغلاق الأنفاق بشكل كامل.

وكانت سلطات الاحتلال قررت تعليق توريد مواد البناء إلى قطاع غزة بعد اكتشاف النفق، حيث أعلن مسؤول عسكري إسرائيلي أنه تقرر تعليق توريد مواد البناء لحين تقييم الأوضاع الأمنية.

يذكر أن إسرائيل كانت سمحت بدخول مواد البناء للقطاع بعد انقطاع دام ست سنوات، في بداية شهر تشرين الأول الماضي، وبكميات قليلة جداً، الأمر الذي اعتبر مراقبون أنه لا يؤثر على نشاط كبير في الحركة العمرانية.

وتسبب إغلاق الأنفاق مع مصر وقيام إسرائيل بمنع توريد مواد الإنشاء للقطاع بشح كبير لهذه المواد في السوق المحلية، وبخاصة الأسمنت الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً في أثمانه من ٣٧٠ شيكلاً للطن الواحد إلى ٧٠٠ شيكل.

خسائر في ظل تذبذب الأسعار

وقال نبيل أبو معيلق نقيب المقاولين في حديث لـ «آفاق برلمانية»: إن قرار إغلاق الأنفاق مع مصر، الذي ألحق ضرراً مباشراً بقطاع الإنشاءات، لم يكن قراراً متدرجاً، بل جاء قراراً سريعاً ومفاجئاً، حيث مُنع بذلك إدخال ما نسبته ٥٠٪ من احتياج القطاع للأسمنت والحصمة والحديد، بشكل أدى إلى توقف المشاريع المنفذة.

وأضاف أبو معيلق: بعد إغلاق الأنفاق وما نجم عنه من ضرر في قطاع الإنشاءات، قررت إسرائيل رفع قرار منع توريد هذه المواد للقطاع، فسمحت بعد مرور نحو ثلاثة أشهر ونصف من إغلاق الأنفاق، بإدخال مواد الإنشاءات جزئياً لقطاع غزة، لكن ذلك لم يزد على ٢٥٪ من حاجة القطاع لهذه المواد، ما يعني أنه نحو ٧٥٪ من الاحتياج ظل قائماً، حتى قيامها بمنع ذلك كلياً، في أعقاب اكتشاف النفق بين خان يونس وإسرائيل، لتصبح نسبة المواد الإنشائية المدخلة للقطاع صفر بالمائة.

ونوه إلى الخسائر المادية المباشرة التي لحقت بالمقاولين وأصحاب شركات الإنشاء في القطاع من حيث ارتفاع ثمن الطن بشكل أعلى بكثير مما هو مدرج في المناقصات واتفاقات إنشاء الأبنية، حيث ارتفع ثمن طن الأسمنت المصري الذي كان يدخل القطاع من ٣٧٠ شيكلاً إلى ٥٠٠ شيكل، ليصل فيما بعد إلى ٧٠٠ شيكل في حال توفره، فضلاً عن فرق سعر الدولار، وهو ما كبّد المقاولين وأصحاب الشركات خسائر مادية كبيرة.

وأضاف أن المستثمرين في مجال بناء الشقق والعمارات السكنية الخاصة، أجبروا على وقف استثماراتهم، وهو ما جعل عجلة العمران في تدهور مستمر نحو التوقف الكامل، وبخاصة في المشاريع التي تعتمد على المُدخلات الإنشائية بشكل مباشر.

ولمواجهة هذه الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاع الاقتصادي، دعا أبو معيلق المقاولين والمستثمرين إلى توخي الحذر في الفترة الحالية في وضع القيم المالية لأيّ مناقصة أو عطاء لأن الظروف المحيطة غير مستقرة وواضحة.

ووجه نصائح للمواطنين بالتريث وعدم شراء الشقق السكنية نظراً لوجود الكثير من المخاوف التي تتعلق بهذا الأمر، ومن أهمها إمكانية تعليق عقد المشتري مع صاحب الاستثمار أكثر من الوقت الأصلي المنصوص عليه في العقد الموقع، في ظل تذبذب الأسعار إلى حين وضوح الرؤية خلال أسابيع عدة، والإسراع في التوصل إلى حلول مستقبلية.

وحول طبيعة الحلول الممكنة، قال أبو معيلق: هناك اتصالات وجهود حثيثة متواصلة مع المؤسسات الدولية كافة والمجتمع المدني والسلطة الفلسطينية والسلطات المصرية واللجنة الرباعية والولايات المتحدة، بالتدخل لإيجاد حلول تكفل انفراج الأزمة، ودعم القطاع الخاص، من خلال التنسيق مع السلطات الإسرائيلية لإدخال مواد البناء لقطاع غزة.

كارثة كبيرة

من جانبها، اعتبرت وزارة الاقتصاد في الحكومة المقالة أن حركة الإعمار والإنشاءات تعرضت لكارثة كبيرة بعد إغلاق الأنفاق ومنع إسرائيل توريد مواد البناء، حيث تسبب ذلك بتوقف كلي وتام لقطاع الإنشاءات.

وقال مدير العلاقات العامة في الوزارة طارق لبد، في حديث لـ «آفاق برلمانية»، إن الوضع الحالي أدى إلى زيادة الضرر الواقع على الاقتصاد ككل في قطاع غزة، من حيث زيادة عدد العاطلين عن العمل، ممن كانوا يعملون في مجال الإنشاء، إلى نحو ٣٠ ألف عاطل، فضلاً عن توقف المشاريع الاستثمارية وتوقف البناء في المدارس والمستشفيات.

وأضاف أن الوزارة وضعت الخطة لمواجهة هذه المستجدات التي بدأت منذ إغلاق الأنفاق، حيث راقبت عن كثب توزيع مواد البناء التي كانت متوفرة في قطاع غزة، ووضعت أسعاراً تتلاءم مع طبيعة المرحلة، موضحاً أنها حددت ثمن طن الأسمنت بنحو ٥٢٠ شيكلاً، فيما بلغ ثمن طن الحديد ٣١٠٠ شيكل، و٩٥ شيكلاً لطن الحصمة.

ونوه لبد إلى أن الوزارة حذرت من تعرض المخالفين والمحتكرين لمواد البناء لمساءلة قانونية، كما أن طواقمها تقوم بين وقت وآخر بجولات ميدانية على محال بيع مواد البناء.

تضرر الاستثمار العمراني

وقال الدكتور مفيد الحساينة، صاحب شركة استثمارية في مجال الإنشاءات في غزة، أن منع دخول مواد البناء تسبب بتوقف النشاط الاستثماري في مجال العمران، وخسائر كبيرة للشركات المستثمرة، موضحاً أن أبرز أشكال هذه الخسائر يتمثل في عدم القدرة على تسليم المشاريع بحسب تواريخ تسليمها، ما يكبد الشركات خسائر مادية إذا كانت المشاريع تتبع مؤسسات دولية أو رسمية، فضلاً عن فروق أسعار العملات.

وقلل الحساينة في حديث لـ «آفاق برلمانية»، من حجم الخسائر التي تتعلق بمشاريع إنشاء الأبراج والعمارات الخاصة، نظراً لتفهم المواطنين أزمة غياب مواد البناء، لكنه أشار إلى مخاطر توقف المشاريع الإنشائية على القطاع الإسكاني، وتدهور الواقع المعيشي للمواطنين.

وأضاف: عدم دخول مواد البناء بالشكل المناسب منذ نحو أربعة أشهر، تسبب بتأخير كبير في تسليم الشقق، كما أن استمرار ذلك سيضاعف مدد التأخير إلى ما لا نهاية، وبخاصة أنه لا توجد أية آمال بانفراج الأزمة قريباً.

وأوضح الحساينة الذي قدر حجم استثماراته في مجال النشاط العمراني بنحو أربعة ملايين دولار في المرحلة الراهنة، أن الأزمة منعته من تسليم نحو ١٠ شقق سكينة كانت على وشك التسليم، إضافة على توقف البناء القاعدي لبرج مكون من ١٥ طابقاً.

توقف بناء الشقق واستمرار المنحة القطرية

من جانبها، علقت وزارة الإسكان والأشغال العامة في حكومة غزة على أزمة عدم توريد مواد البناء إلى القطاع، موضحة أن احتياج القطاع للشقق السكنية يبلغ نحو ١٤ ألف وحدة سكنية سنوياً.

وقالت الوزارة في بيانات صحافية عدة أصدرتها، مؤخراً، أن الأزمة تسببت بتوقف البناء في مشاريع إسكان تعاونية عدة كانت الوزارة تقيمها لصالح محتاجي السكن في مناطق خان يونس وشمال غزة، مشيرة إلى أنه خلال الأشهر التي تلت حملة إغلاق الأنفاق مع مصر، لم تصل كميات مواد البناء إلى أكثر من ٣٠٪ من الاحتياج المخصص لاستمرار العمل في هذه المشاريع.

وقال وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة المقالة الدكتور يوسف الغريز، في تصريحات صحافية، إن قطاع الإنشاءات تأثر بشكل كبير من حيث توقف بعض المشاريع وبطء وتيرة العمل في أخرى، وانخفاض ملموس في مستوى طرح العطاءات لمشاريع جديدة.

لكن الوزارة أكدت في أكثر من مناسبة أن العمل في تطوير شارع صلاح الدين الرئيسي في القطاع والممول بمنحة قطرية لم يتأثر من حيث دخول المواد اللازمة لذلك عبر مصر.

ونوهت إلى أن معظم المواد اللازمة لتنفيذ المراحل الحالية للمشاريع مخزّنة مسبقاً، مبينة أن العمل مستمر أيضاً بإدخال مواد البناء اللازمة لمشاريع المنحة القطرية عبر معبر رفح البري.

وقالت إن إجمالي الكمية الموردة من مواد البيسكورس، والحصمة، والأسمنت، والحديد، والبيتومين خلال شهر أيلول الماضي بلغت نحو ٣٤ ألفاً و٦٧٤ طناً.

توقف مشاريع «أونروا»

لم تقتصر الأزمة على القطاع الخاص أو الحكومي فقط، فالمؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة، تأثرت أيضاً.

يذكر أن تلك المؤسسات لم تكن تعمل بمواد البناء المهربة عبر الأنفاق طيلة السنوات الماضية، بل كانت تتلقى احتياجها من مواد البناء من إسرائيل، لكن قرار سلطات الاحتلال منع توريد مواد البناء شملها أيضاً، الأمر الذي أجبرها على إعلان قرب توقف العمل في مشاريعها العمرانية.

فوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا»، وهي أكبر تلك المؤسسات، أعلنت، مؤخراً، أنها على وشك وقف العمل في مشاريعها العمرانية كبناء المدارس والعيادات والمؤسسات.

وأوضح عدنان أبو حسنة، الناطق الإعلامي لوكالة الغوث بغزة، في تصريحات صحافية، أن «أونروا» تواصل أعمالها الإنشائية بما تبقى لديها من مواد البناء، ولكن في حال استمرار قيام إسرائيل بمنع دخول مواد البناء، فإنها ستوقف العمل نهائياً في هذه المشاريع.

وأكد أبو حسنة أن وكالة الغوث تواصل على مدار الساعة الضغط على إسرائيل من أجل استئناف توريد هذه المواد لقطاع غزة.

معاناة أصحاب الشقق

في ضوء ذلك، تفاقمت معاناة المواطن محمود صالحة (٣٥ عاماً) من مدينة غزة، الذي كان ينتظر تسلم شقته السكنية، في أعقاب منع توريد مواد البناء.

وقال صالحة في حديث لـ «آفاق برلمانية»، إنه كان من المفترض أن يتسلم شقته في شهر حزيران الماضي، إلا أن عرقلة دخول مواد البناء تسببت بتأخر موعد التسليم، منوهاً إلى أن المنع التام لدخول هذه المواد أفقده الأمل في تسلم شقته خلال الأشهر القليلة القادمة.

وأضاف أنه دفع مبلغاً كبيراً من أجل الحصول على شقه، ويحتاج للسكن والاستقرار بدل سكنه في شقة مؤجرة طيلة الأعوام السابقة، معرباً عن استيائه من الواقع العمراني.

ويرى المواطن أحمد حمدان (٤٦ عاماً) من جباليا، أن منع دخول مواد البناء قرار مجحف بحقه وأمثاله من المواطنين في الحصول على السكن الملائم.

وقال حمدان أنه أوصى بشراء كمية كبيرة من الأسمنت والحديد، تمهيداً لبناء عمارة سكنية مع أشقائه، لكن عدم دخول مواد البناء بات ذريعة التاجر الذي كان قد سلمه مبلغاً يقدر بنحو ٥٠ ألف شيكل لعدم إيفائه باتفاق التسليم.

زيادة عدد المتعطلين

وخلّف قرار منع دخول مواد الإنشاء لقطاع غزة أثراً سلبياً على واقع البطالة المنتشرة في القطاع، فمنذ أن توقف النشاط العمراني في قطاع غزة ارتفع بالطبع عدد العاطلين عن العمل، بشكل كبير، إذ كان قطاع الإنشاء يوفر فرص عمل دائمة لنحو عشرة آلاف عامل، بحسب ما أكدته دائرة العلاقات العامة في وزارة العمل بالحكومة المقالة.

وأوضح نبيل المبحوح، مدير العلاقات العامة والإعلام في الوزارة، إن هؤلاء العمال في قطاع الإنشاءات انضموا إلى الأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل.

وقال العامل حسن يوسف (٤٠ عاماً) إن مشغله أبلغه بتوقف العمل، وأن عليه الانتظار دون عمل حتى إعادة إدخال مواد البناء.

وأضاف يوسف في حديث لـ«آفاق برلمانية» أنه يعيل أسرة مكونة من ثمانية أفراد، وأن بقاءه دون عمل يحرمهم من العيش الكريم، لافتاً إلى أنه يعمل في مجال البناء منذ ٢٠ عاماً، ولا حيلة أمامه لإيجاد عمل بديل في ظل البطالة المنتشرة في قطاع غزة.

وعقب مركز الميزان لحقوق الإنسان على قرار منع دخول مواد البناء وإغلاق الأنفاق مع مصر، بأنه يحول دون بناء مساكن جديدة في ظل حاجة القطاع لإنشاء نحو ٩١ وحدة سكنية لسد العجز السكني.

وأضاف المركز في بيان أصدره مؤخراً، أن منع توريد مواد البناء يتسبب بتوقف مشاريع إعادة إعمار غزة، فضلاً عن تردي الحالة الاقتصادية في القطاع وزيادة أعداد العاطلين عن العمل.

في ظل جدل قانوني يحفزه واقع الانقسام

استحداث منصب نائب الرئيس .. حل لأزمة فتحاوية أم حاجة لتطوير النظام السياسي؟!

حسام عز الدين

عقب انتخاب الرئيس محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية في شهر شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٥، عقد اجتماع في مكتب الرئيس بناء على دعوته، ضم أعضاء من اللجنة المركزية لحركة فتح، إضافة إلى رئيس المجلس التشريعي حينها روحي فتوح ونائبه حسن خريشة.

وتناول الاجتماع الأبعاد القانونية والدستورية للمرحلة المقبلة، حيث طرحت خلال الاجتماع مسألة تعيين أو انتخاب نائب للرئيس من قبل أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح.

وقال خريشة الذي حضر هذا الاجتماع، إن فكرة تعيين نائب للرئيس حينها اكتنفتها بعض التخوفات، ومنها مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي كان ستجري في العام ٢٠٠٦.

وأضاف خريشة: لكن أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح، ومنهم عباس زكي، قالوا إن القضية لا تكمن في التخوف من «حماس»، وإنما القضية قانونية بالدرجة الأولى.

ولا يوجد في القانون الأساسي ما يشير إلى انتخاب أو تعيين نائب لرئيس السلطة الوطنية، في الوقت الذي بات فيه الرئيس عباس يتولى العديد من المناصب والمسؤوليات (أبرزها رئاسة السلطة الوطنية، ورئاسة حركة فتح، ورئاسة منظمة التحرير الفلسطينية).

وظهرت في الآونة الأخيرة دعوات علنية، حتى من قبل أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح، تؤكد ضرورة تعيين نائب للرئيس، حيث أعلن اللواء توفيق الطيراوي مطالبته هذه في أكثر من موقع، مشدداً على أن «الضرورة الوطنية تقتضي تعيين نائب للرئيس».

وحسب مصادر خاصة، فإن الرئيس عباس لم يبدِ معارضة لاستحداث هذا المنصب، غير أنه أبدى تخوفاً من آلية الاختيار، على اعتبار أن مسألة اختيار نائب للرئيس إنما ستعني لدى البعض أنها بمثابة اختيار للرئيس المقبل للسلطة الوطنية.

وبناء على ذلك، يحاول الرئيس الابتعاد عن ممارسة صلاحية اختيار نائب له، ويفضل أن تختار اللجنة المركزية اسم النائب الذي تتفق عليه.

ولن يكون الأمر سهلاً على أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، إذ يرى البعض أن كل عضو في اللجنة المركزية يعتقد أن بإمكانه إشغال منصب نائب الرئيس، الأمر الذي يعني إمكانية إرجاء هذا الأمر إلى حين انعقاد المؤتمر السابع لحركة فتح، وهو ما يرى البعض أيضاً أن من الصعب انعقاده في ظل الظروف السياسية المعقدة، وكذلك مواجهة الحركة إشكاليات داخلية تهدد بالمس بوحدة موقفها.

تعديل القانون الأساسي

لكن البعض، من خارج حركة فتح، يرى أن مسألة التعيين أو انتخاب نائب للرئيس ستكون بحاجة إلى تغييرات في القانون الأساسي، ولا يمكن إدخال مثل هذه التعديلات دون التئام المجلس التشريعي، وهذا الأخير معطل بسبب حالة الانقسام، ولا تلوح في الأفق بوادر لتحقيق المصالحة، كون فرص التوصل إلى اتفاق بين أركانها لا يزال يراوح مكانه.

وقال خريشة: مسألة التعديل على القانون الأساسي للسلطة الوطنية، لصالح استحداث منصب نائب للرئيس، بحاجة إلى قرار من المجلس التشريعي، لكن المجلس للأسف معطل، ولا يمكنه الاجتماع للبت في مثل هذه القضية المهمة والضرورية.

وأجاز القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، الحق لرئيس السلطة إصدار قرارات تأخذ صفة القانون في حالات تعطل أعمال المجلس التشريعي، غير أن خريشة أوضح أن القانون نص على «حالات الضرورة القصوى».

منظمة التحرير

غير أن الحديث لا يدور عن السلطة الوطنية فقط، فيما يخص نائب الرئيس، على اعتبار أن صلاحيات السلطة الوطنية الإدارية تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أن تساؤلات تثار أيضاً بشأن الجمع بين منصبي رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة، وهل باتت المنظمة بحاجة كذلك إلى نائب لرئيسها.

وحول هذا الموضوع، قال عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة أحمد مجدلاني، إن أي إجراء فيما يخص منصب نائب الرئيس، سواء نائب لرئيس السلطة الوطنية أو نائب لرئيس المنظمة، بحاجة إلى إجراءات دستورية وقانونية قبل أن يتم ذلك.

وأضاف مجدلاني: لا يوجد في قانون منظمة التحرير ما ينص على تعيين نائب لرئيس المنظمة، وأي تعديل على القانون بحاجة إلى موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني.

وتابع: أما فيما يخص السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن القانون الأساسي للسلطة أشار إلى أن استحداث أي منصب جديد بحاجة إلى إقرار من قبل ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.

وقال مجدلاني: لذلك، فإن أي تغيير أو تعديل بشأن استحداث هذا المنصب، يتطلب إجراءات قانونية ودستورية ينبغي السير فيها لضمان سلاسة تعديل النظام السياسي القائم.

وأوضح أنه كان طالب أكثر من مرة، ومنذ أكثر من عام، «بضرورة إجراء الانتخابات التشريعية، حيثما أمكن، من أجل حماية شرعية النظام السياسي الفلسطيني من التآكل».

وبعد مرور سنوات على تعطيل أعمال المجلس التشريعي، بدأ يلوح في الأفق ما يصفه البعض بـ«تآكل النظام السياسي الفلسطيني»، وبخاصة أنه كان من المفترض أن تجرى انتخابات جديدة للمجلس التشريعي في العام ٢٠١٠، وكذلك بالنسبة للانتخابات الرئاسية، إضافة إلى صلاحيات وآليات تعيين رئيس الوزراء والحكومات المتعاقبة التي بات جلها في يد الرئيس، بعيداً عن نيلها الثقة من المجلس التشريعي المعطل، إلى جانب استحداث منصبي نائبي رئيس الحكومة.

جدل حول الشرعية

وكانت وسائل إعلامية نقلت عن مصادر فلسطينيّة، وُصفت بأنها رفيعة المستوى في رام الله، أن عدداً من القادة الكبار في حركة فتح، يطالبون الرئيس عباس بتعيين نائب له، وبخاصة أن النظام السياسي الفلسطيني بات يضيق لدرجة أن كل شيء بات في يد الرئيس نتيجة لعدم تحقيق المصالحة.

وتتخوف أوساط مختلفة، من تهالك النظام السياسي الفلسطيني، في حال أصاب الرئيس عباس أي مكروه، أو قرر الانسحاب من الحياة السياسية.

كما أن هناك من يطالب باستحداث منصب نائب لرئيس السلطة تخوفاً من تلويح الرئيس المتكرر بعدم الترشح في أي انتخابات رئاسية قادمة في ظل الخشية من عدم وجود مرشح فتحاوي بديل قادر على الفوز في انتخابات كهذه، ولذلك ثمة من يطالب باستحداث منصب نائب الرئيس عشية الانتخابات الرئاسية، والتوافق بين مختلف الفصائل على أن يخوض الانتخابات الرئاسية مرشحان لمنصب الرئيس ونائبه، أو استحداث المنصب بعد الانتخابات مباشرة، وفي هذه الحالة يمكن إقناع الرئيس عباس بإعادة الترشح أملاً بالنجاح مع نائبه، ومن ثم يستطيع الانسحاب من منصبه حينما يشاء، ولكن بعد أن تكون حركة فتح قد ضمنت بقاء منصب الرئيس في يدها.

وتنصّ المادة (٣٧) من القانون الأساسي، فيما يخص منصب رئيس السلطة الوطنية على التالي:

يعتبر مركز رئيس السلطة الوطنية شاغراً في أيٍّ من الحالات الآتية:

- الوفاة.
- الاستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني إذا قبلت بأغلبية ثلثي أعضائه.
- فقد الأهلية القانونية، وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.

إذا شغر مركز رئيس السلطة الوطنية في أيٍّ من الحالات السابقة، يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد على ستين يوماً، تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني.

لكن الإشكالية التي تزيد الأمور تعقيداً، أن حركة فتح التي تشكل القوة الثانية في المجلس التشريعي، والأولى في رئاسة السلطة الوطنية، تعتبر أن رئاسة المجلس التشريعي انتهت ولايتها، بمعنى أن هذه المادة لا تنسحب على رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك.

وكان النائب الأول لرئيس التشريعي د. أحمد بحر، حينما أعلنت «حماس» عدم شرعية رئاسة الرئيس عباس للسلطة الوطنية عقب مرور أربع سنوات على انتخابه، اعتبر أنه صاحب الحق في رئاسة السلطة الوطنية، كون رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك كان حينها معتقلاً في سجون الاحتلال!

وتعارض حركة حماس موقف حركة فتح بشأن انتهاء ولاية رئاسة المجلس التشريعي، وتعتبر أنها ما زالت تمثل الأكثرية في المجلس، وأن رئاسته باقية في يدها، وفق القانون، حتى يتم انتخاب مجلس تشريعي جديد، وذلك من منطق قانوني ينصّ على أن المجلس التشريعي المنتخب يتسلم مهامه من المجلس التشريعي السابق.

غير أنه سواء أصابت حركة حماس أو حركة فتح، أو أخطأت الحركتان، فإن النظام السياسي الفلسطيني يعيش في هذه الأثناء حالة قلما عاشتها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها. ومما أسهم في تعميق هذه الحالة، استمرار الانقسام السياسي في الوقت الذي لم تظهر فيه بوادر إيجابية لمسار المفاوضات السياسية التي أعيد إطلاقها في آب الماضي، من حيث إمكانية تحول السلطة إلى دولة مستقلة ذات سيادة.

عن انتخابات السلطات المحلية في مناطق ١٩٤٨

تقزيم الحكم المحلي إلى إدارات جهوية!

أنطوان شلحت

في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٣، جرت الانتخابات لـ ٢٥٧ سلطة محلية في إسرائيل، بما في ذلك في الأراضي المحتلة، بينها ٨٥ سلطة محلية في مدن وبلدات فلسطينيي ١٩٤٨.

ومعروف أن هناك ثلاثة أنواع من السلطات المحلية في إسرائيل هي: ١. البلديات التي يزيد عدد السكان في كل منها على ٢٠ ألف نسمة، ويقطن فيها جميعاً بالمجمل نحو ٧٥٪ من مجموع السكان في إسرائيل. ٢. المجالس المحلية التي يتراوح عدد السكان في كل منها بين ألفين و٢٠ ألف نسمة، ويقطن في جميعها بالمجمل نحو ١٥٪ من مجموع السكان في إسرائيل. ٣. المجالس الإقليمية، ويضم كل مجلس إقليمي بضع قرى وبلدات تقع في منطقة جغرافية معينة، ويتراوح عدد السكان في كل منها ما بين مئات عدة وألفي مواطن.

وبلغت نسبة التصويت القطرية في هذه الانتخابات ٥٠,٨٪، في حين أنها تجاوزت ٧٠٪ لدى الفلسطينيين.

ورأت بعض التحليلات أن هذه النسبة مثيرة للقلق، وبخاصة أنها أدنى بكثير من نسبة التصويت في الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست، التي استقر معدلها خلال أعوام العقد الفائت عند ٦٥٪.

ويعود سبب هذا القلق إلى أمرين: أولاً. أن السلطات المحلية لديها تأثير كبير على الحياة اليومية للمواطن. ثانياً. كون الاشتراك في الانتخابات المحلية من شأنه أن يكون مصدراً لتدعيم المواطن وزيادة مشاركته في الحياة السياسية العامة.

وبشكل عام، أظهرت نتائج هذه الانتخابات أن الأحزاب الإسرائيلية الكبرى مسيطرة في المدن. فقد تبين أن حزبي الليكود والعمل لا يزالان القوة الأساسية في السلطات المحلية، فيما أن حزب «إسرائيل بيتنا»، لم يتمكن من تحقيق نجاحات ملفتة. كما أصبح للحزبين الجديدين - «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي»- موطئ قدم في السلطات المحلية. كذلك فإن حزب «شاس»حقق نجاحات في هذه الانتخابات، باستثناء الأماكن التي تدخل فيها بشكل شخصي رئيس الحزب أرييه درعي حيث مُني الحزب بهزائم.

وبينما ينطبق هذا المشهد فيما يتعلق بالأحزاب على السلطات المحلية اليهودية، فإنه لا ينطبق على السلطات المحلية العربية التي سجلت الانتخابات فيها تراجعاً كبيراً للأحزاب، بينما سطع نجم مرشحي الحمائل والمرشحين المستقلين.

وكان هناك ملف آخر شغل المحللين في هذه الانتخابات هو إعادة انتخاب ثلاثة رؤساء بلديات قدمت النيابة الإسرائيلية العامة في الأشهر الأخيرة لوائح اتهام ضدهم بتهم فساد وتلقي رشى، وفي إثر ذلك أصدرت المحكمة العليا قرارات تقضي بإقصائهم عن مناصبهم، لكنها لم تمنعهم من الترشح لهذه الانتخابات.

وفي هذا السياق، أشير إلى أن الانتخابات للسلطات المحلية جرت هذه المرة في ظل تفاقم غير مسبوق في حالة الفساد المتفشي في هذه السلطات. وقد تمثل، بوجه خاص، في الازدياد الحاد في عدد لوائح الاتهام الجنائية المقدمة ضد رؤساء في هذه السلطات المحلية وقرارات الحكم الجنائية التي تصدرها المحاكم في هذا الشأن، من جهة، ومن جهة أخرى في الكشف الرسمي المتسع عن مدى تغلغل عصابات الإجرام المنظم في هذه السلطات ومدى تأثيرها، المقرر في كثير من الأحيان، في طرق إدارة هذه السلطات والسيطرة على غير قليل من صلاحياتها ومواردها.

الانتخابات لدى فلسطينيي ١٩٤٨

أكدت النتائج التي أسفرت عنها انتخابات السلطات المحلية لدى الفلسطينيين في الداخل، من ضمن أمور عديدة، أننا بإزاء سيرورتين سارتا إلى تفاقم من انتخابات إلى أخرى في أوساطهم:

الأولى، سيرورة تقزيم الحكم المحلي الذي ينبغي أن تمثله السلطات المحلية العربية مجتمعة من ناحيتي المبنى والمعنى إلى إدارات محلية جهوية لا تُعنى بأكثر من تقديم الخدمات اليومية على حساب الاعتناء بالشأن القومي العام.

الثانية، سيرورة تراجع تأثير الأحزاب السياسية، وأكثر من ذلك تراجع القيادات القادرة على أن تجعل السلطة المحلية رافعة للقضايا القومية والتنمية المستدامة.

وجاءت هذه النتائج لتبرهن على صحة استنتاجات كتاب بحثي جديد قام بتحريره الباحثان الفلسطينيان مهند مصطفى ويوسف جبارين من «مركز دراسات»، وصدر باللغة العبرية بالتزامن مع هذه الانتخابات عن منشورات «دار برديس» الأكاديمية.

وكتب الباحثان في مستهل الكتاب: «إن المصطلح الرسمي الذي يطلق على السلطات المحلية العربية هو حكم محلي عربي، لكن هذا المصطلح لا يعبّر عن واقع هذه السلطات المحلية العربية، بل يمكن اعتبارها إدارات محلية وليست حكماً محلياً، فالحكم المحلي يعني أن تشكل السلطة المحلية رافعة سياسية، اقتصادية، ثقافية، بيئية واجتماعية للمجتمع المحلي، بينما تحوّلت غالبية السلطات المحلية في الواقع إلى إدارات محلية تفتقد الموارد وتقدّم الخدمات في حدّها الأدنى، وفي كثير من الأحيان تعجز عن ذلك أيضاً».

ويؤكد الباحثان كذلك «أن حكماً محلياً حقيقياً يدلّ على ثقافة سياسية مدنية جامعة ترى في المصلحة العامة هدفاً تسعى إلى تحقيقه، ويضع حدوداً واضحة بين المجال العام والمجال الخاص، لكن ما تشهده السياسة المحلية العربية اليوم في كثير من المواقع هو في الحقيقة مشهد انتخابي متردٍّ، تغيب عنه ثقافة المساءلة الموضوعية، والبرامج الانتخابية الحقيقية والواقعية، كما يتراجع تأثير الأحزاب السياسية والقيادات القادرة على أن تجعل السلطة المحلية رافعة للقضايا المذكورة».

في واقع الأمر، فإن هذه النتائج تطرح أيضاً سؤالاً فيما إذا كنا نشهد عودة القهقرى إلى ما كانت إسرائيل ترغب في أن تكونه السلطات المحلية العربية لدى إقامتها، وهي أن تظل مجرّد أداة للسيطرة على المجتمع ككل، ولذا فقد بذلت في حينه كل جهد مستطاع كي تكرّس نفوذ القيادات التقليدية، بينما كان إضفاء الطابع البلدي على السلطات المحلية اليهودية يهدف إلى تنظيم المجتمع اليهودي وترسيخ قيام الدولة.

وما بتنا نلحظه اليوم هو أن البلدات العربية تعاني من أوضاع اقتصادية- اجتماعية متدنية، وتتفشى فيها نسب عالية جداً من البطالة والفقر، في ظل النقص الحاد في الأراضي المعدّة للمناطق الصناعية والتجارية، وعدم توفر مناطق تطوير عامة، وغياب لأبنية المؤسسات الحكومية الخدمية فيها. وهذه العوامل مجتمعة تعيق إمكانيات تطوّر البلدات العربية، وتقوّض قاعدتها الاقتصادية والتنموية.

ويشير الباحثان مصطفى وجبارين إلى أن ٢,٤٪ فقط من مجمل الأراضي الصناعية والتجارية في إسرائيل تقع ضمن حدود البلدات العربية، وهذا يزيد من الفجوات بين السلطات المحلية العربية واليهودية، ويعمّق من تبعية الحكم المحلي العربي للسلطة المركزية. وهذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض وتشكل حواجز ومعيقات من الصعب تذليلها بل وتفضي إلى العديد من الظواهر المجتمعية السلبية، وبخاصة العنف المستشري، في ظل غياب الموارد المطلوبة لمعالجتها.

ويخلص الباحثان إلى أن تذليل المعيقات التي تقف أمام تطور الحكم المحلي العربي في إسرائيل، يتطلب وضع خطط متعددة الأهداف ومرتبطة بجدول زمني تفصيلي يلزم الهيئات والوزارات المتعددة تنفيذها وليس فقط القيام بمسح الاحتياجات وتشخيص الأزمات. وهذا الأمر ما زلنا مفتقرين إليه.

تراجع الأحزاب

وفيما يتعلق بتراجع تأثير الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية، فإن أحد أسباب ذلك يعود أيضاً إلى شكل استغلال الأحزاب هذه الانتخابات من أجل مصالحها في الانتخابات العامة (البرلمانية) التي ما زالت توليها الأهمية الأكبر في ممارستها ككل.

وقد شهدنا في الكثير من البلدات خلال هذه الانتخابات، شأنها شأن انتخابات سابقة، دعم أحزاب الفلسطينيين في الداخل -من دون استثناء- مرشحين «مستقلين» ينتمون إلى أكبر الحمائل أو الطوائف نتيجة صفقات ينجم عنها دعم الأحزاب هؤلاء المرشحين في مقابل دعم أتباعهم الأحزاب في الانتخابات العامة.

وأجرى باحثون عرب في الداخل أبحاثاً أظهرت أن أغلبية المواطنين باتت نتيجة هذا السلوك المتكرّر تفضل «المرشح المستقل» (وهي التسمية الملطفة لمرشح الحمولة أو الطائفة الكبرى) على المرشح الحزبي خوفاً من استغلال هذا الأخير السلطة المحلية لمصلحة الحزب القطرية.

وعزّز استنتاجات هذه الأبحاث استطلاع رأي عام جديد حول أنماط التصويت لدى الناخب العربي في مناطق ١٩٤٨ لانتخابات السلطات المحلية، قامت بإجرائه وحدة الاستطلاعات في «مدى الكرمل؛ المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة» في حيفا، بإشراف الباحث عاص أطرش.

فعندما طُلب من المستطلَعين أن يختاروا أهم دافعَين يؤثران بحسب رأيهم على اختيار الناس لدى التصويت لمرشح رئاسة السلطة المحلية، أظهرت النتائج أن غالبية المستطلَعين (٥٦,١٪) تعتقد أن الدافع الرئيس والأكثر تأثيراً على اختيار الناس لمرشح الرئاسة هو الانتماء العائلي أو الطائفي، وتليه كفاءة المرشح في إدارة السلطة المحلية بنسبة ٢٧,٢٪.

وقال المستطلَعون إن أهم قضيتين يتوجب على السلطة المحلية التعامل معهما، هما التعليم الرسمي (المدارس) بنسبة ٥٣,٣٪، وقضية الأراضي للأزواج الشابة بنسبة ٤٥,٨٪. أما أهمية باقي الخدمات، كالنظافة والصحة والبنية التحتية، فقد جاءت من حيث الأهمية بعد التعليم الرسمي وتوفير المسكن.

وعلى الرغم من ذلك، فما زالت أغلبية الفلسطينيين في الداخل تعتقد أن السلطات المحلية العربية، يجب أن تضطلع بدور في القضايا القومية التي تواجههم كمجتمع.

وقد برز ذلك في الإجابات عن أسئلة تتعلق بأداء رئيس السلطة المحلية وجوهر نشاطه. فقد قال ٦٦٪ من المستطلَعين إن على رئيس السلطة المحلية أن يأخذ دوراً فعّالاً في القضايا السياسية التي تواجه العرب في الداخل، و٢٢٪ قالوا إن ذلك يجب أن يكون خاضعاً للظروف المرحلية.

إن السيروتين اللتين تم تناولهما هنا في عجالة لا تجريان بمنأى عن أعين «الأخ الأكبر» الإسرائيلي.

وتؤكد هذا ملحوظة أوردها يوعاز هندل، رئيس الطاقم الإعلامي السابق في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، قال فيها إن أكبر نجاح أسفرت عنه نتائج الانتخابات البلدية في الناصرة باعتبارها كبرى المدن العربية والعاصمة غير المتوّجة للفلسطينيين في الداخل، يكمن في عدم انتخاب مرشحة حزب يحمل برنامجاً مستقبلياً طموحاً لهؤلاء الفلسطينيين هي النائب حنين الزعبي من التجمع الوطني الديمقراطي، بدلاً من مرشح حزب آخر (الجبهة) يحكم المدينة منذ نحو أربعة عقود، وتفضيل الجمهور مرشحاً فرداً يتحدّد كل طموحه في أن يدير الناصرة محلياً!

الناصرة

إن الأمر الملفت للانتباه في هذه الانتخابات هو النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات في مدينة الناصرة، والتي أدت إلى إطاحة سلطة الجبهة القائمة منذ العام ١٩٧٥ لصالح مرشح منشق عنها بعد أن رفضت الجبهة أن يكون مرشحها لرئاسة البلدية.

كما أن الانتخابات في الناصرة شدّت اهتمام الكثيرين بسبب ترشح امرأة لرئاسة بلدية عربية لأول مرة في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، هي النائب حنين الزعبي.

وبشكل عام، فإن الانتخابات البلدية في الناصرة تستقطب بطبيعة الحال اهتمام الفلسطينيين في الداخل أكثر من أي انتخابات محلية أخرى، نظراً للمكانة التي تمتاز بها هذه المدينة على صعد مختلفة. وفي الانتخابات الأخيرة التقت مسائل عدة تستدعي الاهتمام أشار إليها الباحث نديم روحانا، ومنها: أهمية الناصرة كعاصمة معنوية للفلسطينيين في إسرائيل؛ استحقاق الناصرة لأن تحتل مكانها على خارطة العالم؛ انعكاس الثقافة السياسية المعطوبة في الحملات الانتخابية عادة وفي الحملة الانتخابية الراهنة؛ كون الناصرة موقع الانقلاب الوطني الأهم في تاريخ السلطات المحلية العربية ضد قوى السلطة؛ بروز امرأة ذات مكانة قيادية مرموقة تنافس على تسلم رئاسة بلدية الناصرة.

وبرأي النائب الزعبي، فإنه على الرغم من خسارتها الانتخابات خرجت الناصرة بنتيجة تاريخية تمثل انتهاء حقبة وابتداء أخرى. وقد قررت الناصرة أنها تريد أن تنهي حقبة سادت فيها ممارسة وخطاب غير نقديين لسلطة دامت نحو أربعة عقود، سلطة لا ترى ما يحدث داخل الأحياء، ولا داخل المدارس، ولا في الشوارع وأزقة السوق والأحياء المنسية، وهي جميعها منسية من دون استثناء، سلطة تعتمد على بيوت منغلقة على ذاتها، ومكاتب مغلقة، ومصالح مغلقة على نفسها. وإزاء ذلك، انطلقت حركة احتجاج عفوية مفتوحة على كل شيء، وقابلة لأن تتلقف من يستطيع «تخليصها» من أسر سلطة فتتت مجتمعاً وغيّبت مدينة.

الأسرى في سجون الاحتلال ينجبون «بالمراسلة»!

بديعة زيدان

لم يكن القائمون على إنتاج الفيلم الخيالي «انتزاع»، وعرض في العام ٢٠٠٩، يعلمون أن ما طرحه الفيلم سيتحول إلى حقيقة بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

ويستند الفيلم إلى قصة زوجة أسير فلسطيني زُج به في سجون الاحتلال منذ شبابه، وحكم عليه لسنوات طويلة بعد أيام قليلة من زفافه. وما بين حنينها لزوجها ورغبتها في الإنجاب منه، تمكّنت من تهريب نطفة منوية لزوجها بشهود من أهلها، لزرعها في رحمها وإنجاب طفل.

وهذا ما حصل على أرض الواقع مع الأسير عمار الزبن، المحكوم بستة وعشرين مؤبداً وخمسة وعشرين عاماً في سجون الاحتلال، وزوجته دلال، إثر تهريب نطفة لزوجها، بعد سنوات من محاولاته وإياها إقناع أسرتيهما والمحيطين، ومن ثم المجتمع، متسلحين بفتوى للشيخ عكرمة صبري، المفتي السابق للقدس والديار الفلسطينية، وأخرى لمشايخ عرب.

سائق الشاحنة

لم تتمالك دلال الزبن، زوجة الأسير عمار، نفسها، وتغلبت عليها دموعها، وهي تتحدث عن اللحظات التي التقى فيها زوجها بابنه مهند، أول طفل فلسطيني يولد عبر الحقن لأب خلف القضبان، كاشفة عن أن الوالد كان في قمة السعادة بعد أن سمح له باحتضان الرضيع لخمس دقائق.

وأشارت الزبن إلى أن زوجها كان صاحب الفكرة في البداية، وأن الأمر استغرقها ست سنوات لإقناع المحيطين بها، قبل أن تقوم بالعملية في مركز رزان الطبي بمدينة نابلس، بإشراف الطبيب سالم أبو خيزران، وتكللت بالنجاح بولادة مهند الذي كان بمثابة سائق الشاحنة الذي فتح الطريق لمزيد من زوجات الأسرى لـ«الحمل عن بعد»، وتحقيق أحلامهن بالأمومة، وأحلام أزواجهن بالأبوة، ولو كانوا انتزعوا هذا الحق انتزاعاً.

عشر محاولات من هذا النوع قام بها أسرى فلسطينيون، تكللت بالحادية عشرة الناجحة التي قام بها الأسير الفلسطيني عمار الزبن، ابن مدينة نابلس، المعتقل في سجن «هداريم»، حيث الظروف الصعبة جداً.

لم ييأس عمار الذي اعتقل مرات عدة كان آخرها في العام ١٩٩٨ بتهمة المشاركة في جملة عمليات فدائية ضد الاحتلال الإسرائيلي، تاركاً خلفه زوجته الحامل، وابنتين، بعد فشله في تهريب نطفه المنوية لمرتين متتاليتين، فإذ به يحاول للمرة الثالثة، وينجح.

عمار الذي حمل معه في الأسر خوفاً كبيراً على زوجته وبناته، فكر كثيراً في الطريقة التي من خلالها يهدي لهن سنداً، يعينهن على ظروف الحياة، ويحمل اسمه أيضاً، فما كان أمامه إلا أن هرّب من السجن نطفاً منوية له.

استقبل الدكتور أبو خيزران، مؤسس مركز رزان للتخصيب وأطفال الأنابيب، والمستشفى العربي التخصصي، هذه النطف، على أن تستعد زوجة عمار للعملية التي سيجريها الطبيب على نفقته الخاصة، دعماً منه ومساندة للأسير وزوجته.

بدا الأمر صعباً للغاية على دلال، التي خافت من كلام الناس، وبخاصة أنها المرة الأولى التي تصل فيها النطف من زوجها.

أهل دلال، وكذلك عمار، لجأوا إلى الشرع واستصدروا فتوى تبيح لهم ذلك، بشروط توفرت في حالتهم، كما دعوا الناس من حولهم من أقارب وجيران وعرضوا عليهم الأمر، فلاقوا التشجيع والدعم اللازم.

تشجعت دلال وخضعت لعملية تخصيب في المستشفى، ونجح الأمر، فحملت بطفل ذكر سمّته حسب ما أوصى أبوه بـ «مهند»، تيمناً بصديق شهيد له، وقبل أيام أتم عامه الأول.

الطفل الثاني

بعد أشهر على ولادة «مهند»، رزق الأسير عبد الكريم الريماوي (٣٦ عاماً) من قرية بيت ريما غرب مدينة رام الله، والمحكوم بالسجن ٢٥ عاماً قضى منها ١٢ عاماً، وبالطريقة ذاتها، بطفل سمّاه «مجد».

ونجح الريماوي بتهريب عينة من حيواناته المنوية إلى زوجته ليديا (٣٦ عاماً)، فسارعت زوجته، بدعم من الأهل، إلى إجراء عملية زراعة في المركز ذاته.

وتكللت عملية الحمل بالنجاح، وظل عبد الكريم وزوجته ليديا وابنتهما الوحيدة رند (١٢ عاماً) التي لم تكن تبلغ من العمر سوى بضعة أشهر عندما اعتقل والدها، يعدون الشهور والأيام والساعات بانتظار قدوم «مجد».

وقالت ليديا بعد ساعات من ولادتها: فرحتي اليوم كبيرة جداً. لقد تحقق حلمي وحلم زوجي بأن يكون عندنا من الأولاد «رند»و«مجد»، وها هما إلى جواري الآن، ولا ينقصنا سوى خروج والدهما من السجن لنعيش كعائلة سعيدة، مشددة على أنها ستكرر التجربة مراراً وتكراراً، ليخرج عبد الكريم ويجد أن بانتظاره أسرة كبيرة.

أما رند، التي أجهشت بالبكاء، فقالت إن هذا اليوم هو من أسعد أيام حياتها، حيث أصبح لديها أخ يملأ عليها الدنيا، ولم تعد «وحيدة».

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فولد، وبالطريقة ذاتها، شريف ابن الأسير علي نزال، المحكوم بالسجن عشرين عاماً أمضى منها عشرة أعوام، وله من البنات ثلاث، وكامل ابن الأسير أسامة السيلاوي المحكوم عليه بأربع مؤبدات و٥٥ عاماً، وسماه بـ«كامل»على اسم شقيقه الشهيد الذي صادف يوم ميلاد الطفل كامل ذكرى استشهاد عمه، وعامر ابن الأسير رأفت القروي المحكوم بالسجن خمسة عشر عاماً، قضى منها ثمانية أعوام، وسمّاه بـ «عامر»تيمناً بصديقه الشهيد ... والأطفال الذين ولدوا بهذه الطريقة بات يطلق عليهم اسم «سفراء الحرية»، أو «وزراء خارجية الحرية».

أكثر اتساعاً ... وقبولاً

ويقول الدكتور أبو خيزران إن ظاهرة تهريب الحيوانات المنوية من قبل الأسرى ذوي الأحكام العالية في سجون الاحتلال إلى زوجاتهم بهدف الإنجاب عبر تقنية «أطفال الأنابيب»، باتت أكثر اتساعاً، وأكثر قبولاً لدى المجتمع الفلسطيني، بدليل أن ١٥ سيدة من زوجات الأسرى هن الآن حوامل بالطريقة ذاتها، في حين أن هناك نحو ٦٠ عينة لأسرى آخرين محفوظة الآن في المركز بانتظار الوقت الملائم لتخصيبها وزراعتها.

ويقول الأطباء في مركز رزان إنه ليست لديهم مشكلة في أن تحمل هؤلاء النسوة من أزواجهن الأسرى بطريقة «أطفال الأنابيب»، ما دامت كل الشروط والضوابط متوفرة.

وقال أبو خيزران إنه «بعد تجربة الأسير عمار الزبن الناجحة، نجح عشرات الأسرى الآخرين من مختلف المحافظات، والفصائل الفلسطينية، في تهريب حيواناتهم المنوية بهدف الإنجاب، أو بهدف تجميدها لدينا بانتظار الوقت الملائم لإجراء الزراعة».

وأكد أن مركز رزان يتحمل الكلفة المالية الكاملة لعمليات الزراعة لهؤلاء الأسرى، فيما يتحمل المستشفى العربي التخصصي تكاليف الولادة لنساء الأسرى اللواتي يلدن عبر تقنية الأنابيب، وذلك من باب الاعتراف بتضحيات الأسرى وعذاباتهم.

شروط خاصة

وتحدث أبو خيزران عن شروط خاصة لاستقبال نطف الأسرى، وتتعلق بشهادة الأسير نفسه عبر محاميه بأن النطفة تعود له، وحضور ثلاثة من أسرته، وثلاثة من أسرة زوجته، على أقل تقدير، وبخاصة بعد أن حسم الشرع الأمر لصالح جواز مثل عمليات الحقن هذه، رافضاً الكشف عن طرق تهريب النطف، كونها، ووفق ما يرى قادة الاحتلال، عملية «باتت تهدد أمن إسرائيل»!

ونوه إلى أن «الحيوانات المنوية بعضها يموت في الطريق، وبعضها يصل في حالة جيدة، ويتم تجميدها، وبمراقبة وإشراف أسرتي الأسير وزوجته، إلى حين الاتفاق على إجراء العملية»، لافتاً إلى أن «عمر الحيوانات المنوية يختلف من شخص إلى آخر تبعاً لعوامل عدة، من بينها الأوضاع الصحية للأسير». وقال: من ناحية علمية، عمر الحيوانات المنوية قد يصل إلى ٢٤ ساعة، وبعضها لا يتجاوز عمرها الساعة، لكن ما نسبته ٦٠ إلى ٧٠٪ من العينات، ولحسن الحظ، نجد فيها ما يصلح للتجميد، وبالتالي للحقن والزراعة.

رأي الشرع

بدوره، أكد أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية في غزة الدكتور ماهر السوسي، أن مشروعية هذا الموضوع مشروطة بضمان عدم اختلاط الأنساب، وقطع الشك بحدوث أي تبديل في السوائل المنوية بين أسير وآخر.

ولفت السوسي إلى جواز الأمر شريطة وجود شاهدين من أهل الأسير وشاهدين من أهل زوجته، مبيناً «وجوب ضمان عدم وقوع الزوجة المناضلة الصابرة التي توافق على هذا الأمر فريسة لألسن الناس».

وأكد على «ضرورة أن يعدم الماء الزائد ولا يحفظ بعد عملية التلقيح ولا يتصرف به بغير رضا الزوجين، على أن يتم الأمر بينهما بالتراضي وفق الضرورة الماسة لإنجاب الأطفال ... ولتلاشى الشائعات والأقاويل التي يمكن أن تصيب زوجة الأسير، يجب تهيئة المجتمع عبر وسائل الإعلام، بحيث يتبنى الإعلام تلك الثقافة ويشيعها للمواطنين».

وقال الشيخ بسام جرار إنه لا مانع في الشرع من إجراء عملية التلقيح الاصطناعي من قبل الزوجين، وينطبق ذلك على الأسرى في سجون الاحتلال، على أن يتم نقل العينات بوساطة مؤتمنة، لأنه قد يحصل تلاعب في العينات، كما يجب ضمان المركز الطبي الذي يتم فيه التلقيح، مشدداً على أهمية قيام الزوجين بإبلاغ محيطهما بما ينويان فعله من أجل الإشهار.

وأضاف جرار: من الضروري التأكد من الموافقة الصريحة والحقيقية من الزوجة لما ستقوم به، وألا ترضى بذلك وهي مجبرة، أو بسبب الحياء والإحراج كون القضية وطنية. قد تكون الزوجة غير راغبة في أن تحمل من شخص وهي غير واثقة من عودته، وبالتالي يجب ألا يُضغط عليها تحت أي ظرف من الظروف.

جنون الاحتلال

وأحدثت ظاهرة «الإنجاب عن بعد»، عقب إنجاب خمسة أطفال بهذه الطريقة، حالة من الجنون لدى قيادات الاحتلال، فمع تضييق الخناق لمنع تهريب نطف الأسرى، منعت إدارة سجن «نفحة» الإسرائيلي، مؤخراً، الأسير عبد الكريم الريماوي من استقبال ابنه «مجد» الذي ولد في أعقاب تهريب نطفة وعملية تلقيح صناعي ناجحة، مبررة المنع بعدم وجود ابن للأسير الريماوي قبل الاعتقال، وأنهم لم يعترفوا بأبوة النطف المهربة من السجون، بل إنهم اشترطوا إجراء فحص الحامض النووي (DNA) للأسير وابنه بأنفسهم، وهو ما لم تقبله زوجته لعدم ثقتها بالاحتلال، ولإمكانية التلاعب بالنتيجة في محاولة ضرب معنويات الأسرى والنسيج الاجتماعي الفلسطيني.

في مقدمتها تطبيق قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي

دعوات لبلورة حلول دائمة لمعالجة أزمة مؤسسات التعليم العالي

أحمد فرّاج

مع تصاعد الأزمة المالية التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بشكل عام، وتزايد الحاجة لإيجاد حلول تعفي الطلبة من زيادات مؤكدة في أقساطهم الجامعية مع بداية كل فصل، وتُبعد عن الجامعات في الوطن شبح التصعيد وتعليق الدراسة، تبقى الحاجة الملحة في هذا الوقت للبحث في مبادرات عدة قد تساهم في معالجة الأزمة مستقبلاً، وتُبقي مؤسسات التعليم العالي مفتوحةً للجميع.

وفي حين تسعى مختلف الأطراف ذات العلاقة إلى توفير الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي للتخفيف من نصيبها في معالجة هذه الأزمة، فإنه يبدو واضحاً أن المخرج المتاح للأزمة يكمن في توزيع أعباء كلفة التعليم العالي، وتوسيع دائرة المساهمين في النهوض بواقعه.

مطالبة بزيادة الدعم الرسمي

من جانبها، أكدت الحملة الوطنية لتخفيض الرسوم الجامعية أنها تنظر ببالغ الخطورة للحالة التي وصلت إليها جامعات الوطن وتداعيات قراراتها، خاصة رفع الرسوم على الطلبة.

وطالب رامي محسن، المتحدث باسم الحملة، الجامعات بالتراجع الفوري عن هذه السياسة، وبحث حل أزماتها بعيداً عن الطلبة وأسرهم المثقلين بالفقر والبطالة، مشيراً إلى ضرورة زيادة دعم السلطة لموازنة التعليم وإقرار صندوق دعم الطالب الجامعي، وتشجيع الجامعات للتعليم المستمر، إضافة لربطها الرسوم الجامعية بمعدل الدخل وخط الفقر وإعادة تفعيل المسح الاجتماعي والإعفاءات القائمة على الحالة الاجتماعية.

وأضاف محسن في حديث لـ «آفاق برلمانية»: إن اعتماد الجامعات على موارد جديدة للدخل تتمثل بالأبحاث العلمية ومراكز الدراسات والنشر، وأخيراً تبني القطاع الخاص جزءاً من المشكلة على أساس دعم التعليم، تعتبر معززات تساهم في حل دائم للأزمة وإرساء لروح العلم ورسالة الجامعات.

وكان الدكتور أمجد برهم، رئيس اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية، أكد أن الوضع المالي في الجامعات الفلسطينية كافة وصل إلى حد من التدهور لا يمكن السكوت عنه.

ونوّه إلى أن معظم الجامعات الفلسطينية باتت غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الموظفين، خلال العامين الماضيين، ما أدى إلى تراكم مستحقات العاملين غير المدفوعة، علاوة على أن كثيراً من هذه الجامعات سيصبح عاجزاً عن تأمين ما يلزم من تجهيزات ولوازم لاستمرار العملية الأكاديمية فيها بالمستوى المطلوب في حال بقاء الوضع الراهن.

وشدد برهم على أن «الأزمة المالية الخانقة في الجامعات لم تكن وليدة لحظة، بل جاءت نتيجة عدم التزام من قبل الحكومات المتعاقبة بمسؤولياتها تجاه التعليم العالي ومؤسساته، وعدم القيام بتحويل المبالغ المقرة إلى الجامعات. وعلى الرغم من أن هذه المبالغ لا تصل إلى الحد الأدنى المطلوب، فإنه لم يتم تحويل أكثر من ١٠٪ منها خلال الأعوام الماضية، ونرى استمرار هذا التقصير في العام الحالي، إذ أنه لم يتم تحويل أكثر من ٥٪ من الميزانية المقرة للعام ٢٠١٣».

«أبو ليلى»: المطلوب حلول متكاملة وليست مؤقتة

بدوره، أكد رئيس لجنة القضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، أن تعثر تطبيق فكرة صندوق الطالب المحتاج يعود إلى التخوف من الكلفة المالية والحلول المؤقتة للأزمات التي عصفت بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي مؤخراً.

وقال «أبو ليلى» في حديث لـ«آفاق برلمانية»: نحن نبحث عن حلول كاملة متكاملة، وهو ما دفعنا منذ البداية لدعم مقترح قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي.

وأضاف: كل ما نمر به من أزمات يتم إيجاد حلول مؤقتة له، وصندوق الطالب الذي يتم التعامل به من قبل وزارة التعليم العالي لا يفي بالمهمة التي هي أكبر من ذلك، مشيراً إلى أن العمل على تأسيس صندوق الطالب المحتاج يتطلب توفير ميزانية ودعم داخلي وخارجي، وهذا في طبيعة الحال سيُبعدنا عن الدخول في أية أزمات على المدى البعيد.

وتابع: إن المشاكل التي يواجهها قطاع التعليم تتطلب العمل الفوري والجاد لإقرار قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي، الذي كان أقره المجلس التشريعي بالقراءة الأولى بالإجماع، منوهاً إلى أن وجود هذا الصندوق يكفل ضمان حق الفئات كافة في التعليم الجامعي.

وأكد أن الأزمة الأخيرة التي نشبت في عدد من الجامعات تدعو إلى إعادة المطالبة بالإسراع في إنجاز قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي، الذي يتيح للطلبة كافة الاستفادة من خدماته من خلال قروض مؤجلة التسديد إلى ما بعد التخرج والالتحاق بسوق العمل، بعيداً عن الواسطة والمحسوبية، واستغلال حاجة الطلبة للأقساط الجامعية.

ونوه إلى أن «الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يمر بها المواطن، انعكست بشكل كبير على قطاع التعليم الجامعي، إذ أن الكثير من الأسر، بل القسم الأكبر منها، لم تعد قادرة على توفير الأقساط الجامعية ومستلزمات الدراسة الجامعية من تكاليف سكن ومواصلات وغيرها، ولم تعد قادرة على تحمل أعباء الدراسة، ما يهدد بحرمان عدد كبير من الطلبة من مواصلة دراستهم الجامعية».

وقال «أبو ليلى»: كلفة التعليم العالي أصبحت تفوق قدرة كثيرين، ما يدفع أعداداً متزايدة من الطلبة إلى ترك مقاعد الدراسة، والبحث عن فرص أخرى، مؤكداً أن التعليم الجامعي هو حق لجميع الفئات دون التمييز بين أيٍّ من الطبقات المجتمعية، وأن التعليم حق أساس لكل طالب قادر على التعلم بحكم قدراته الأكاديمية وليست المادية، وهو أيضاً حق طبيعي كفله القانون الأساسي للجميع.

البرغوثي يطالب بتطبيق قانون صندوق التعليم الجامعي

يذكر أنه تم طرح مسودة قانون إنشاء الصندوق الوطني للتعليم الجامعي في العام ٢٠٠٦، وأقره المجلس التشريعي بالقراءة العامة، وذلك بعد أول اجتماع له في شهر آذار/مارس من العام نفسه.

ويضمن مشروع القانون، كما قال مقدمه للمجلس التشريعي النائب الدكتور مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، لـ«آفاق برلمانية»، تغطية أقساط جميع الطلبة دون تمييز، ويخفف عبء التعليم عن كاهل المواطنين الذين يعانون جراء الأزمة المالية واستفحال غلاء المعيشة، بينما يوفر للجامعات مصادر دخل ثابتة تؤمن رواتب العاملين فيها، ويضمن رفع مستوى التعليم العالي، بما في ذلك توفير موارد كافية للبحوث العلمية.

ووفقاً للبرغوثي، فإن «القانون لن يُكلف خزينة السلطة الوطنية أكثر من ٣٪ من قيمة المساعدات الخارجية، ولعام واحد فقط، وسوف يتحول إلى صندوق دوار يضمن استمرار التعليم الجامعي بأسلوب مماثل لما تتبعه الدول المتقدمة»، مشيراً إلى أن هذا القانون «يوفر بعثات للطلبة المتفوقين وقروضاً مسهلة للطلبة كافة يتم تسديدها بعد تخرجهم والتحاقهم بسوق العمل».

وأكد أنه «لو طبق القانون خلال السنوات الماضية لما تفاقمت الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية كافة دون تمييز في الضفة الغربية وقطاع غزة».

وكان الدكتور حنا ناصر، رئيس مجلس أمناء جامعة بيرزيت، أكد أهمية مثل هذا الصندوق، في مقالة نشرت في صحيفة الأيام الفلسطينية يوم ٧ أيلول/سبتمبر الماضي، حيث قال: الاستثمار في التعليم العالي الفلسطيني وتنمية الموارد البشرية هي من أهم مسؤوليات السلطة الوطنية، وإن كان هنالك أي تحفظ من مساعدة الجامعات (أو توفير مخصصات لها) مباشرة، فإن هنالك حلاً آخر للشراكة، ألا وهو مساعدة الطلبة أنفسهم وبشكل مباشر. وفي بعض الدول النامية وغير النامية تنشئ السلطة صندوقاً للتعليم العالي يمكن للطلبة غير المقتدرين أن يتقدموا بطلبات لهذا الصندوق، ويقدم الصندوق منحاً أو قروضاً أو مزيجاً منهما للطلبة، وبهذا يتمكن الطالب من دفع قسطه دون أرق أو تعب، وبذلك تصبح الجامعة منهمكةً في العملية التربوية وليس في العملية المالية، وتصبح العلاقات بين إدارة الجامعة والطلبة ليست مبنية على المشاكل المالية والإغلاقات والعقوبات وما شابه، وإنما علاقات مستندة إلى عملية البناء والتطوير، وبمعنى آخر تستقيم العلاقة لأن البعد المالي (الذي هو دائماً مصدر الأزمات) أصبح خارج الصورة. وأضاف: وضمن هذا الترتيب -إن تم العمل به- تشرف السلطة لتتأكد أن الأقساط هي ضمن المعقول، وأن الجامعات ملتزمة بمعايير محددة حتى لا يحصل ارتفاع في الأقساط دون مبرر.

كما دعمت فكرة إنشاء الصندوق الوطني للتعليم الجامعي العديد من المؤسسات الأهلية والمجتمعية، التي طالبت أيضاً القطاع الخاص بالقيام بدور أكبر في الاستثمار في التعليم العالي، لاسيما أنه من أبرز المستفيدين من الكفاءات التي تخرجها سنوياً مؤسسات التعليم العالي. ومن هذه المؤسسات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، الذي دعا إبان أزمة إغلاق جامعة بيرزيت الحكومة الفلسطينية لكي تعمل بشكل أكثر جدية على إيجاد مصادر لتمويل الجامعات لحماية منظومة التعليم العالي من الانهيار، وقال إنه يجب على القطاع الخاص الفلسطيني تقديم دعم مالي حقيقي للجامعات الفلسطينية، من خلال تأسيس صندوق خاص لدعمها وعدم تحميل الطلبة الجامعيين تبعات الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعة، واستخدام لغة الحوار في حل أي إشكاليات تحصل في الجامعات الفلسطينية، والابتعاد عن لغة التهديد والتحريض.

بعض ما يتضمنه مشروع قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي:

يتمتع الصندوق باستقلالية مالية وإدارية وله شخصيته الاعتبارية الخاصة به ويحق له تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، ويحق له إبرام العقود والاتفاقيات والقيام بالأنشطة كافة على اختلافها، بما يمكنه من تحقيق أهدافه وغاياته، بما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين السارية المفعول.

كما يتمتع الصندوق بالشخصية القانونية، وله أن يقاضي ويُقاضى طبقاً للأصول والقواعد القانونية المرعية، ويحق لكل طالب فلسطيني منتظم في الجامعات والمعاهد العليا الفلسطينية الاستفادة من الصندوق حسب شروط الصندوق وقوانينه.

يهدف الصندوق إلى تقديم المنح الدراسية الكاملة أو الجزئية للطلبة الفلسطينيين المتفوقين، وتقديم قروض ميسرة لباقي الطلبة المنتظمين في مؤسسات التعليم العالي، ويُقدم القروض التعليمية المستمرة للطلبة المنتظمين على مقاعد الدراسة في أيٍّ من مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، فيما يلتزم الطالب المستلف من القرض التعليمي بسداده بعد تخرجه ومباشرته عملاً وفق الآلية التي يضعها مجلس إدارة الصندوق، ولا يجوز للطالب أن يحصل على أكثر من قرض واحد خلال فصل دراسي واحد، أو أن يجمع بين المنحة والقرض، كما لا يجوز له في حالة رسوبه في فصل دراسي الحصول على قرض آخر للفصل الذي رسب فيه.

القرض المقدم للطالب يغطي فقط الأقساط الجامعية المطلوبة منه للفصل الدراسي الذي يدرسه، ولا يجوز للطالب الحصول على قرض إذا كان مستفيداً أو حاصلاً على منحة أو قرض من أية جهة أخرى، كما لا يجوز أن يزيد عدد القروض الممنوحة للطالب طيلة دراسته عن ثمانية قروض كحد أدنى.

يجوز لطلبة كليات الهندسة والصيدلة الحصول على عشرة قروض كحد أدنى طيلة مدة دراستهم، واثني عشر قسطاً لطلبة كلية الطب كحد أقصى طيلة مدة دراستهم.

تخصص وزارة المالية الأموال اللازمة والكافية لتغطية احتياجات الصندوق بناءً على خطة مالية سنوية يضعها مجلس إدارة الصندوق، وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء.

للصندوق الحق في تلقي الهبات والمساعدات المادية والعينية من أية جهة ما لم يتعارض ذلك مع القانون والسيادة.

مع تكرار الانتهاكات للحريات الإعلامية

ضبابية الاعتراف القانوني بـ «أسلحة الصحافي» قد تُصيبه في مقتل!

بديعة زيدان

قال ماجد العاروري، الخبير في القانون والإعلام، إن القضاء الفلسطيني لا يعترف بالتسجيل الصوتي (الريكوردر) والتسجيل المرئي (كاميرا الفيديو) كدليل براءة أو إدانة قطعيين في أية قضية منظورة في المحاكم يكون الصحافي طرفاً فيها، بل يتعامل معها من باب الاستئناس، ووفقاً للسلطة التقديرية للقاضي، في حال كان التسجيل بموافقة من أجري معه اللقاء، وليس سرياً، مؤكداً «في حال لم يكن التسجيل سرياً يمكن الاستئناس فيه، وليس بالضرورة أن يكون دليلاً قاطعاً، بمعنى قد يؤثر على مجرى الأمر، وليس بالضرورة أن يكون عنصراً حاسماً فيه، فهو قد يكون دليلاً ولكن ليس قاطعاً ... التسجيل دليل مهم ومفيد، لكنه ليس قاطعاً، وتتوقف أهميته على طبيعة القضية المنظورة أمام المحاكم، وهذا يتعلق بالحوارات الخاصة التي يعلم المحاورون أنها بغرض النشر، وليس المؤتمرات العامة أو التسجيلات المذاعة التي لا غبار عليها».

من جانبه، تحفّظ القاضي رائد عساف، الناطق الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى، على الإجابة عن سؤال حول الاعتراف بالتسجيل الصوتي وتسجيل الفيديو كأدلة قاطعة في القضايا التي يكون صحافي أحد طرفيها، مبرراً رأيه بالقول: هذا السؤال لا أستطيع الإجابة عنه. الأسئلة ذات العلاقة برأي قانوني لا نستطيع الإجابة عنها، لأن أي جواب سيكون ملزماً لنا مستقبلاً، ولا يمكن لناطق إعلامي أن يلزم القضاء برأي ما، مؤكداً أن «لا صحة لما يقال عن حاجة الصحافي إلى إذن مسبق من أية جهة ليكون معترفاً بأي تسجيل صوتي أو مرئي يقوم فيه».

وحول ذلك، علق د. محمود خليفة، وكيل وزارة الإعلام قائلاً: ليس لدي الخبرة والدراية الكافية في عمل القضاء بهذا الجانب، لكني أشك في ذلك، فحين يتعلق الأمر بقضايا إعلامية لا بد من الاعتراف بالتسجيلات المذاعة، وحتى التسجيلات الخاصة المتعلقة بالعمل الصحافي.

في حال معرفة الشخص ذي العلاقة بإجراء لقاء معه لأغراض النشر، لا بد أن يتم الاعتراف بالتسجيلات الصوتية أو المرئية كأدلة يؤخذ بها في قضايا الإعلام، ولو لم يكن كذلك، فباعتقادي أن الأمر يحتاج إلى متابعة، وسيتم ذلك بالفعل. هذا الأمر لو كان، بحاجة إلى متابعة وتدقيق، لأن التسجيل الصوتي أو المرئي هو من أدوات الإعلامي وأسلحته في إثبات صحة معلوماته، وإذا لم يعتد بأدوات الإعلامي، فإن علامات استفهام تحوم حول الحريات الإعلامية.

وأضاف خليفة: عندما نتحدث عن حريات إعلامية، ولو بوجود نقص في القوانين، فإن روح القانون يجب أن تكون حاضرة هنا. العمل الإعلامي يتطلب حضوراً وحركة دائمين، ومساحة واسعة للتحرك ليقوم الصحافي بعمله على الوجه الأكمل، وأية إجراءات تتعارض مع تصريحات الرئيس محمود عباس مراراً وتكراراً حول صيانة الحريات الصحافية يجب النظر فيها، والتوقف أمامها.

وتسجل الأراضي الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية، وقطاع غزة، في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، انتهاكات متعددة من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضد الصحافيين، ومنها تحت ذرائع قانونية، حتى أن تقارير محلية وعربية ودولية اعتبرت العام الماضي، العام الأسوأ بالنسبة للحريات الإعلامية في فلسطين.

قوانين خانقة

«المسألة الأصعب بالنسبة لي ربما، هو كيفية الوصول إلى مقاربة بين حرية إعلامية كما يدعي البعض سقفها السماء، وبين مجموعة من النظم القانونية التي لا يتعدى سقفها حد الخنق والترويض لهذه الحرية»، بهذه العبارة بدأ الخبير القانوني والقاضي الفلسطيني السابق، داود درعاوي، والمعروف بـ«محامي الصحافيين»، حديثه عن القوانين المقيدة للعمل الصحافي ولحرية الإعلام، مضيفاً: من هذا المنطلق يبدو الحديث عن مقاربة متوازنة بين هذين النقيضين (الحرية والقانون)، أمر صعب، فلو سئلت ما هو القانون الأفضل لضمان حرية الإعلام، لقلت إن القانون الأفضل ألا يكون هناك قانون في الأساس لتنظيم هذه الحرية التي يجب أن تكون مطلقة إلى الحد الكافي لتحقق أهدافها.

وتابع درعاوي: في السابق مرت الصحافة في الغرب بمراحل صعبة، من بينها تضييق الخناق عليها لتحويلها إلى أداة من أدوات أنظمة الحكم، إلا أن الحريات الإعلامية هناك باتت مطلقة أو شبه مطلقة، وتحولت إلى حق أساسي من الحقوق المعترف بها على المستوى الدولي، باعتبارها ترتبط بمجموعة أخرى من الحقوق ذات العلاقة، كالحق في حرية الرأي، وحرية التفكير، وحرية المعتقد، وحرية الوصول إلى المعلومات. وفي فلسطين والعديد من الدول العربية، لا تزال العلاقة بين القانون والحرية هي كالعلاقة بين السكة والقاطرة، فالسكة توجه القاطرة نحو غاياتها، وتحد من اندفاعها وتهورها، وتكفل وصولها بشكل آمن، ودون ذلك قد تنقلب القاطرة، أو تواجه عقبات لا تمكنها من الوصول إلى غاياتها بالمطلق، وهي حق المواطن بالوصول إلى المعلومة.

وشدد على أن الإعلام يقوم بدور الوكيل فيما يتعلق بحق المواطن بالوصول إلى المعلومة، ومن هذه الزاوية وضعت بعض المحددات من قبل اللجنة الدولية لحقوق الإنسان تتعلق بتقييد الحق، ولكن بطريقة لا تؤدي إلى شل هذه الحرية، فوضعت ثلاثة معايير أساسية، أولها أن ينص على هذا التقييد بشكل قانوني وواضح لا يحتمل التأويل، وأن يكون التقييد يهدف إلى مصلحة عامة مشروعة، وأن تكون هذه ضرورية بقدر كافٍ كي لا تنهي الحرية أو تصيبها بشلل.

وأكد على أن الحرية الإعلامية تعني الحق في الوصول إلى المعلومة وتداولها وإعادة نشرها، وعلى القوانين المعمول فيها بفلسطين الأخذ بالمعايير الدولية آنفة الذكر لتقييد هذه الحرية، «لكن في فلسطين حتى الآن لم يقر قانون يضمن الحق في الوصول إلى المعلومة، ودون هذا الحق لا تتأتى المعرفة، ولذلك نفتح الباب على مصراعيه لاجتهاد الصحافي في الحصول على معلومات في إطار مناخ تسيطر عليه عقلية الأبواب الموصدة، وبخاصة لدى المؤسسة العامة».

وأضاف: للأسف! لا يوجد قانون فلسطيني، أو حتى نص قانوني يضمن الحق في الوصول للمعلومة. وحالة إغلاق الأبواب هذه أمام الحصول على المعلومات من أهم عوامل انتشار الفساد، وبالتالي لا يمكن مكافحة الفساد

دون إقرار قوانين تتيح للصحافيين، بل وللمواطنين كافة، حق الوصول إلى المعلومة من مصدرها في المؤسسات العامة، وبخاصة أن قانون مكافحة الفساد في فلسطين ينصّ على واجب هيئة مكافحة الفساد التنسيق مع الإعلاميين في كيفية مواجهة الفساد ومكافحته.

وشدد درعاوي على حق الصحافي في الحفاظ على سرية المصادر التي حصل عليها لأداء دوره المهني، وقال: هناك نص في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني يضمن للصحافي عدم الكشف عن المصادر إلا بقرار من المحكمة المختصة، وفي حالات محددة كالحفاظ على النظام العام، أو لمنع ارتكاب جريمة، أو تحقيقاً للعدالة، مردفاً: لكن للأسف! قضايا الصحافيين التي عرضت مؤخراً على القضاء، شهدت مطالبات من قبل النيابة العامة بكشف مصادر المعلومات، ورفض القضاء بإيجابية هذه المطالب، لقدسية هذه المسألة، وكونها ضمانة أساسية لحرية العمل الصحافي، ولكن في بعض الأحيان قد يساء استخدام السلطة التقديرية للقاضي بهذا الشكل الفضفاض، وبخاصة أن من أهم ضمانات الصحافة الحرة وجود قضاء حر ونزيه قادر على التعامل مع النصوص القانونية التي تحمي هذه الحرية، ولذلك يمكن استخدام بعض المواد القانونية، وبخاصة في قانون العقوبات الأردني ساري المفعول في الأراضي الفلسطينية، ويعود للعام ١٩٦٠، للانقضاض على الصحافي باتجاه الكشف عن مصادره، وإجباره على ذلك تحت وطأة قرارات المحاكم، مشدداً على أهمية عدم المغالاة في ما يسمى بجرائم النشر لارتباطها بقوانين تعود إلى أكثر من ستة عقود، مع ضرورة وضع إجراءات خاصة لمحاكمة الصحافيين، علماً بأن التوجه الدولي بات عدم التجريم الجنائي في مثل هذا النوع من القضايا، ودون إجراءات صارمة، كالحجز الاحتياطي، باستخدام نصوص قانونية عفا عليها الزمن بهدف النيل من الصحافيين.

معوقات قانونية

أما العاروري، فقال: القوانين المعمول بها في فلسطين لا تضمن بشكل كامل حرية الصحافة، فلا تزال هناك نواقص، وبخاصة ما يتعلق بقانون الحق في الحصول على المعلومات، على اعتبار أنه قانون مهم جداً للمواطنين بشكل عام، وللصحافيين بشكل خاص، ولم يقر بعد، وبدونه لا يمكن الحديث عن حريات صحافية.

واعتبر العاروري قانون العقوبات الأردني «الأكثر إعاقة لعمل الصحافي، وبخاصة أنه لا يزال يفرض عقوبة الحبس فيما يتعلق بالجرائم والمخالفات التي قد يرتكبها الصحافيون. وهنا، وعلى الرغم من تشديدي على عدم حق الصحافي في انتهاك حقوق الآخرين، لكن أرى ضرورة إلغاء عقوبة الحبس، أو استبدالها بعقوبات مالية تعويضية، ولكن ليست جزائية حال أدين الصحافي بالقذف والتشهير».

وطالب بإعادة النظر في قانون هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وتحويلها إلى هيئة عامة، وأضاف: كما لا بد من قانون للنشر الإلكتروني، فالمنطبق عليه حتى اللحظة القواعد العامة المتعلقة بالنشر، دون مراعاة التطور الحاصل في هذا المجال. إذ أن القوانين المعمول بها في فلسطين غير كافية لمعالجة إشكاليات تتعلق بالنشر الالكتروني، فإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة «الفيسبوك»، هناك مواقع تسمح بالتعليق الحر على الأخبار دون رقابة، فلم يعالج القانون إن كان صاحب الموقع أو صفحة «الفيسبوك» هو من يتحمل مسؤولية ذلك، أم صاحب التعليق نفسه، أم كلاهما. وبالتالي لا يجوز تطبيق قواعد النشر العامة على النشر الإلكتروني، فهناك أشخاص يمكنهم الكتابة على صفحتي الشخصية في «الفيسبوك» دون إذن مسبق مني، وبالتالي لا بد من إعادة النظر في هذه القوانين.

للقضاء رأي

وبخصوص قضايا الصحافيين، وسلطة القاضي التقديرية، قال عساف: في جميع القضايا الجزائية، سلطة تقدير الأدلة يختص بها قاضي الموضوع، فهو من يقدر قناعته بهذه الأدلة من عدمها، وفق ضوابط وأصول في أوراق الدعوى والقرائن، ولذلك هناك محكمة استئناف يمكنها أن ترد قرار القاضي، تحت ما يمكن تسميه بـ «الفساد في التعليل»، أو «الفساد في الاستدلال»، وبالتالي لا يجوز للقاضي الاقتناع بالإدانة دون أساس لذلك في أوراق الدعوى، وتوقيف الصحافيين هو جزء من الأمور التي تنطبق عليها قانونياً السلطة التقديرية للقاضي.

وحول ضمانات عدم خضوع القاضي لضغوطات الساسة والمسؤولين، وبخاصة إذا كانوا طرفاً في قضية ما ضد صحافي أو مؤسسة صحافية، قال عسّاف: قد يكون أكثر نظام قانوني يوفر ضمانات للقاضي هو النظام القضائي الفلسطيني، لأن لا سلطان عليه إلا للقانون، فعزل القاضي أو توقيفه يخضع للقانون، وبقرار مسبب من مجلس القضاء الأعلى، ويوافق عليه الرئيس، وليس بموجب قرار من قبل وزير العدل كما في حال دول أخرى، وبالتالي السلطة القضائية الفلسطينية لا تتبع أي سلطة تنفيذية. الأصل بالقاضي أنه الأقوى، وألا تؤثر عليه أية ضغوطات، فالسلطة التنفيذية لا هيمنة لها عليه، وبالتالي من غير المبرر خضوعه للسلطة التنفيذية أو لأي مسؤول.

وأضاف: قد تكون هناك حالات يعتبرها البعض تعسفاً في استخدام القانون، لكن القاضي مقيد بحد أدنى للعقوبة وحد أعلى للعقوبة، والبعض يصف ممارسته للصلاحيات الممنوحة له في القانون بالتعسف. ومع ذلك، أي خطأ قد يقع فيه القاضي، فإنه يمكن التوجه واللجوء إلى محاكم الاستئناف ومحاكم النقض، وبالتالي هناك رقابة من محكمة الاستئناف، فمحكمة النقض، على عمل أي قاض، ووفق القانون، حيث توجد للمتهم ضمانات عديدة في هذا الموضوع، وهذا يندرج على القضايا الجزائية بحق الصحافيين، حيث يتم التعامل معها كبقية القضايا الجزائية، وحتى فيما يتعلق بتوقيف الصحافيين، ارتأى القاضي أن ثمة مبررات للتوقيف، ويحق للصحافي عبر موكله أو موكليه الاستئناف، ولم يكن التوقيف يرافق جميع القضايا، فالمحاكم الفلسطينية تنظر في ٢٣,٤٠٠ قضية جنائية تمثل أكثر من ٥٠ ألف مواطن، وليس جميعهم أوقفوا، والتوقيف عادة يتم حماية لإجراءات التحقيق أو حفاظاً على الأمن والنظام العام، وهذا يخضع لتقدير قاضي محكمة الاختصاص.

وحول ما إذا كانت للقضاء سلطة رقابية على أداء النيابة أثناء التحقيق، قال عسّاف: القانون الفلسطيني فرق ما بين عمل النيابة والقضاء، فمن مهام النيابة التحقيق الابتدائي، بينما التحقيق النهائي هو من اختصاص القضاء، وبالتالي مرحلة التحقيق الابتدائي تختص بها النيابة العامة دون غيرها، لكن القانون جعل قرار استمرار التوقيف أو إخلاء السبيل بيد القضاء، ما بعد الـ٤٨ ساعة الأولى التي هي من اختصاص النيابة. قرار القضاء في تلبية طلب تمديد التوقيف من قبل النيابي يراعي الإجراءات لا البيّنات التي تمت في التحقيق، واصفاً تخصيص قضاة للبت في قضايا الصحافيين أو غيرها من الأنواع، كالقضايا العمالية، أو التجارية، أو المدنية، بالأمر الجيد والجديد.

دور نقابة الصحافيين

وحول دور نقابة الصحافيين في هذا الخصوص، قال ناصر أبو بكر، نائب نقيب الصحافيين: النقابة وجدت لحماية الصحافيين جميعاً، ومن أجل تنفيذ القوانين، ومنع الانتهاكات التي تقوم بها أية سلطة بحق الصحافيين. الدور الأساسي لنقابة الصحافيين الدفاع عن الصحافي، والعمل على توسيع نطاق الحريات في فلسطين، وترسيخ قوانين عصرية تتعلق بقطاع الإعلام في فلسطين، بحيث لا تتحدد الحريات الصحافية بسقف أو سقوف، وأن يتم الوصول بحرية تامة إلى المعلومات.

وأضاف أبو بكر: نقابة الصحافيين تولي موضوع الحريات أهمية كبيرة، ولأجل ذلك قامت بتشكيل لجنة الحريات وحقوق الإنسان، وهي من اللجان الأساسية في النقابة، وتقوم برصد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون، ونشرها، ومتابعتها، والعمل على الحد منها بشكل نهائي. وهناك لجنة صياغة القوانين التي تنظم، بالتعاون مع مؤسسات قانونية وحقوقية وأكاديمية كالجامعات، ورش عمل مكثفة وموسعة لإعادة صياغة القوانين الإعلامية، كقانون المطبوعات والنشر، وقانون الحريات الإعلامية، وقانون نقابة الصحافيين أيضاً. وإذا أقرت هذه القوانين - وهو ما نسعى إليه بجدية، عبر التباحث ما بين النقابة ومؤسستي الرئاسة والحكومة، بهدف استصدار مراسيم رئاسية لها قوة القوانين، تحرم اعتقال أو ملاحقة الصحافي على خلفية عمله المهني، أو منع تصوير أو نشر أي حدث، وغيرها من الإجراءات- فإن من شأنها حماية الحريات الإعلامية.

وتابع: نحن الآن في مرحلة قوننة نقابة الصحافيين، وقوننة العمل الصحافي الفلسطيني، وهذه المرحلة المهمة التي إذا تم استغلالها بالشكل المطلوب، فإن وضع الصحافي في فلسطين سيكون أفضل بكثير. حتى الآن، هناك استجابة نظرية من قبل السلطة التنفيذية في فلسطين لمثل هذه التوجهات، ونأمل أن تتحول إلى استجابة عملية من خلال المصادقة على قانون نقابة الصحافيين، وعدد من القوانين الإعلامية الأخرى التي من شأن إقرارها نقل العمل الصحافي الفلسطيني إلى مرحلة عصرية متطورة ومتقدمة، يتم فيها حماية الصحافي، الذي هو الدور الأساسي للنقابة حتى يتم إقرار هذه القوانين، وما بعد إقرارها، الذي نأمل أن يكون قريباً، لافتاً إلى أنه تم التواصل على صيغة مع السلطة القضائية، بحيث لا يتم استدعاء أي صحافي دون مخاطبة النقابة أولاً، وهناك تطور مهم في هذا الجانب.

وشدد أبو بكر على أن «نقابة الصحافيين تصدت إلى جميع الانتهاكات السابقة للسلطة التنفيذية بحق الصحافيين بكل حزم وقوة، ونجحنا في الحد من هذه المسألة بشكل كبير، ونأمل أن نصل إلى قوننة ذلك، وبهذا يصبح القانون والقضاء في فلسطين هو صاحب القول الفصل كعادته، ولكن بناء على قوانين إعلامية عصرية يتم الحكم وفقاً لها».

وزارة الإعلام

وفي الاتجاه ذاته، قال خليفة: من الناحية العملية، هناك بالتأكيد نقص وقصور فيما يتعلق بالقوانين المعمول بها، والمتعلقة بالجانب الإعلامي في فلسطين، غير أن ما هو موجود من المؤكد أنه أفضل من عدد من القوانين المعمول بها في دول أخرى، ولكن نطمح ونعمل على أن يكون لدينا تكامل في القوانين، وبخاصة ما يتعلق منها بالمرئي والمسموع، إضافة إلى مشروع القانون المتعلق بحق الحصول على المعلومات.

وأضاف: عندما نتحدث عن حق الوصول إلى المعلومات أو الحصول عليها، يجب أن تكون لدينا مؤسسة متكاملة قادرة على حفظ المعلومات، بحيث تكون متوفرة وقابلة لتقديمها لمن يبحث عنها، وهذا يتعلق بالمؤسسة الأم والروافد التي تقدم لها هذه البيانات، بحيث تكون هناك مرجعيات واضحة حول المعلومات التي من الممكن أن تكون متاحة للجمهور، أو قابلة للنشر أو التعميم من عدمه، حيث إن العديد من الدول تتحفظ على معلومات بعينها لسنوات قبل الكشف عنها.

وتابع خليفة: بالمجمل، أرى أن هناك نقصاً في القوانين المتعلقة بتنظيم العمل الإعلامي، ولكن مع ذلك، وفي عهد «القوانين البالية» كما يسميها البعض، لدينا ما يزيد على سبعين إلى ثمانين محطة إذاعة وتلفزة خاصة في مختلف محافظات الوطن، ومئات المجلات، وأتمنى من كل قلبي أن يتقدم البعض بطلبات لإصدار صحف يومية لتعزيز ما لدينا من وسائل إعلام مطبوعة، إضافة إلى أن المؤسسات الإعلامية الفضائية متاح لها التحرك في أي مكان وزمان، وتقوم بتغطية ما تريد. صحيح أن هناك نقصاً في القوانين، ولكن في الوقت نفسه هناك مساحة من الحرية، وعقول مفتوحة تتعامل مع الأمور بما يحمي الإعلامي والمؤسسة الإعلامية والمواطن أيضاً.

وحول دور وزارة الإعلام في الخروج بقوانين عصرية تنظم العمل الإعلامي الفلسطيني، أجاب خليفة: الوزارة أعدت القانون الإعلامي الشامل المتعلق بالمرئي والمسموع، بالتعاون مع كل من له علاقة بالعمل الإعلامي الأكاديمي أو المطبوع أو المرئي والمسموع، وفي هذا الإطار وضعت إستراتيجية الإعلام للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٣، والآن يجري إعداد الإستراتيجية الجديدة حتى العام ٢٠١٦، وبالتالي لا يقيدنا أي قصور في القوانين، بل إن وزارة الإعلام تسهر على تأمين حقوق الإعلاميين وحماية مكتسباتهم. نقص القوانين لا يقيدنا في التوسع في أداء المؤسسة الإعلامية الفلسطينية الخاصة منها والرسمية.

وبخصوص قانون الإعلام الإلكتروني، قال خليفة: البعض طالبنا بقانون للإعلام الإلكتروني، ولكنا نرى أن الإعلام الإلكتروني مساحة خاصة وواسعة للحريات الشخصية، لا نستطيع الاقتراب منها، ولكن من الممكن أن نتعاون فيما يتعلق بحماية الخصوصيات الفردية على سبيل المثال. لا تستقيم المطالبة بمساحة أكبر من الحريات الإعلامية مع المطالبة بقانون للإعلام الإلكتروني. الحريات الإعلامية يجب أن تكون متاحة ومصانة بما لا يعيق حرية المواطن في الوصول إلى المعلومة، والدخول إلى العالم الافتراضي الإلكتروني دون محددات سوى ما يتعلق بالمس بحريات الآخرين.

ارتفعت إلى ١٧ حكماً منفذاً منذ ٢٠٠٧ دون مصادقة الرئيس

أحكام الإعدام في غزّة بين رفض المؤسسات الحقوقية والدولية وترحيب أهالي الضحايا

فايز أبو عون

في مساء الثاني من شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، نفذت وزارة الداخلية في حكومة غزة حكماً بالإعدام شنقاً بحق المواطن هاني محمد أبو عليان (٢٨ عاماً)، وذلك في مقر مجمع الشرطة الفلسطينية (الجوازات)، بعد إدانته بارتكاب جريمتي قتل بحق الطفل مؤمن محمد أبو عليان، والمواطن حازم حسين برهم. كما نفذت الوزارة ذاتها صباح الثاني والعشرين من حزيران/يونيو الماضي حكمين بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق المواطنين «ع.غ» (٤٩ عاماً)، و«ح.خ» (٤٣ عاماً)، بعد أن وجهت لهما المحكمة العسكرية الدائمة تهمة التخابر مع جهات أجنبية معادية.

وبذلك، ترتفع أحكام الإعدام التي نفذتها الحكومة في غزة منذ بداية العام الجاري ٢٠١٣ إلى ٣ أحكام إعدام، لترتفع الأحكام المنفذة منذ العام ٢٠٠٧ في غزة إلى ١٧ حكماً، منها ٨ أحكام على خلفية التخابر مع جهات أجنبية، و٩ أحكام نُفذت على خلفية قضايا جنائية (قتل)، كما أن عدد الأحكام التي نفذت منذ نشأة السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤ ارتفعت إلى ٣٠ حكماً.

وتُنفِّذ حكومة غزة أحكام الإعدام هذه مستندة في ذلك إلى ما قالت إنه تنفيذاً «للشريعة الإسلامية والدين الحنيف، وإلى ما نص عليه القانون الفلسطيني، وإحقاقاً لحق الوطن والمواطن، وحفاظاً على الأمن المجتمعي، وإلى رأي الشارع الفلسطيني المطالب معظمه، وبخاصة أهالي الضحايا، بأخذ القصاص من القتلة»، وذلك في ظل حالة من الرفض الدولي، بل والاستنكار والتنديد الشديدين من قبل المؤسسات الحقوقية في غزة أيضاً، والمؤكدة على أن المصادقة على أحكام الإعدام حق حصري لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) للعام ٢٠٠١، وأن تنفيذ أي حكم إعدام دون مصادقة الرئيس، هو إجراء مخالف لأحكام القانون والدستور.

وعلى الرغم من تأكيد العديد من الجهات المحلية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني على أن قانوني العقوبات الفلسطيني المعمول بهما في الأراضي الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية التي تسري فيها أحكام قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، أو في قطاع غزة الذي تسري فيه أحكام قانون العقوبات الانتدابي البريطاني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، غير صالحين لهذا العصر، فإن سلطتي القضاء التابعتين لسلطتي الضفة والقطاع ما زالتا تعملان بأحكامهما وتسير وفقاً لنصوص موادهما.

مشاعر أهالي الضحايا

مشاعر والدة الطفل المغدور مؤمن الذي نُفذ في قاتله حكم الإعدام بعد ١٣ عاماً من العذاب والقهر، تختلف تماماً عن مشاعر المواطن محمد والد الشاب المغدور عليان محمد التلباني (٢٦ عاماً)، الذي لا يزال يطرق أبواب المسؤولين وينظم المسيرات والاعتصامات الواحدة تلو الأخرى علّه يجد من يسمع شكواه وينفذ رجاءه «بتنفيذ حكم الله» في قتلة ابنه.

فوالدة مؤمن تقول «إن تنفيذ حكم الإعدام في قاتل ابني البريء شفى غليلي وبرّد نار قلبي الذي طالما احترق لمعرفة مصيره طوال ٩ سنوات مرت علي كأنها الدهر كله»، في حين يقول التلباني «إننا نموت كل يوم جراء بقاء القتلة على قيد الحياة، أليس من الحق والعدل يا حقوق الإنسان أن يقام الحدّ على القتلة، أليس من الحق أن تقفوا إلى جانب من قتل له ابن أو أب أو أخ أو أخت؟».

ولم يكن المكلوم التلباني هو الوحيد في «تجمع أهالي ضحايا القتل بغزة» الذي طالب الحكومة بسرعة تنفيذ القصاص بالقتلة، بل كان هناك العشرات من ذوي ضحايا القتل الذين نظموا مؤتمراً صحافياً طالبوا فيه بذلك. وقال شقيق المغدور الصراف أمين شراب «على مؤسسات حقوق الإنسان أن تقف مع حق المقتول وليس الدفاع أو حماية القاتل، فمنذ وقوع جريمة قتل شقيقي لم تقم أي مؤسسة لحقوق الإنسان بزيارتنا أو الاستماع لمطالبنا، بينما عندما نفذ الإعدام بحق قاتل قبل أيام، سارعت المؤسسات الحقوقية لعقد المؤتمرات المنددة بالإعدام»!

مؤتمر مناهض للإعدام

وفي حين رأت المراكز الحقوقية المحلية والدولية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ونقابة محامي فلسطيني أن حكومة غزة تضرب بعرض الحائط النداءات كافة المطالبة إياها بوقف إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين من قبل محاكمها بتهم التخابر مع جهات أجنبية أو القتل، سارعت إلى عقد مؤتمر دولي في غزة بعنوان «عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية»، لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، الذي صادف التاسع من شهر تشرين الثاني الماضي.

وقال نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حمدي شقورة: إن عقوبة الإعدام واحدة من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام نشطاء حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية العاملة في الحقلين الحقوقي والقانوني، حيث إنها لا تشكل عقوبة رادعة للجريمة، كما أن إلغاءها لا يعني التسامح مع المدانين بجرائم خطيرة، ولكن ينبغي النظر في عقوبات رادعة أكثر.

أما مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة براديب واجلي، فقال: تعد عقوبة الإعدام أقصى درجات التعذيب والمعاملة القاسية، وهي انتهاك لحق الشخص بمحاكمة عادلة وعدم تعرضه للتعذيب والحفاظ على كرامته الإنسانية، موضحاً أن الجمعية العمومية في الأمم المتحدة طالبت بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، فاستجابت العديد من الدول، وتم بالفعل إلغاء العمل بعقوبة الإعدام.

المحاضر في قسم الشريعة بجامعة الأزهر في غزة سليمان عودة، أوضح أن الإسلام لم يعرف حكماً بالإعدام إلا في حالة القصاص، وقد أحاطها بضوابط ومحاذير، تكاد تمنع تنفيذها.

ولم يأتِ رأي تجمع أهالي ضحايا القتل بغزة الذين طالما نظموا المسيرات وأصدروا البيانات الداعية للقصاص من القتلة متوافقاً البتة مع رأي المؤتمرين الذين طالبوا بوقف العمل بهذه العقوبة، حيث طالب التجمع الحكومة في غزة بالمضي قدماً في تنفيذ أحكام الإعدام وإنزال أقصى العقوبات بحق القتلة، مؤكداً أن هذا الأمر من شأنه الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز ثقافة الردع.

حق حصري للرئيس

مركزا الميزان لحقوق الإنسان، والفلسطيني لحقوق الإنسان، بدورهما، كان لهما رأي مشابه لرأي كافة المراكز الحقوقية والدولية الأخرى الرافض لإصدار أحكام الإعدام وتنفيذها بحق مرتكبي جرائم القتل، أو المدانين بتهمة التخابر مع جهات أجنبية، حيث ناشدا الرئيس محمود عباس أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة، عدم المصادقة على أي قرار حكم إعدام يصدر عن المحاكم المدنية أو العسكرية الخاصة، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وذلك من منطلق أن عقوبة الإعدام لا تشكل رادعاً للجريمة، لاسيما أن قرارات مماثلة قد نفذت في السابق ولم تتوقف معها الجريمة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه ليصل حد الإدانة والاستنكار لتطبيق عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية، حيث أكد المركزان الحقوقيان على أن المصادقة على أحكام الإعدام هو حق حصري لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) للعام ٢٠٠١، وأن تنفيذ أي حكم إعدام دون مصادقة الرئيس هو إجراء مخالف لأحكام القانون والدستور.

دعوة إلى إعادة النظر في التشريعات الفلسطينية

رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات والأسرى بنقابة المحامين المحامي عادل أبو جهل، شدد على أنه ينظر بخطورة لاستمرار العمل بعقوبة الإعدام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مطالباً بالكف عن العمل بهذه العقوبة لما تشكله من انتهاك سافر لكافة الأعراف والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، والاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب في العام ١٩٨٤.

ودعا أبو جهل إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين الفلسطينية الخاصة بهذه العقوبة، وبخاصة قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، المعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، المعمول به في الضفة الغربية، وسن قانون عقوبات موحد من قبل مجلس تشريعي فلسطيني موحد يضم الكتل والقوائم البرلمانية كافة، بحيث ينسجم مع روح الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام.

ونوه إلى أن مطالبته بإلغاء هذه العقوبة لا تعني بالمطلق التسامح مع المدانين بجرائم خطيرة، ولكن ينبغي النظر في عقوبات رادعة وتحافظ على إنسانيتها في آن.

هنيّة: القانون سيأخذ مجراه

يُذكر أن رئيس الحكومة المقال في غزة إسماعيل هنية كان أكد أكثر من مرة وفي مناسبات عدة، أن حكومته ستقوم بتنفيذ أحكام إعدام بحق متهمين بقضايا جنائية، وأن القانون سيأخذ مجراه ولن يفلت أي مجرم من أي جريمة يرتكبها، قائلاً: لن نفرط في الحفاظ على أمننا الداخلي، ولا يمكن أن نسمح لأي كان بالعبث بالأمن الداخلي.

وأبدى هنية احترامه لمؤسسات حقوق الإنسان التي تشجب وتعارض تنفيذ أحكام الإعدام، مستطرداً: أيضاً نحترم دماءنا وشرعنا وقانوننا.

وفيما يتعلق بمطالب أهالي الضحايا بالإسراع بالبت في القضايا، فقد أكد نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار محمد الدريوي، على ضرورة أن يسارع القضاة في البت بقضايا القتل وعدم تكرار التأجيل للقضايا، وبخاصة جرائم القتل، دون مبرر أو سبب قانوني، وذلك لمنح كل طرف من أطراف الدعوى الحق في تقديم بيّناته كافة دون إبطاء أو تسويف، وليتم الفصل بهذه القضايا في أقرب وقت ودون الإخلال بالإجراءات القانونية التي نص عليها القانون.

وقال المستشار الدريوي: تراكم القضايا وعدم سرعة الفصل فيها يرجعان إلى أسباب خاصة بالمحامين وأسباب أخرى تعود إلى قلة عدد القضاة وكثرة القضايا المعروضة على القضاء، ولكن تم وضع خطة لسرعة الفصل في القضايا والعمل على إعطاء الأولويات للقضايا ذات التأثير في الرأي العام مع عدم الإخلال بموعد الجلسات للقضايا العادية، وتم التأكيد على أن تكون فترات التأجيل متقاربة.

وشدد على ضرورة التنبيه على رؤساء أقلام المحاكم بسرعة إرسال القضايا المطلوبة لمحكمتي الاستئناف والنقض وعدم التأخير في إرسالها حتى يتم إصدار الأحكام فيها على الوجه الأكمل.

وأمام ما ذكر من آراء متباينة ووجهات نظر مختلفة، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، لماذا لا تزال نسبة الجريمة مرتفعة، بل وفي ازدياد مطّرد في قطاع غزة، على الرغم من تنفيذ أحكام الإعدام ضد مرتكبي جرائم القتل؟! وهل عدم تنفيذ أحكام الإعدام على الملأ هو السبب، أم أن هناك تراخياً وفلتاناً أمنياً لم تقدر السلطة الحاكمة على ضبطه بالشكل الصحيح؟

القتل على خلفية «الشرف».. إهمال للقانون وحصانة للجاني

ثائر أبو عون

على الرغم من مصادقة الرئيس محمود عباس على اتفاقية إلغاء كافة مظاهر التمييز ضد المرأة (سيداو)، واعتباره القتل على خلفية ما يسمى «الشرف» جريمة، فإن هذه القضية ما زالت تراوح مكانها في المجتمع الفلسطيني، وما زال الحديث عنها بمثابة الخوض في المحظورات، والأهم من هذا وذاك، أنه ما زال العديد ممن ارتكبوا جرائم القتل على خلفية «الشرف» أحراراً إلى اليوم!

صور مختلفة من الحوادث وقعت بحق النساء في سنوات متفرقة، تضاف إلى الجرائم التي تقع هنا وهناك، بعضها يتم فيه اتّخاذ كافة الإجراءات والتحقيقات التي يفرضها القانون، والبعض الآخر يتم فيها تخفيف الحكم أو الإفراج عن الجاني وإغلاق الملف، حيث إنه من السهل أن يدّعي الجاني بأن دافع القتل هو ما يسمى «شرف العائلة».

ينص قانون العقوبات الفلسطيني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، على أنه «يستفيد من العذر المخفف، الشخص الذي يرتكب جريمة في حال الدفاع عن ماله أو شرفه أو عرضه أو نفسه أو مال غيره أو شرفه أو عرضه أو نفسه»، كما تنصّ المادة ١٨ في باب «الضرورة» من قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦- قطاع غزة، على أنه «يجوز قبول المعذرة في ارتكاب فعل أو ترك يعتبر إتيانه جرماً لولا وجود تلك المعذرة، إذا كان في وسع الشخص المتهم أن يثبت أنه ارتكب ذلك الفعل أو الترك درءاً لنتائج لم يكن في الوسع اجتنابها بغير ذلك، والتي لو حصلت لألحقت أذى أو ضرراً بليغاً به أو بشرفه أو ماله أو بنفسه أو شرف أشخاص آخرين ممن هو ملزم بحمايتهم أو بمال موضوع في عهدته».

أما في باب «الانتحار» (وهذا ما قد يحصل في بعض الحالات من إجبار للضحية على قتل نفسها)، في قانون العقوبات الفلسطيني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، تنصّ المادة ٣٣٩ فقرة (أ) على أنه «من حمل إنساناً على الانتحار أو ساعده بطريقة من الطرق المذكورة في المادة (٨٠) عوقب بالاعتقال المؤقت»، وفي باب «العذر في القتل»، تنصّ المادة ٣٤٠ من القانون نفسه في الفقرة (١) على أنه «يستفيد من العذر المحل، من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر وأقدم على قتلهما أو جرحهما أو إيذائهما كليهما أو أحدهما. وفي الفقرة (٢) إنه «يستفيد مرتكب القتل أو الجرح أو الإيذاء من العذر المخفف إذا فاجأ زوجه أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته مع آخر على فراش غير مشروع».

هذه المواد القانونية وغيرها التي سنت من قبل المجلس التشريعي سابقاً، والقرارات بقوانين التي صدرت بمراسيم عن الرئيس عباس لاحقاً، والمتعلقة بمرتكبي جرائم القتل على خلفية «شرف العائلة»، والتي تعطي لمن قام بقتل امرأة أحكاماً مخففة في قانون العقوبات الفلسطيني، أصبحت محل انتقاد واسع بين الأوساط النسوية والحقوقية على مستويات عدة؛ كونها تشجع على ارتكاب المزيد من جرائم القتل بحق النساء تحت ذريعة القتل على خلفية «الشرف» دون مبرر قانوني أو ضابط أخلاقي أو وازع ديني وإنساني.

قرار بقانون

وكان الرئيس عباس أصدر في الخامس عشر من شهر أيار/مايو من العام ٢٠١١، قراراً بقانون لتعديل قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ النافذ في الضفة الغربية، وقانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ النافذ في قطاع غزة، وذلك بشأن تعليق العمل بمواد القانون المتعلقة بالجرائم الواقعة على خلفية «شرف العائلة»، وذلك عقب مقتل الطالبة الجامعية آية برادعية، حيث ورد في مطلعه أنه استند في إصداره إلى أحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل (الصلاحيات الاستثنائية للرئيس في التشريع)، وإلى القوانين العقابية المذكورة، وإلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٣/٣٧/٠٧/م.و/س.ف) لسنة ٢٠١٠، وقد لاقى هذا القرار بقانون في حينه صدى إيجابياً في الشارع الفلسطيني، وبخاصة أنه جاء تحت تأثير الصدمة التي أحدثتها الجريمة المروعة التي راحت ضحيتها الطالبة برادعية، وظروف تلك القضية وملابساتها، وتأثيرها على الرأي العام المحلي.

وأوضح في حينه أن مضمون القرار بقانون استهدف إلغاء نص المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات للعام ١٩٦٠ الخاصة بالأعذار القانونية المُخِلة والمخففة في القتل في أحوال التلبس بالزنا والفراش غير المشروع، كما استهدف تعديل نص المادة (١٨) من قانون العقوبات للعام ١٩٣٦ الخاصة بقبول المعذِرة في ارتكاب أفعال يعتبر القيام بها جريمة لولا وجود تلك المعذِرة في حالات تندرج في إطار«الدفاع الشرعي»، وذلك بإضافة عبارة (ولا يشمل ذلك جرائم قتل النساء على خلفية «شرف العائلة») في آخر النص العقابي المذكور.

وفي حين لاقى هذا التعديل ترحيباً من غالبية منظمات المجتمع المدني، وبخاصة المؤسسات النسوية ونشطاء حقوق الإنسان، وجد البعض الآخر أن هناك عدداً من الإشكاليات التي تواجه القرار بقانون تتصل بالناحية العملية، أي بمدى قدرة تلك التعديلات وفعاليتها في إنصاف المرأة ورفع الظلم والتمييز عنها في الاختبار العملي على أرض الواقع، لاسيما في ظل عدم وجود أيّ حكم قضائي تمَّ الاستناد فيه إلى أحكام المادة (١/٣٤٠) من قانون العقوبات للعام ١٩٦٠ لمنح عذر مُخِل في حال فوجئ الزوج بزوجته أو إحدى محارمه مع آخر في حالة تلبس بالزنا، وأقدم على قتلهما أو إيذائهما كليهما أو أحدهما، أو تمَّ الاستناد فيه إلى المادة (٢/٣٤٠) لمنح عذر مخفف لمرتكب القتل أو الإيذاء في حال فوجئ بزوجه أو إحدى أصوله أو فروعه او أخواته مع آخر في فراش غير مشروع. وهذا الأمر يرجع بطبيعة الحال إلى صعوبة، إنْ لم يكن استحالة، تحقق تلك الواقعة من الناحية العملية لإمكانية اللجوء إلى تلك الأعذار القانونية المُحلة أو المخففة أمام القضاء.

إغفال تعديل مواد مهمة

وهنا نجد أن هذا القرار بقانون قد أغفل تعديل المواد التي تشكل الأرضية القانونية التي يتم اللجوء إليها عادة أمام القضاء لمنح العذر المخفف، وبخاصة للزوج أو الأقارب من الذكور على جرائم قتل النساء على خلفية «شرف العائلة»، والتي تتمثل في نص المادة (٩٨) من قانون العقوبات للعام ١٩٦٠، التي يستفيد من خلالها فاعل الجريمة من العذر القانوني المخفف إذا أقدم عليها بصورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق، وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه.

وكذلك الحال بالنسبة للمادة (٩٩) من قانون العقوبات الخاصة بالظروف أو الأسباب المخففة القضائية في الجنايات، التي يرجع تقديرها إلى المحكمة التي تنظر الدعوى، والتي عادة ما تلجأ إليها المحكمة في حال إسقاط الحق الشخصي في جرائم قتل النساء على خلفية «شرف العائلة». والمادة (١٠٠) من قانون العقوبات الخاصة بالأسباب المخففة القضائية في الجنح، التي يمكن تصورها في حال إسقاط الحق الشخصي في جرائم لا ترقى إلى قتل النساء، وإنما تندرج في إطار الإيذاء المقصود أو الجرح الذي يأخذ طابعاً جنحوياً.

حصانة للرجل في قضايا «الشرف»

وقالت زينب الغنيمي، مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة - غزة، إن نصوص القانون واضحة فيما يتعلق بقضايا القتل على خلفية «الشرف»، لكن ما يحصل في أغلب الأحيان في تلك القضايا أنه لا يتم التدقيق بشكل جدي في تفاصيل وأسباب الواقعة حين العلم بأنها جاءت على خلفية الحفاظ على «الشرف»، منوهةً إلى أنه «بدلاً من أن يكون القانون في هذه الحالة إلى جانب الضحية، يتم البحث في سبب القتل فقط، وفي هذا السياق يتم التراجع تدريجياً عن التوصيف الجنائي للقاتل حتى يتم إثبات التهمة، وبخاصة إذا كان القاتل من أقارب الضحية».

وأضافت: هناك حالات قتلت لأسباب تتعلق بالإرث، أو كشف الفتاة أسراراً عن أقربائها كاللواط أو العمالة، وفي كثير من قضايا قتل «الشرف»، تسجل الحالة على أنها سقوط من علو، أو انتحار، وهناك في المجتمع تواطؤ واضح مع الجاني، وهناك تواطؤ أيضاً من الشرطة والجهات الرسمية التي لا تبذل جهوداً حقيقية في عمليات التحقيق عن كيفية السقوط أو الانتحار إذا ما تبين أن الموضوع له علاقة بـ«الشرف».

وبينت أن هناك نوعاً من الحصانة الممنوحة للجاني، من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحق مقترفي هذه الجرائم، حيث لا تتجاوز العقوبة القصوى ثلاث سنوات مدنية، أي ما يقارب ٢٤ شهراً، مشيرة إلى أنه يوجد في المادة ١٨ في قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، ما يسمى بالعذر بالمخفف؛ أي ما معناه أن يصبح القتل أو الإيذاء على خلفية «الشرف»جنحة بدلاً من جناية، وبالتالي تخفف العقوبة إذا تبين أن المتهم قد ارتكب فعلته دفاعاً عن نفسه أو شرفه أو ماله، وأضافت: المادة في هذا المعنى واضحة تماماً.

ولفتت الغنيمي إلى أن «القانون لا يعطي غطاءً للأشخاص الذين يرتكبون جرائم بادعاء الدفاع عن الشرف، وبخاصة أن معظم هذه الجرائم تتم دون وجود عنصر المفاجأة أو التلبس، وإنما بوجود نية مبيتة للقتل أو الإيذاء، كأن يسمع المجرم من أحد دون أن يشهد الواقعة فعلاً، وبالتالي يقرر ارتكاب جريمته»، مشيرة إلى أن «القاتل هنا يصبح قاتلاً مع سبق الإصرار، وبالتالي لا تنطبق عليه، في أي حال من الأحوال، صيغة المدافع عن شرفه».

وأوضحت أن نظرة المجتمع الفلسطيني في العادة تجاه هذه القضايا هي نظرة سلبية، ويتم التعامل معها من منطلق بعض الأعراف والتقاليد التي تنادي بقتل المرأة حتى لو لم تثبت إدانتها بارتكابها جريمة تمس

«الشرف»، منوهة إلى أن «المجتمع تختلف نظرته إلى المرأة باختلاف طبقاته وفئاته، ففي بعض الفئات قد يعتبرون الفتاة التي لا ترتدي جلباباً، على سبيل المثال، هي فتاة ساقطة أخلاقياً ويجب إقامة الحد عليها».

القاتل بغير حق

بدوره، قال الشيخ محمد ناجي فارس، عضو المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في فلسطين، إن الإسلام شدّد على عقوبة جريمة الزنا، ولكنه في الوقت نفسه، شدد أيضاً على إثبات هذه الجريمة من منطلق قوله تعالى «واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم»، مضيفاً أن الإسلام لم يترك تنفيذ العقوبة للأب أو الأخ أو غير ذلك ممن لم يكلف رسمياً بتطبيق الحد الشرعي.

وأضاف فارس: لا يجوز شرعاً قيام الأفراد بالقتل على خلفية «الشرف»، مشيراً إلى أنه في حال كانت المرأة قد اغتصبت، وقام أحد أقربائها بقتلها، فإنه حينها يجب أن يعامل معاملة قاتل النفس بغير حق، ويجب أن لا يطبق عليه قانون العذر المخفف بأي حال من الأحوال.

العذر المخفف يزيد عمليات القتل

وأرجع مدير وحدة البحث الميداني في مركز الميزان لحقوق الإنسان سمير زقّوت، ازدياد عمليات قتل النساء في فلسطين عامة، وفي قطاع غزة بشكل خاص، إلى لجوء القضاء الفلسطيني لالتماس العذر المخفف في القانون عندما تكون المقتولة امرأة، وهذا ما شجع على تصعيد جرائم قتل النساء لأن غالبية الجرائم التي يشاع أنها على خلفية «شرف العائلة» لم يكن الدافع الحقيقي وراء القتل فيها هو الدفاع عن «شرف العائلة»، بل عادة ما يدعون ذلك للإفلات من العقاب المشدد.

وأوضح زقّوت أنه «من خلال البحث الميداني للمركز، تبيَّن أن عدد ضحايا جرائم القتل على خلفية ما يسمى بقضايا شرف العائلة ارتفع منذ بداية العام ٢٠٠٩ إلى ٨ أشخاص، هم ٥ نساء ورجلان وطفل، قتلوا في ٦ جرائم وقعت إحداها في الضفة الغربية والبقية في محافظات قطاع غزة».

ونوه زقّوت إلى أن عمل المؤسسات الحقوقية في مكافحة هذه الظاهرة، يقتصر على تنظيم ورش عمل، والقيام بأنشطة ضاغطة، وإصدار بيانات صحافية وإحصاءات فقط.

من جانبه، استهل المحامي والناشط الحقوقي كارم نشوان حديثه لـ«آفاق برلمانية» بالقول: في الحادي عشر من حزيران الماضي، أقدم مواطن من مخيم دير البلح وسط قطاع غزة على قتل ابنته (٢١ عاماً) خنقاً، بدعوى الإخلال بـ«شرف العائلة»، وأبقى القاتل على أداة الجريمة في مكان الحادث، واتصل بالشرطة ليبلغ عن جريمته، ولكن بعد كشف الطب الشرعي الذي أجري على الفتاة بعد مقتلها، أثبت أنها ما زالت عذراء.

وأضاف نشوان: حادثة هذه الفتاة ليست الأولى من نوعها في قطاع غزة، فقد سبقتها إلى المصير نفسه خمس نساء أخريات ورجلان وطفل، جميعهم قتلوا تحت الادعاءات نفسها وسجلوا تحت بند «قضايا شرف العائلة». ففي شهر نيسان من العام الماضي، وصلت جثة مواطنة من سكان المنطقة الغربية لمخيم النصيرات تبلغ من العمر ٢٨ عاماً إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح قُتلت في أحد الحقول المجاورة لمنزلها خنقاً بواسطة فوطة مبللة بالماء.

وقال: في جميع حالات القتل يكون المجرم من أقارب الدرجة الأولى؛ كالأب والشقيق وابن العم، وغالباً ما يسارع أحدهم إلى الشرطة ويدعي أنه القاتل على الرغم من أن آخرين شاركوا في الجريمة، وفي معظم الحالات يتم إلقاء الضحية في الشارع أو في أماكن مجاورة بشكل متعمد، ليعرف الناس بالحادثة ويظهر المجرم في صورة «البطل» الذي غسل عاره بيده!

جدير بالذكر أنه قبل الانقسام كانت هناك تحركات نشطة من قبل بعض الحقوقيين من أجل حصر قضايا العذر المخفف في قضية الشرف في لحظة المفاجأة، إلا أن أيّاً من هذه التحركات لم يكتب لها أن تستمر، وبالتالي ما زال المجتمع رهينة لأفكار رجعية تتجاهل القانون في ظل غياب سلطة واحدة.

مسلسلات قتل المرأة .. أين الحلقة الأخيرة؟!

مشيرة توفيق

مسلسل دموي بامتياز، تدفع النساء فيه أثماناً باهظة من أعمارهن، لمجتمع قبلي ذكوري حتى النخاع. مسلسل لا تعرف له أولاً، ولا تعرف لحلقته الأخيرة موعداً ... تعالت الأصوات مطالبة بإيقافه، بلا جدوى، حتى غدت صراخاً في الفراغ؛ متى تطلع شمس الحق على أبطاله ... والقتيلات يصبحن أعداداً لجثث ليس إلا؟! من يوقفه ... ودعوى القتل فيه «الشرف»؟!

رئيس تحرير مجلة زهرة القدس برام الله، الإعلامية المهتمة بقضايا قتل المرأة على خلفية ما يسمى بشرف العائلة، امتياز المغربي، تضع اليد على الجراح قائلة: تلعب العادات والتقاليد الموروثة دوراً أساسياً في تعزيز وتكريس هذه الظاهرة، لأن مصطلح الشرف والعفة من مكونات العقلية الذكورية التي تميز المجتمعات العربية عموماً، والمجتمع الفلسطيني خصوصاً، إذ تمنح الصلاحية التامة للرجل بالحفاظ على هذه القيمة بالطريقة التي يراها مناسبة، حتى وإن وصلت إلى حد ارتكابه جريمة، وحتى لو لم يكن هناك أي علاقة بين الشرف وحقيقة الدافع الذي وقف خلف قتله للمرأة فإنه يجد غطاء اجتماعياً يحسن حمايته.

وتضيف المغربي: مع هذا الازدياد في أعداد النساء المغدورات، لم يعد يخفى علينا أن «الشرف» حجة واهية يتستر القتلة خلفها، إن التشريح أثبت أن ما يزيد على ٩٠ بالمائة من القتيلات عذراوات ... الحقيقة أن أي مطالبة للمرأة بحقوقها يضعها في مواجهة حقيقية مع معدمها، لقد سمعنا عن سيدة عمرها ٣٤ عاماً من نابلس، طلبت أن تتزوج، رغم رفض العائلة التي خافت من ضياع الإرث، ولما أصرت، قتلها أخوها.

المغربي ترى أن دور الإعلام الفلسطيني ما زال ضعيفاً تجاه إحداث تغيير في توجهات الرأي العام، والدليل على ذلك أن المجتمع ما زال يميل إلى الشك في أخلاق المرأة المقتولة، أكثر مما يتساءل عن محاسبة الجاني.

وقللت المغربي من شأن المؤتمرات والفعاليات «الهزلية» التي تنظمها المؤسسات النسوية في الضفة والقطاع، معتقدة أنه يجب توحيد الجهود، وتحديد مسارات العمل والأهداف، بدلاً من هذا التخبط والتيه، مع وضع تغيير قانون العقوبات الفلسطيني الذي لا يشكل رادعاً كافياً على قائمة الأولويات.

انعدام الثقة في القضاء

من جانبها، بينت المحامية زينب الغنيمي، مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، في غزة، أن انعدام ثقة المرأة الفلسطينية بالقضاء يشكل أهم أسباب ضياع حقوقهن، وعلى رأسها حقهن في الحياة.

وقالت الغنيمي: غالباً ما تقتل المرأة بسبب نضالها في سبيل حقوقها بمفردها، دعوى الشرف هذه كذبة كبرى يلجأ إليها القاتل أملاً بالاستفادة من بعض الثغرات في قانون العقوبات الفلسطيني، وحتى لو لم تكن كذلك، فإن القتل يتم بالشبهة وليس باليقين.

وانتقدت الجهات المسؤولة لعدم أخذها حساسية قتل النساء بعين الاعتبار عند إجراء التحقيقات، إضافة إلى التباطؤ غير المعقول، وعدم الإعلان عن العقوبة، وبالتالي غياب قيمة القانون الرادعة للجاني ولكل من تسوّل له نفسه تكرار الجريمة.

ولفتت الغنيمي إلى أن المشكلة في قانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ٣٦ المطبق في قطاع غزة، تكمن في المادة ١٨ التي تنص على أنه: «يستفيد من العذر المخفف الشخص الذي يرتكب جريمة في حال الدفاع عن ماله أو شرفه أو عرضه أو نفسه أو مال غيره أو شرفه أو عرضه أو نفسه».

وواصلت: هذه المادة تطبق بشكل خاطئ، لأن من يستفيد منها هو من قتل تحت تأثير المفاجأة، وهناك لبس آخر، ففيمن ارتكبت الجريمة؟! في المرأة أم فيمن اعتدى عليها؟ وما هو مفهوم «الشرف» القانوني أصلاً؟! علما بأنه لا توجد في هذا القانون عقوبة للزنا.

٢٦ حالة قتل

الغنيمي أشارت أيضاً، إلى حالات القتل التي تسجل لدى الشرطة كحالة انتحار بهدف إخفاء معالم الجريمة، ومن ذلك ملف تهاني كشاب المتزوجة التي طالب أهلها بإعادة التحقيق في ملابسات وفاتها بعد إدعاء عائلة زوجها حرقها لنفسها، مشددة على ضرورة الخروج من مأزق الانقسام الفلسطيني الذي يقف عائقاً أمام اعتماد أي قانون جديد قد يلعب دوراً في تقليص حالات القتل هذه، وربما التخلص منها تماماً.

في سياق متصل، نوهت المحامية في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بالضفة الغربية خديجة البرغوثي، إلى ارتفاع معدلات قتل النساء، عموماً، في مناطق السلطة الفلسطينية خلال العام الحالي (٢٠١٣) مقارنة بالعام الماضي؛ فقد وصل العدد منذ مطلع العام وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٦ حالة قتل، منها ١٦ حالة في الضفة الغربية، و١٠ حالات في قطاع غزة، اثنتان من هذه الحالات ثبت ارتباطهما بقضايا «الشرف» بحسب إجراءات الشرطة والنيابة.

كما رأت البرغوثي أنه من الصعب الحكم إن كانت أعداد من قتلن على خلفية قضايا «الشرف» في ازدياد، وذلك بسبب تأخير المحاكم الفلسطينية في البت في دافع الحالات المتبقية، لكنها حذرت من ارتفاع وتيرة العنف في المجتمع الفلسطيني بشكل عام.

العذر المحل

وبشأن مشكلات قانون العقوبات الأردني المطبق في الضفة الغربية منذ ١٩٦٠، شرحت البرغوثي: المادة ٣٤٠ أجازت العذر المحل للزوج، أي إذا وجد الزوج زوجته على فراش الزوجية تخونه وقام بقتلها لا يحاسب ولا يحاكم، والعذر المحل قد يخفف الحكم لشهور أو قد يلغيه تماماً، كذلك فإن المادة ٩٨ من القانون ذاته تضمن لكل من أقدم على قتل إحدى قريباته وهو في حالة الغضب أن يستفيد من العذر المخفف، وألا يحاكم على أنه قاتل، وتكون مدة سجنه من ستة أشهر إلى سنتين.

وكانت البرغوثي اعتقدت ككثيرين أن قضية آية برادعية التي قتلت وألقت في البئر ستكون نقطة تحول على صعيد إيجاد قانون عقوبات عصري، لكنها أصيبت بخيبة الأمل، فحتى القرار بقانون الذي صدر عن الرئيس محمود عباس عقب الضجة التي تلت مقتل برادعية، لا يطبق في غزة بسبب الانقسام.

لذلك، شددت على ضرورة العمل بالتوازي على إحداث تغيير في الثقافة المجتمعية، والقانون، بحيث يضمن الأخير اعتبار جرائم قتل النساء جرائم قتل عادية، واتّباع إجراءات متساوية للجميع، مع عمل تحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني المعنية للضغط وإحقاق ذلك.

«الأغورة بتفرق».. «ومش راح ترجع»

أين يذهب فارق «الأغورات» منذ سنوات .. دون رقيب أو حسيب؟!

يوسف الشايب

«الأغورة بتفــرق»، بهاتين الكلمتيــن، اختصر زكي الســلايمة، ســائق الحافلات التي تقل الــركاب ما بين القــدس ورام اللــه، حقيقــة ربمــا يغفلهــا الكثير من المواطنين، قبل أن يضيــف بالعامية «الأغورات بتفرق حوالي ٧٠٠ إلى ٨٠٠ شــيكل على مستوى الباص، فما بالك على مستوى ١٠٠ باص»؟!

ويــرى الكثيــر مــن المواطنين أنــه بالفعل «الأغــورة بتفرق»، فحيــن تطلب كوباً مــن القهوة الأميركية فــي مقهى بــرام الله، يطلب منــك الجابي ١٧ شــيكلاً بينمــا يعطيــك فاتورة بـ (١٦٫٣ شيكل)، وعند ســؤاله عن فارق السبع أغورات يستهجن، ويقطب حاجبيــه، ويقــول بصرامــة «هاي سياســة المحــل»، ليتواصل الحوار «طيب ليش من ١٦ ونص»، فيجدد الجواب ذاته، والأمر ذاته، أو ما شابهه، بشكل أو بآخر، يحصل في العديد من المحال التجارية (السوبر ماركت) الكبيرة.

وحيــن تذهــب لدفع فاتــورة الهاتــف الأرضي، أو فاتورة الإنترنت، تكون قيمة الفاتورة على سبيل المثال (٦٧٫٢٨) شــيكل، فيطلب الجابي (٦٧٫٥) شــيكل، وإذا مــا طلبت منه ترحيل الأغورتيــن كرصيد لك يخصم من الفاتورة القادمة كأنك شتمته، ويخبرك بأن نظام كهذا غير فعال لدى الشركة، وإذا ما اقترحت عليه أن تدفع له ثلاث أغورات، يتشــدد بأن تعليمات الشركة تفيد بعدم استقبال الأغورات!

وفي حين قــال وزير الاقتصاد الإســرائيلي نفتالي بينيت إنه يجب وضع حد لمواصلة «استغفال» المستهلك الإســرائيلي مــن خلال وضع ســعر ٩٩٫٩٠ شــيكل على البضائــع لأن الأغورة والخمس أغورات والعشــر أغورات فئة عملة موجودة في الســوق الإسرائيلية، لكنها فاقدة للقيمة ولا فائدة منها، يبقى التســاؤل هنا في الأراضي الفلســطينية: أين ذهبت وتذهــب، ومنذ أكثر من عقد، فروقات الأغورات (الأغورة حسب المتداول شعبياً هي الـ ١٠ أغورات)؟!

سلطة النقد

بــدوره، أكد علي فرعون، مدير دائرة علاقات الجمهور وانضباط الســوق في سلطة النقد الفلســطينية: نحن لم نلغِ الأغــورة، ولم نصدر تعليمات إلــى البنوك أو أية مؤسسات أخرى تتعلق بوقف التعامل بالأغورة ... الأغورة اندثرت من تلقاء نفسها، فالمواطن لم يعد يتعامل بها، وبشكل تلقائي، على مدار سنوات.

وقــال فرعون في حديث لـ«آفــاق برلمانية»: موضوع إعادة تداول الأغورة في الســوق الفلسطينية أمر مكلف للغاية، إضافة إلى معوقات في التعامل مع الجانب الآخر، أي البنك المركزي الإسرائيلي والبنوك الإسرائيلية. وعند الحديث عن الكلفــة الاقتصادية، فهنا لا يمكن تجاهل أن المواطــن غير مقتنع بالتعامــل اليومي بالأغورة، على الرغم من وجود بعض فواتير الخدمات تسعّر بالأغورات، لكــن التعامل اليومي بالأغورة غير مجد، وبالتالي جلب الأغورة إلى السوق الفلسطينية يتطلب كميات كبيرة من هذه العملة التي نخشــى أن يتم التعامل فيها من قبل الدولة التي تصدرها، أي إســرائيل، وفق ما توارد في الفترة الســابقة عبر وســائل إعلام إســرائيلية، نظراً لكلفتهــا الاقتصادية، فسك العملة من هذه الفئة مكلف في حال جلب ملايين الشــواكل من وحدة العشــر أغورات (الأغــورة)، وأوقف التعامل فيها داخل إسرائيل، فهذا يعني خسائر كبير للاقتصاد الفلســطيني، وهي خســائر ستطال المواطن الفلسطيني نفسه، كاشفاً أن لا «أغورات» في البنوك، وأن العملة الأقل تداولاً فيها هي من فئة «النصف شيكل».

وأضــاف: موضوع تســعير الســلع والخدمات ليس من اختصاص ســلطة النقــد، بل من اختصــاص وزارة الاقتصاد. باعتقادي، يجب أن تكون هناك رقابة حثيثة على تسعير الســلع والخدمات في السوق الفلسطينية، فلا يعقل أن يتم التســعير بالأغورة مع العلم بأنها غير متداولة في السوق الفلســطينية، وعادة ما يكون فارق الأغــورات لصالح التاجــر، وهنا ثمة حالــة من التضليل والغبــن عن قصــد لتحقيق أرباح إضافيــة ليس له حق فيها.

وتابــع: رقابتنا تقتصــر على البنوك والمؤسســات الماليــة والمصرفية، أي الجهاز المصرفي ومؤسســات الإقــراض والصرّافيــن في فلســطين، وليســت لنا أية ســلطة رقابية على أيــة جهات أخرى. وأكــرر أنه ليس من اختصاص ســلطة النقد التدقيق والتحقيق في أين يذهــب فارق الأغــورات، لمن يقوم بتســعير الخدمات والســلع بالأغورات، بل هو من اختصاص وزارة الاقتصاد الوطني، كما هو موضوع التسعير.

ولــم ينكــر فرعــون أن عدم تــداول «الأغــورة» في فلســطين أضر بالفقراء، لكنه اســتطرد: جلــب الأغورة إلى الســوق الفلســطينية قد يعرض الاقتصاد الوطني لخســائر بملايين الشــواكل، وهذه الخســائر ستعود بالضــرر علــى المواطنين، كما أن موضــوع جلب الأغورة ليس بالأمر الســهل، وكذلك الأمر بالنسبة لإعادة توريد الفائــض منها إلى البنوك الإســرائيلية. علينا التفكير جلياً في الخسائر المتوقعة في حالة جلب الأغورة مجدداً إلى فلسطين.

ونوه إلى أنه من حق المواطنين تقديم شكوى بشأن موضوع عدم التداول في الأغورة بفلســطين، وفي هذه الحالة تكون ســلطة النقد جهــة الاختصاص، ولم تردنا أية شكاوى في هذا المجال، وإن كانت وردتنا مطالبة من وزارة الاقتصاد بإعادة جلب الأغورة أو إعادة التداول فيها بفلســطين، ورددنا على مطلبها بالمسوغات التي تحول دون إمكانية ذلك.

وتابع فرعون حديثه بالقول: إذا كانت الشكاوى حول تســعير الســلع والخدمات بالأغورة، وفــوارق الأغورات، فــإن وزارة الاقتصــاد هي جهة الاختصــاص، ومن هذا الباب فلم نتواصل مع أية مؤسســات في القطاع الخاص خارج الجهــاز المصرفي. لكن باعتقادي يمكن حل هذه المعضلة، كما فعلت شــركة كهربــاء القدس التي حلت هذه المعضلة، واســتثنت وحدات الأغورة من تســعير فواتيرهــا التي باتت تصدر بأرقــام صحيحة، ويمكن أن يكون فيما فعلته شركة كهرباء القدس نموذجاً يحتذى للشــركات التي لا تزال تســعر خدماتهــا أو بضائعها باستخدام وحدات الأغورة.

وأضــاف: قد يكون المواطن، وبســبب غياب الأغورة، يعيــش نوعاً من الخســارة، وبخاصة أن فــارق الأغورات يذهب لصالح إيرادات وأرباح المؤسســات التي تســعّر خدماتها وسلعها بالأغورة، لاسيما أنه في غالبية الحالات يجبر الفارق لصالح المؤسســة، وهذا من اختصاص وزارة الاقتصــاد الوطني التي يمكن أن تلعــب دوراً مهماً في هــذا الجانب، وبالتالي تخفيف العــبء على المواطنين، لكن إذا نظرنا إلى المستقبل القريب، فإن المواطن أيضاً قد يكون أكبر الخاســرين في حالة جلــب الأغورة عندما تتخذ إسرائيل قراراً بإلغائها. نحن لم نلغِ الأغورة، ولا قرار بذلك، عبر الســنوات الســابقة، والبنوك بالتالي تتعامل بالوحدات النقدية المتوفرة في الســوق الفلســطينية، ولو شــعرنا في سلطة النقد أن هناك ضرورة ملحة لجلب الأغورة للســوق الفلسطينية لنفذنا ذلك، ولكننا، ولغاية الآن، لســنا مقتنعين بــأن جلبها لن يعــرض المواطن الفلسطيني لخسائر في المستقبل، وبخاصة حين يتخذ البنك المركزي الإسرائيلي قراراً بوقف التعامل بالأغورة، وهو ما رشح في الإعلام الإسرائيلي مؤخراً.

وزارة الاقتصاد الوطني

من جانبه، قال عزمي عبد الرحمن، مدير السياســات الاقتصادية في وزارة الاقتصــاد الوطني: هذا الموضوع حيوي على الرغــم من عدم تداول العديــد من الجهات الاقتصادية له. في فلسطين، وبخاصة بعد العام ٢٠٠٨، تأثرنا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، وبتنا نســتورد السلع من الخارج بأسعار ترتفع بشكل متتالٍ. وللحد من هذا الارتفاع في الأسعار، كان للوزارة جملة سياسات من بينها إعادة التداول بالأغورة (١٠ أغورات)، لأن عدم التداول فيها يؤدي إلى انعكاســات ســلبية علــى المواطنين، حيث تساهم في ارتفاع أســعار السلع. الأغورات، ومنذ سنوات، لم تعد تدخل في حسابات التكاليف وسياسات التســعير لدى الكثير من المنشآت، وهذا أمر غير سليم، ويضر بمصالح المواطنين، عبر ارتفاع الأســعار، وهو ما لا نسعى إليه.

وأضــاف عبــد الرحمن لـ«آفــاق برلمانيــة»: لا علاقة للحكومة، أو الــوزارة، في وقف التــداول بالأغورة، والأمر ذاتــه ينطبــق على البنــوك. لقــد طرحنا فكــرة إعادة التداول بالأغورة مع ســلطة النقد في كتاب رسمي العام الماضي للحد من حالات الارتفاع بالأسعار، لكن التبريرات الاقتصادية التي ســاقتها ســلطة النقد لــم تقنعني صراحة كمتخصص فــي الاقتصاد، حيــث كان التبرير يتمحور حول أن تكاليف إعادة التداول بالأغورة أكثر من

العائـدات على الاقتصاد الوطني، وهـذا أمر غير دقيق، بدليل أن الأغورة لا تزال تسـتخدم داخل إسرائيل، وهنا نتحدث عـن اقتصاد قـوي يتداول بحوالـي ٢٠٠ مليار شيكل سـنوياً. العديد من السلع، أساس ارتفاعها عدم التداول بالأغورة، فلو أردنا تسـعير المواصلات، أو الخبز، تبعـاً لارتفاع أو انخفاض أسـعار المحروقات وغيرها من العوامـل، يجب أن يكون الرفـع أو التخفيض بالأغورات، وليس بنصف شـيكل كحد أدنى. يجب أن تعاد عملية التـداول بالأغورة لمـا لها من انعكاسـات إيجابية على تخفيض الأسعار.

وحول تسـعير شـركات الخدمات، وعدد من المحال التجارية، والمطاعم، وغيرها، بالأغورة، واحتساب الفوارق لصالح هذه الشـركات في الغالب، قال عبد الرحمن: هذا جزء مـن كل. موضوع عـدم التداول بالأغـورة بصورته الشمولية بقي مهملاً لسنوات عدة، حتى من المؤسسات ذات الاختصاص، سـواء أكانت رسـمية أم غير رسمية. بحث موضـوع الفارق وحصـره أمر قد يكـون في غاية الصعوبـة. وعملية الرجوع إلى الـوراء عملية صعبة جداً وغير منطقية، ولكن موضـوع إرجاع التداول بالأغورة هو ما يجب طرحه على أرض الواقع.

وفيما يتعلـق بالمراقبة على التسـعير، وما إذا كان هنـاك توجه مـن الوزارة لاسـتصدار تعميـم ما يمنع التسـعير بالأغـورة كونها غيـر متداولة فـي الأراضي الفلسـطينية، أجاب مدير السياسـات الاقتصادية في الوزارة: نحن في وزارة الاقتصاد لا نتدخل في التسـعير لا مـن قريب ولا من بعيـد، بل نراقب الأسـعار، لضمان عدم المغالاة في رفع الأسـعار لسلع محددة، وفي أوقات محددة. نظام السـوق المفتوحة الـذي نتبعه لا يخولنا تحديد الأسعار. ومعالجة الأمر لا تتم بإجبار المؤسسات التي تسـعر بالأغورة على عدم القيام بذلك، لكن بإعادة تداول الأغورة.

حماية المستهلك

بدوره، كشـف صلاح هنيّة، رئيـس جمعية حماية المستهلك، أن غياب الأغورة يخسر المواطن الفلسطيني ٨٠٠ شيكل شهرياً نتيجة تعاملاته مع الشركات الكبرى وقطاع الخدمات والمتاجر الكبرى التي تسـعر بالأغورة، فـي حين لا توجد أغورات في السـوق، مشـيراً إلى أنه، وحسـب تقديرات حملة إعـادة التـداول بالأغورة التي تنضوي جمعية حماية المستهلك ضمنها، فإن الخسائر الكليـة تقـدر بالملايين، إضافة إلى غيـاب التنافس في السـعر الذي يؤدي إلـى خفض الأسـعار، فيصبح التسـعير بالشيكل وغياب الأجزاء منه، بينما في السوق الإسـرائيلية يستقطب المسـتهلك بناء على التسعير بالأغورة فينخفض السعر الكلي.

وأضاف هنيّة لـ«آفاق برلمانية»: شكاوى المستهلكين أوضحـت أن هناك احتسـاباً بالأغورة، ولكننـا لا نراها، حيث يتم تحصيل فرقية الأغورات في البنوك وشركات الخدمات إذا كانت لصالحهم، وإذا كانت عليهم فتذهب من كيس المواطن.

وتابـع: عملياً البنـوك ترتفع عليهـا تكاليف تخزين الأغورة ونقلها واسـتبدالها، وما يحدث هو توفير تكاليف على البنوك على حسـاب مصلحة المواطـن، لكن إذا كان للبنك أغورة عندك بيدفعك ٥٠ أغورة حتى يأخذ حقه منك.

وأكـد أن «وزارة الاقتصـاد الوطنـي مطالبـة بوقف التسـعير بالأغـورة إذا كانـت فقط ترفع السـعر على المواطن، أو أن تجد حلاً لجعل السـعر ينخفض كما في بقية العالم حال التسعير بأجزاء الوحدة النقدية فيها».

وقال: «حماية المستهلك» ستواصل جهودها ضمن الحملة حتى يتم إنصاف المستهلك الفلسطيني، وكفى زيادة لخسائره دون وجه حق. على الجهات المسؤولة أن تكون أكثر حساسـية لحقوق المستهلك الفلسطيني، وخفض الأسعار، وعدم زيادة الأعباء على المواطن».

نقابة الموظفين

وكان سـبق لنقابة الموظفيـن العموميين أن طالبت بإعادة تداول الأغورة، وحول ذلك قال رئيسها بسام زكارنة لـ«آفاق برلمانية»: عدم التداول بالأغورة يتسـبب بارتفاع في الأسعار بنسبة ٩٪، وهذه النسبة تقرب لصالح التاجر أو الشـركات وليس لصالح المواطن. في الدول المحيطة تسـتخدم العملات الصغيرة، كالقرش فـي الأردن على سبيل المثال، كما لم تلغِ أميركا التعامل بالسنت، فلماذا لا يتم التعامل بالأغورة في فلسـطين، بينما هي سارية المفعول في إسرائيل التي تسكها وتعممها؟!

وأضاف: حاولنا مع سـلطة النقد، وكانت الحجج أن لا أماكن في البنوك تتسع لتخزينها، وهذا باعتقادي ليس مبرراً، فعلى سـلطة النقد اتخاذ الإجـراءات كافة لإعادة التداول بالأغورة في فلسطين. وليس من المنطق الحديث عن أنه في حال قيام إسـرائيل بإلغـاء الأغورة، فإنها لن تستعيد الأغورات الفائضة في البنوك الفلسطينية، فلو ألغت فئة العشـرين شـيكلاً مثلاً، هي ملزمة باسترجاع كل عشرين شيكلاً متداولة في فلسطين.

واتهم زكارنة مسـؤولين بأن لهـم مصالح من غياب الأغورة من الأسـواق الفلسـطينية بالتفاهم مع القطاع الخاص والمسـتفيدين من الشـركات، على حد تعبيره. وقال: اسـتمرار غياب الأغورة يعنـي أن حقوق المواطن ستبقى مسـلوبة، لكي لا تغامر السلطة، على حد تعبير البعض، وهذا لا يجوز، فنسـبة ارتفاع الأسـعار تبلغ ٩٪ بسـبب عدم التداول بالأغورة، ما يعادل ملايين الشواكل التي يتحملهـا المواطنون. باختصار، المواطن يُسـرق شـهرياً أمام هذا المسـؤول أو ذاك في سـلطة النقد أو وزارة الاقتصاد الوطني دون أن يحرك سـاكناً، وهنا يجب أن تتم المحاسبة. باعتقادي أن غياب الأغورة كان بفعل فاعـل، وأن فارق الأغـورات يصب في صالح الشـركات الكبرى في القطاع الخاص. وهناك استفادة بشكل كبير لصالح الشركات على حساب المواطنين.

وطالـب زكارنـة رئيس الـوزراء د. رامـي الحمد الله بالتدخـل في هـذا الموضـوع، و«أن يلزم سـلطة النقد ووزارة الاقتصاد بالتصرف بشـكل سريع في هذا الأمر»، متمنياً على رئيس الوزراء «تشكيل لجنة مختصة لدراسة موضوع فوارق الأغـورات، وقبله عدم التـداول بالأغورة، ومحاسبة كل المسؤولين عن ذلك، ونأمل أن يكون هناك تدخل من سيادة الرئيس محمود عباس».

وزارة الاتصالات

مـن جانبه، قـال محمد العايـدي، مستشـار وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الوزارة تتابع تسعير الخدمـات كافة لـدى شـركات الاتصـالات والانترنت. وبخصـوص الأغـورة، إذا كانـت التسـعيرة أقل من ٢٥ أغـورة لا تحتسـب، وإذا كانت بيـن ٢٦ و٥٠ تقرب إلى نصف شـيكل، وما بيـن ٥١ و٧٥ تبقى نصف شـيكل، وفوق ذلك تقرب إلى شـيكل، وبهـذا الأمر هناك زيادة، وهنـاك نقصان، وفي حـال وجود فـوارق زائدة لصالح شـركة الاتصالات فيما يتعلق بالأغـورات تذهب إلى ما يسـمى بصندوق المسـؤولية المجتمعيـة الذي يفيد المواطنين، والحديث هنا عن شركة الاتصالات، وبالتالي حال توفرت مثل هذه الفوارق، فهي ليست أرباحاً تذهب لصالح الشركة، وهناك رقابة كاملة من الوزارة على تقارير الشـركة بهذا الخصوص. أما الشركات المزودة لخدمات الإنترنت، فأسعارها ثابتة.

وأضاف العايـدي: البعض-كما تقـول- يريد الدفع بالأغـورة، ما دامـت تسـعيرة بعض فواتيـر الإنترنت والاتصالات بالأغورة، ولكن الأغورة غير متداولة، وشرحت لنا وزارة المالية مبررات ذلك، ولا أدري إن كان لدى سلطة النقد الاسـتعداد لتزويد السـوق الفلسطينية بالأغورة، وبالتالي نعتمد على «الحسبة» آنفة الذكر.

وبخصوص إمكانية أن تبـادر الوزارة إلى طرح مبادرة إلغاء التسعير بالأغورة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أسوة بشـركة الكهرباء، أجاب العايدي: من وجهة نظري الشخصية، هي فكرة إيجابية، وسأقوم بنقل هذه الفكرة في أسرع وقت لوزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطرحها على الجهات المسؤولية في الوزارة من أجل دراسـتها وتطبيقها. من وجهة نظر شخصية أراها فكـرة إيجابية، ويجب بحثها، ودراسـة الإجراءات التي يمكن أن تحققها.

دراسات

وأشار تحليل اقتصادي أجراه باحثون من معهد أبحاث السياسـات الاقتصادية الفلسـطيني «ماس» أن أحداً لا يعـرف تماماً كيف تم وقف تداول فئة العشـر أغورات (الأغورة) في الأسـواق الفلسـطينية منـذ عقد ونصف العقد، وأن الفقراء هم الأكثر تضرراً من هذا القرار نتيجة مـا يترتب عليه من صعود للأسـعار، وأن التجار والبنوك هم أبرز المسـتفيدين منه، على الرغـم من أن الاقتصاد الفلسطيني يسدد جزءاً من كُلف سك هذه الفئة من قطع العملة، دون أن يسـتفيد مما تتيحه للمستهلكين فيما يتصل بدقة تسعير البضائع والخدمات.

واسـتغرب التحليل اسـتمرار تداول العشر أغورات في إسـرائيل التي يصل الدخل الفـردي فيها إلى نحو ١٢٠ ألف شـيكل سـنوياً، في حين لا تتوفـر هذه الفئة من العملة في الأسواق الفلسـطينية، منذ عقد ونصف تقريباً، علما أن نصيب الفلسـطيني مـن الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو ٨ آلاف شيكل.

وتعـد قطعة العشـر أغورات الفئـة النقدية الأكثر انتشـاراً في إسرائيل، إذ بلغ عددها أكثر من نصف عدد الفئـات النقدية المعدنية المتداولة. وهي تسـتخدم بشكل رئيسي في المواصلات العامة.

ويشير التحليل إلى أن سحب فئة العشر أغورات من التداول في الأراضي الفلسـطينية لـم يكن نتيجة قرار مـدروس يمنـع تداولها، ويبدو أن أحـداً لا يعرف تماماً لماذا تم وقف تداولها.

وأكد المستشـار الخـاص لبنك فلسـطين الدكتور عاطف علاونة، أن سـلطة النقد هي المخولة بإصدار قرار منع أو السـماح بتداول العشـر أغورات، مشيراً إلى أنه لا يملك إجابات حول عدم إعلان سلطة النقد العمل به.

وأضـاف: قد تكـون هناك تفاهمات مـع المصارف بعدم العمل بهـا، أو مع بنك إسـرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) أو غيرها من الاحتمالات الأخرى.

وقال مدير البحوث في «ماس»، الدكتور نعمان كنفاني، إن المعهد تأخر كثيـراً في إعلان التحليل، لأنه كان ينتظر أسـباباً لدى سلطة النقد الفلسـطينية حول عدم إصدارها قراراً بإعادة التعامل بالعشر أغورات، لما فيه مصلحة السوق ككل.

وأضاف: حتى إعلان التحليل لم تقدم سـلطة النقد أية معلومـات حول عدم إصدارها القـرار، منوهاً إلى أن «هناك حلقـة مفقودة في هذه النقطة بالتحديد، ومن يشـير إلى وجود تكلفة في شـحن العملة وإعـادة إرجاعها عند وجود فوائض، سـيجد أنهـا (التكلفة) لن تكـون كبيرة لدفعها إلى عدم إصدار القرار»، مؤكداً ضرورة أن تعيد سـلطة النقد التفكير بإعادة التداول بفئة العشر أغورات.

وتنـاول التحليـل موضوع تكلفة سـك العملة، كونها تكلفـة لا تتقلـص بالضـرورة مـع انخفاض قيمـة الفئة النقدية، لكن بنك إسـرائيل الذي يتحمل هـذه التكلفة، يحصل مقابلها على إيرادات من إصدار العملة، الذي يعرف بالسينيوريج (seigniorage)، وهو ما لا تحصل عليه سلطة النقد الفلسطينية، ويخسره الاقتصاد الفلسطيني بالتالي.

وحسـب التحليل أيضاً، يعتبر الإيراد غيـر كبير (على الأرجـح) بالعلاقة مع فئة العشـر أغورات نظـراً لانخفاض قيمتها، ولكـن كنفاني رأى أن إعادة التـداول بهذه الفئة النقدية، سيحسن من الأسعار، «لكن ليست لدينا إحصائية دقيقة حول نسـبة خفض أسعار السلع في السوق في حال تم التداول بها».

وحول وجود فئات مسـتفيدة من عـدم إقرار العمل بالعملـة (الأغـورة)، أشـار علاونـة إلـى أن «التجار هم المسـتفيدون من القـرار، عبر تقريب أسـعارهم التي تحتوي على أغورات، ومن غير الطبيعي أن يخفض التاجر من سـعر السـلعة للوصول إلى رقم صحيح، لأن هدفه تحقيق أعلى قدر من الأرباح».

واسـتعرض التحليـل أثر غيـاب الفئـات النقدية الصغيرة في زيادة الأسـعار. فعلى سـبيل المثال، إذا كانت تكلفة إنتاج سلعة ما ٢,٧٠ شيكل، وإذا حدد التاجر هامش ٥٠ أغورة للربح، فإن السـعر يصبح ٣,٢٠ شيكل، لكن هذا السعر غير ممكن لغياب فئة العشر أغورات من السوق الفلسطينية.

ونـوه إلى أن المثال السـابق يدفع التاجـر إلى تدوير السـعر نحو الأعلى وإلى أقرب ٥٠ أغورة (أصغر فئة نقدية متاحة في الأراضي الفلسـطينية)، أي إلى ٣,٥٠ شـيكل، بزيادة تقدر بـ ٩٪ على السعر.

ويفتـرض التحليـل أن تكون السـلعة فـي المثال أساسـية يحتاجها المسـتهلك ثلاثين مرة في الشـهر، وبالتالي فإن وجود فئة العشـر أغـورات يمكن أن يوفر ٩ شواكل على المستهلك شهرياً، وهو ليس بالمبلغ الزهيد بالنسبة لدخل الفقراء.

من جهة أخرى، فإن توفر فئات نقدية صغيرة يمكن أن يسمح بوجود منافسة أقوى، إذ قد يكون بائع «المفرق»على اسـتعداد للتضحية بـ ٢٠ أو ٣٠ أغورة مـن ربحه لصالح المستهلك، ولكنه يستنكف عن التضحية بنصف شيكل.

ودعمت دراسـة موثقة، التحليل الذي خرج به المعهد، حول ما حدث في الأسواق الأوروبية عند تدوير الأسعار إلى أقرب فئات نقدية من العملة الجديدة، عندما تم استبدال العملات الوطنية باليورو العـام ٢٠٠٢، حيث وجدت دائرة الخدمات الإحصائية للمفوضية الأوروبية، أن التدوير أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام، وفي قطاع الخدمات، وسلة السلع الرخيصة، التي يتم شراؤها يومياً بشكل خاص.

المدمنون في غزة ..
مصير مجهول وإمكانات علاج شبه معدومة

محمد الجمل

أن يصبح الشخص مدمناً على أحد العقاقير المخدرة في قطاع غزة، فتلك مصيبة من وجهة نظر عائلته والمجتمع بأسره، وكارثة من الناحية الطبية والعلاجية، نظراً لعدم توفر أعداد كافية من اختصاصيين ومراكز متخصصة للعلاج من الإدمان.

فالمجتمع يرى أن الإدمان على المخدرات عارٌ ووبال يلحق بالشخص وبأسرته، لذا قد يفضل البعض البقاء تحت رحمة المخدرات، على أن يتوجه إلى أحد الأطباء طلباً للعلاج، نظراً لما قد يلحقه ذلك من ضرر بالغ بسمعته، وقد تصل المعلومات إلى الشرطة، التي قد تبادر لاعتقاله والتحقيق معه، وربما توجيه تهم له.

وحتى إن فكر الشخص المدمن بالتوجه إلى مركز متخصص للعلاج من العقاقير المخدرة، فقد يصدم بندرة، بل انعدام، تلك المراكز في قطاع غزة، وتبعثر الجهود والمحاولات الفردية، التي يتبناها بعض الأطباء والمتخصصين هنا أو هناك.

خطر محدق

يرى الدكتور والمعالج النفسي يوسف عوض الله، مدير إحدى العيادات النفسية الحكومية جنوب قطاع غزة، أن معظم وسائل الإعلام والمهتمين تناولوا موضوع العقاقير المخدرة، وبخاصة «ترامادول»، وتحدثوا بإسهاب عن مخاطره على الشباب، لكن أحداً لم يتحدث عن مشكلة المدمنين، ممن وقعوا فريسة لذلك العقار، ويرغبون في التخلص منه.

وبين عوض الله أن «جيشاً من المدمنين بدأ يتشكل ويتزايد في قطاع غزة، وبخاصة خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣»، مبيناً أن الكارثة تكمن في أن المدمنين ليسوا من فئة معينة في المجتمع الغزي، كما هو سائد في باقي المجتمعات، حيث أن الإدمان في أي مجتمع يكاد يكون منحصراً في فئة المجرمين والساقطين والمشردين، لكن في غزة، أصابت آفة إدمان «ترامال»، كل الفئات من متعلمين وأكاديميين وحتى أصحاب مراكز مرموقة.

وأوضح أن هناك معلومات خاطئة سائدة لدى الكثيرين بأن عقار «ترامال» له أثر قوي خلال ممارسة العملية الجنسية، كما أن البعض تناوله رغبة في القدرة على السهر والعمل والدراسة، متجاهلين الآثار الكارثية له، ما جعل الإقبال عليه كبيراً.

ولفت عوض الله في حديثه لـ «آفاق برلمانية» إلى أنه «وللأسف لا توجد معامل متخصصة لفحص عينات العقار المذكور التي تصل إلى القطاع من خلال الأنفاق، لكن شبه المؤكد أنها عقاقير خطيرة، تختلف كلياً عن عقار ترامادول المصنع طبياً، من حيث الجرعات والمواد التي تحويها، وهذا يبدو جلياً من خلال سرعة إدمان الأشخاص عليها».

وأكد أن خطورة هذا العقار تكمن في أن الجرعات التي يتعاطاها المدمن تصبح عديمة الجدوى بعد مدة، وتفقد أثرها، لذا يلجأ لزيادة الجرعات تدريجياً، لافتاً إلى أنه في الأغلب تبدأ الجرعة التجريبية للشخص بربع حبة من العقار عيار «٢٢٥»، وهو الدارج في غزة، وقد تصل إلى أكثر من ٢٠ حبة، كما شاهدنا في المراكز الطبية.

غياب مراكز العلاج والتأهيل

وبين عوض الله أن «البعض حين يقع بالفعل في شرك الإدمان، يبدأ بالبحث عن حلول، ويحاول الوصول لطريقة ما من أجل العلاج والتخلص من هذا الوبال، لكنه سرعان ما يصطدم بواقع قاسٍ، يتمثل في عدم وجود أي مركز طبي متخصص في علاج الإدمان على مستوى قطاع غزة».

وقال: هذا الأمر يضع المدمن بين خيارين، إما الاستمرار في الإدمان، أو البحث عن طبيب نفسي والتوجه إلى عيادته الخاصة، ليبدأ الأخير بالاجتهاد وفق ما يتوفر له من إمكانات، ومحاولة علاج المدمن.

ولفت عوض الله إلى أنه كان من أوائل المتنبهين لتلك الكارثة، واجتهد برفقة عدد من الاختصاصيين النفسيين والصيادلة والممرضين، وبدأوا بالبحث والتجريب، إلى أن توصلوا لخليط من أدوية وعقاقير طبية معينة، لها فعالية جيدة في علاج الإدمان.

وبين أن «الخطة العلاجية التي تستغرق ما بين أسبوعين إلى ثلاثة، تعتمد على تخفيف الآثار الانسحابية القاسية التي يشعر بها المدمن بعد زوال مفعول العقار من جسده»، مبيناً أن «الأمر بحاجة إلى إرادة قوية من الشخص، فتلك الآثار تبدأ بالتراجع تدريجياً وصولاً إلى انتهائها».

وأوضح أن الطاقم الطبي الذي اكتسب خبرة كبيرة في هذا المجال، يعمل في عيادة صغيرة، لا توجد بها أية أسرة للمبيت، وغالباً يكون العلاج في وقت الدوام الرسمي، منوهاً إلى أن زيادة الطلب على علاج الإدمان، وخوف البعض وخجله من التوجه للعيادات، جعل أعضاء هذا الطاقم يفكرون بتشكيل فريق زيارات منزلية، يضمن علاج المدمن بسرية تامة، وهذا يكون مقابل أجور رمزية لتغطية تكاليف العلاج.

وعلى الرغم من نجاح الفريق، الذي يبدو شبه الوحيد في قطاع غزة، فإن عوض الله أقر بأن المعضلة لا تزال قائمة، وخطر الإدمان ينهش المجتمع، ناصحاً بالاستعانة بخبراء من الخارج، وإقامة مركز طبي متخصص لعلاج الإدمان من العقاقير المخدرة وفي مقدمتها «ترامادول»، لمساعدة الشباب على التخلص من شبح الإدمان.

جيش من المدمنين

أما الدكتور رياض الأقرع، استشاري الأمراض النفسية والاختصاصي في أمراض الإدمان، ويشغل منصب مدير دائرة التأهيل النفسي التابعة للإدارة العامة للصحة النفسية في وزارة الصحة بقطاع غزة، فقد أكد أن «إدمان العقاقير المخدرة في القطاع تجاوز مراحل خطيرة، ووصل لحد الظاهرة المقلقة، التي باتت تهدد المجتمع بصورة غير مسبوقة».

وفصل الأقرع أنواع العقاقير التي تسبب الإدمان إلى أنواع عدة، من بينها عقاقير مخدرة مثل «المورفين والهيروين» وأخرى مهلوسة مثل «الحشيش»، ومواد مهدئة وتأتي الكحول في مقدمتها، إضافة إلى المواد المنشطة مثل «كوكائين وكافيين»، وأخيراً مواد طيارة مثل البنزين و «التنر»، مبيناً أن عقار «ترامادول»يصنف ضمن العقاقير المخدرة، ويأتي في أعلى سلم العقاقير التي تسبب الإدمان وأخطرها.

وبين أنه من خلال عمله وإطلاعه على العديد من الحالات لاحظ مسألة غريبة، فعقار «ترامادول»، وهو من العقاقير المخدرة، يتسبب في العادة في شعور متعاطيه بحالة خمول وكسل ورغبة في الاستسلام للنوم، لكن الواضح

أن المتعاطين يشعرون بغير ذلك، إذ تنتابهم حالة من النشاط والحيوية المضاعفة، وقدرة غريبة على السهر، وهذا دليل واضح على أن العقاقير التي تصل قطاع غزة تختلف كلياً عن عقار «ترامادول»المعروف عالمياً، فهي على ما يبدو تتضمن تركيبات دوائية مزيجة بين المخدرة والمنشطة، ما يجعلها أشد خطورة وأسرع في عملية الإدمان.

ونوه الأقرع في حديثه لـ «**آفاق برلمانية**»، إلى أن مشكلة الإدمان في قطاع غزة تبدو أشد خطورة مع غياب مراكز متخصصة للعلاج، واقتصار عمليات العلاج على جهود فردية متفرقة، فهذا يعني أن مصير الشخص المدمن يبقى مجهولاً، كما أن العادات الاجتماعية والوصمة النفسية، تجعل معظم المدمنين يتجنبون التوجه للاختصاصي من أجل العلاج خوفاً من «الفضيحة».

وقال: إن المعالجين الذين يعملون في هذا المجال، غالبيتهم أطباء نفسيون يعدون على أصابع اليد الواحدة، وهم يعالجون الشق الجسدي للإدمان، وهذا يعتبر علاجاً ناقصاً وغير مكتمل.

وعلى الرغم من ذلك، أشاد الأقرع بجهود الأطباء ممن يجتهدون لعلاج المدمنين وتخليصهم مما لحق بهم من أذى، لكنه أكد أن عدد المتخصصين في هذا المجال وقدراتهم أقل بكثير من أن يتمكنوا من السيطرة على الظاهرة التي تنتشر بسرعة كبيرة في أوساط الشباب.

وأضاف: إن علاج الإدمان بصورة فاعلة ومجدية بحاجة إلى مراكز أو مركز كبير، يضم طواقم مدربة من الأطباء والممرضين والخبراء في علم الاجتماع والتأهيل، وأيضاً بحاجة إلى تجهيزه بالمعدات والأجهزة، وإمداده بالأدوية اللازمة، لعلاج الإدمان من جوانبه الثلاثة، الجسدية والنفسية والاجتماعية، من أجل ضمان أن يتحول المدمن إلى شخص سوي قادر على الإنتاج، ولا يعود مجدداً إلى الإدمان، وذلك بعد علاج الأسباب التي دفعته للغرق في مستنقع المخدرات، مبيناً أن مثل هذه المراكز مفقودة كلياً في قطاع غزة.

وتابع: وجود مركز متخصص وكبير أمر ضروري وعاجل، لكن يجب أن ندرك أن مثل هذا الأمر بحاجة إلى إمكانات مادية وبشرية كبيرة، مبيناً أنه «على الرغم من ضعف تلك الإمكانات، فإن وزارة الصحة تسعى إلى إنشائه».

الإدمان والجريمة

وحذر الأقرع من خطورة استمرار تنامي وانتشار ظاهرة الإدمان في صفوف الشباب، مؤكداً أن «الإدمان والجريمة توأمان لا ينفصلان في كل المجتمعات، فالمدمن يتحول بعد مدة إلى شخص عنيف، فاقد للسيطرة على نفسه، يسعى بكل الطرق إلى الحصول على المال من أجل شراء المخدرات، وهذا يجعل إمكانية ارتكابه جريمة سرقة أو نصب أو حتى قتل، أمراً وارداً في أي لحظة».

وأعرب عن خشيته من وقوع مزيد من الجرائم في قطاع غزة في حال استمر الحال على هذا النحو، وتزايد أعداد المدمنين بصورة أكبر، مشدداً على ضرورة بذل كل جهد ممكن من أجل وقف أو تقليص كميات المخدرات التي تدخل القطاع، وتوعية المجتمع بمخاطرها الكبيرة، للحد من انتشار الظاهرة.

مدمنون في خطر

ومن خلال الاطلاع على بعض ملفات المدمنين، والالتقاء مع بعضهم، يتبين مدى حجم الكارثة التي أضحى عليها بعض من شبان غزة. فأحد الشبان، ويبلغ من العمر ٢٤ عاماً، اقتيد إلى العيادة النفسية مكبلاً بالأغلال من قبل بعض أشقائه، وأحدهم قيادي في فصيل مقاوم، بعد أن رفض الشاب المدمن الاستماع إلى نصائح أهله، ما أجبرهم على اقتياده مجبراً إلى العيادة.

وبسؤال المدمن عن عدد الحبات التي يتناولها يومياً، أجاب أنه يتعاطى يومياً ١٨ حبة من عيار ٢٢٥، أي ما يعادل ٤٠٥٠ ملغرام يومياً، في حين أن الجرعة القصوى المسموح بها طبياً كمسكن للعلاج يجب أن لا تتجاوز ٣٠٠ ملغرام، بعد ذلك تصبح الجرعة سامة، وبعد تجاوز ٧٠٠ ملغرام، تتحول على جرعة قاتلة.

وأقسم شقيقه أمام الأطباء والمعالجين، على قتله إذا لم يشفَ ويتخلص تماماً من هذا الوبال الذي أصابه، ويعود إلى حياته كما كان قبل الإدمان.

ومن أغرب قصص المدمنين المترددين على العيادة، كانت لسيدة وزوجها، حيث جاءت تلك السيدة إلى الطبيب تشكو تعاطي زوجها كميات كبيرة من عقار «ترامال» المخدر، لكن الغريب في الأمر يكمن في أن الزوجة هي من بدأت بإعطاء زوجها هذا العقار، بناء على نصيحة من صديقتها، رغبة في إطالة العملية الجنسية، والتغلب على مشكلة «سرعة القذف» التي كان يعاني منها الزوج، وقامت الصديقة بإمداد الزوجة بالجرعات الأولى مجاناً!

وأكد اختصاصي نفسي كان يتابع الحالة، أن الزوجة كانت تحاول علاج مشكلة لدى زوجها، لكن مع مرور الوقت كانت بحاجة إلى زيادة الجرعة تدريجياً بعد أصبح لا يستجيب للجرعات الخفيفة، مبيناً أنه بعد حوالي عام ونيف فقدت الزوجة السيطرة على الزوج، الذي تحول إلى مدمن شره لعقار «ترامال»، وبات يتعاطاه بكميات كبيرة.

ولفت إلى أنه بعد مدة نجح المعالجون في إقناع الزوج بضرورة العلاج، وقد تمكن بعد مدة قصيرة من الإقلاع عن هذا العقار، وبدأت تعود الحياة إلى طبيعتها في تلك الأسرة الصغيرة.

وظهر مؤخراً عقار أشد خطورة بدأ ينتشر إلى جانب «ترامال»، ويسمى محلياً «حبوب السعادة»، وهو عقار يعمل على تنشيط غدة في الدماغ لإفراز هرمون يتسبب في شعور الشخص بحالة من السعادة، وهذا العقار يسبب كوارث أسرية أكثر من سابقه، فهو يتسبب في إدمان سريع، وثمنه مرتفع جداً (٢٠٠ شيكل للحبة الواحدة)، وخلال فترة حاجة المدمن إليه يكون أشبه بالحيوان الهائج.

وفي الغالب، يعيش أفراد أسرة المدمن حالة اقتصادية بائسة، وهذا يزيد ويعمق حدة الخلافات والمشاكل الاجتماعية، وبخاصة أن مثل هذه العقاقير بحاجة إلى أموال تفوق مصروفات الأسرة الشهرية، فيصبح اهتمام الشخص المدمن منصباً في توفير الحبوب المخدرة لإرضاء مزاجه، دون مراعاة أي اعتبار آخر، وقد يكون ذلك على حساب طعام أسرته وحاجياتها، ما يحوّل حياة أسرة المدمن إلى كابوس لا يطاق.

السل الصامت

وبدت المعلومات التي قدمها أحد الأطباء العاملين في حقل الصحة في قطاع غزة صادمة، إذ تحدث عن عودة صامتة لمرض «السل الرئوي»، الذي اختفى منذ عقود بفعل التحصينات المضادة له، التي تعطى للأطفال في بداية حياتهم.

وأكد هذا الطبيب أن ثمة علاقة خفية ما بين عودة هذا المرض الصامت، وبين تعاطي عقار «ترامال» بصورة مفرطة، مبيناً أن أكثر ظهور له كان في صفوف الشبان العاملين في الأنفاق.

وبين أن أعراض المرض المذكور بدأت بالظهور بشكل جلي بعد توقف معظم الشبان عن العمل، وعودتهم للراحة مجدداً، في أعقاب توقف غالبية الأنفاق عن العمل جراء الحملة الأمنية المصرية الأخيرة.

ويشكو شبان من سعال وضيق في التنفس، بينما تنحصر شكوى آخرون في ظهور طفح جلدي في مناطق عدة من أجسادهم، وجلهم بدأوا باللجوء إلى المراكز الطبية المنتشرة في مختلف أنحاء القطاع للعلاج.

وأكد أحد الأطباء المتخصصين في متابعة الأمراض الصدرية، أن المصاب بالمرض يشعر بضيق في التنفس وكحة شديدة، لا تشفى حتى مع أقوى العلاجات والمضادات الحيوية، منوهاً إلى أنه بعد إخضاع الشخص لصورة أشعة للصدر، تظهر دائرة بيضاء تشبه الحلقة في إحدى الرئتين أو كلتيهما، معتقداً أن هذا يعود ربما لتعاطي جرعات عالية جداً من عقار «ترامال»، ظناً من الشبان بأن ذلك يمنحهم طاقة للعمل.

الأنواع والمصادر

وتعتبر الأنفاق والبحر المصدر الأساسي للعقار المذكور، فيتم تهريبه إما من خلال بعض الصيادين الذين ينجحون في الالتقاء بنظرائهم المصريين ويتبادلون العقاقير والمال، بينما يهرّب جزء كبير منه بواسطة الأنفاق.

والعقار المنتشر وفق بعض المشاهدات ينقسم إلى عدة عيارات «١٠٠ ملغرام» و«٢٢٥ ملغرام» و«٣٠٠ ملغرام»، وهي أعلى جرعة شوهدت في قطاع غزة.

أما من حيث المنشأ، فهناك نوع ألماني الصنع، وآخر هندي، بينما يظهر نوع ثالث معبأ في كبسولات خضراء، يبدو أنها معبأة يدوياً، وهو مجهول المصدر.

وينتشر بين المدمنين والمتعاطين «ترامال التفاحة»، وهو عقار مرسوم على ظهره تفاحة حمراء، ويسود الاعتقاد بأنه أقوى الأنواع وأشدها تأثيراً.

وتتميز جميع العقاقير المذكورة بسهولة تجزئتها وتقطيعها، ويتراوح ثمن الشريط الواحد، ويحوي ١٠ حبات عيار ٢٢٥ ملغرام، ما بين ٣٠ إلى ٤٠ شيكلاً.

من ساعي بريد «المكاتيب»إلى موزع فواتير ومراسلات عامة

تكيف البريد مع التكنولوجيا ينقذه من خطر الانقراض

نائلة خليل

يقارن ساعي البريد حسين بدوي بين نظامي البريد في ثمانينيات القرن الماضي، وهذه الأيام بكثير من الدهشة، قائلاً: هناك فرق شاسع في تقديم الخدمات ونوعيتها، وتراجع السيطرة الإسرائيلية إلى حد كبير.

عمل البدوي ساعياً للبريد في مدينة نابلس، في الوقت الذي كان نظام البريد مثل بقية الخدمات الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل، وكانت مناطق شارع فيصل وأرض الغزالية ووسط المدينة والبلدة القديمة هي ميدان تحركه اليومي.

ويقول: البلد العربية الوحيدة التي كان يصل منها البريد بشكل مباشر هي مصر، وما عدا ذلك كان جميع البريد من الدول الأجنبية.

الفواتير تأخذ مكان «المكاتيب»

«المكاتيب» حسب تعبير البدوي كانت شبه يومية. أما الآن، فإن فواتير الهاتف ووثائق البنوك أصبحت هي الرسائل اليومية مقارنة بالماضي.

ومن المؤكد أن التراجع في تبادل الرسائل يعود للتطور التكنولوجي الهائل والمتسارع الذي يشهده العالم، لكن هذا التطور لا يفي بكل الأغراض، حسب ما يؤكد مدير عام البريد في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فتحي أبو شباك.

يرى أبو شباك أن «التكنولوجيا على الرغم من تطورها، فإنها لا تعمل وحدها، بل بحاجة إلى أشخاص يشرفون عليها، وعلى الرغم من أن الإنترنت يرسل الرسائل بين الناس في غضون لحظات، فإنه لا يزال قاصراً عن القيام بكل مهمات البريد، وأهمها إرسال الطرود».

خدمات منافسة للبنوك والمؤسسات العامة

في الوقت الحالي، يرى القائمون على البريد الفلسطيني أن أعماله لم تعتد قاصرة على الخدمات التقليدية، بل أخذ اتجاهاً آخر، حيث بات ينافس المؤسسات الحكومية والبنوك في تقديم العديد من الخدمات.

ويقول أبو شباك: بدأ البريد يأخذ جزءاً من عمل البنوك مثل تحويل رواتب أسر الشهداء والشؤون الاجتماعية.

ويتابع: البريد منتشر في ٨٥ تجمعاً سكانياً، لا يوجد بنك له هذا العدد من الفروع. نحن نقوم بأعمال وخدمات نيابة عن القطاعين الخاص والعام في البلد، من حيث تقديم العديد من الخدمات للمواطن حيثما تواجد.

وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد تسلمت إدارة البريد العام ١٩٩٥، لما له من دور فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تعزيز صور السيادة والاستقلال، وذلك بعد أن كان خاضعاً للاحتلال الإسرائيلي بسبب أهميته الاقتصادية والأمنية منذ العام ١٩٦٧.

ويعتبر البريد الفلسطيني اليوم إحدى الإدارات المهمة التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وله ١٠٢ مكتباً في الضفة الغربية وقطاع غزة (٨٣ منها في الضفة)، بزيادة قدرها ١٥٠٪ عما كان عليه إبان الاحتلال الإسرائيلي.

تراجع الرسائل وتزايد الطرود

وحول استخدام المواطن للبريد، أكد أبو شباك أنه «على الرغم من تراجع تبادل الرسائل وبطاقات المعايدة والصور عبر البريد، بسبب التطور التكنولوجي، لكن الرسائل لم تختفِ بعد، حيث ما زالت نسبة تبادلها تصل إلى ١٢٪ من حجم عمل البريد.

وبينما تشهد الرسائل، أو كما يعرفها الفلسطينيون باسم «المكاتيب»، تراجعاً مستمراً، فإن حجم تبادل الطرود في تزايد، حيث تشكل ٣٥٪ من قيمة العمل، وربما يعود الفضل في ذلك إلى التكنولوجيا التي خلقت ما يُسمى «التجارة الإلكترونية»، حيث بإمكان أي شخص أن يشتري ما يريد من المحال التجارية عبر العالم باستخدام الإنترنت وبطاقة «الفيزا» الخاصة به للدفع المسبق.

وإضافة «للتجارة الإلكترونية» التي يتم إرسال سلعها إلى الزبائن على شكل طرود، هناك أيضاً الطرود العادية بين المواطنين والهدايا والعينات التجارية.

«الفاتورة الإلكترونية».. تهديد جديد!

وتحتل فواتير شركات الاتصالات الفلسطينية المتعلقة بالهاتف الثابت والهاتف المحمول والإنترنت، وكشوفات الحسابات البنكية، جزءاً كبيراً من عمل البريد الفلسطيني، حيث ينقل ما يزيد على ٥٠٠ ألف فاتورة وكشف حسابي بنكي بين المواطنين.

لكن توجه شركات الاتصالات نحو الفاتورة الإلكترونية، أي غير الورقية، يعتبر مصدر تهديد آخر من التكنولوجيا التي تحاول السيطرة على كل المجالات.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن البريد الفلسطيني هو المخول بنقل البريد والمراسلات بين الوزارات والمؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية منذ نحو عامين، فإنه يتضح أن البريد يقوم بهذه المهمات من باب المنافسة في حقل لم تطأه التكنولوجيا بعد، ولتعويض الخسارة الناجمة عنها.

الرمز البريدي

لكن البريد ليس على علاقة عدائية مع التكنولوجيا، بل يحاول مواكبتها للاستفادة من مزاياها في تطوير الخدمات التي يقدمها.

ويقول أبو شباك: بدأنا بإدخال مزيد من التكنولوجيا إلى أعمالنا، مثل الرمز البريدي «GIS»، حيث يستطيع أي مواطن من خلال الرمز البريدي أن يحصل على العنوان مباشرة، لاسيما المطاعم التي لها عناوين مسجلة لدى البريد.

ويضيف: على سبيل المثال، يستطيع من يزور مدينة رام الله أن يضع الرمز البريدي، وبعد لحظات ستكون لديه قائمة بجميع أسماء المطاعم وفي أي شارع يقع كل منها.

ويتابع: هذا النظام مطبق في مدينة رام الله منذ خمسة أشهر، بالتعاون مع بلدية المدينة، وفي طريقه للتطبيق في كل المحافظات الفلسطينية قريباً.

ويشكل نظام الترميز البريدي خطوة رئيسية لإنشاء نظام عنونة فلسطيني حديث، ويعد أساسياً لعمل البريد الفلسطيني، وكذلك مكوّناً رئيسياً للحكومة الإلكترونية الفلسطينية بهدف توحيد بيانات العنونة في السجلات الحكومية كافة.

وتشمل خدمات البريد الفلسطيني: خدمة البريد الشمولية، الرسائل ومعالجتها، الخدمات المالية، الخدمات الحكومية، الخدمات الإضافية للجمهور، الطرود البريد العاجل، خدمات هواة الطوابع، إلى جانب تقديم خدمات نيابة عن القطاع الخاص كالبريد الدعائي المعنون وغير المعنون.

ويقول أبو شباك: أبرز شيء هو البريد الوارد وليس الصادر.

المبادلات البريدية .. والعراقيل الإسرائيلية

ويوضح: نصدر البريد بطريقتين، بشكل مباشر للدول التي تتعامل معنا بشكل مباشر، ومثال على ذلك المملكة الأردنية، حيث نستقبل ونرسل لها بشكل مباشر. أما الطريقة الثانية، فهي عبر إسرائيل بسبب وجود دول لا تتبادل معنا البريد المشترك، ولسبب آخر هو أن حجم البريد لبعض الدول قليل، وبالتالي يتم إرساله عبر وسيط، وهي إسرائيل في هذه الحالة.

ويستطرد: هناك دول مثل بريطانيا ترسل لنا عبر إسرائيل، ونحن نرسل لها عن طريق الأردن.

وتتمتع فلسطين بالحق في المبادلات البريدية مع دول العالم، وهي عضو مراقب في الاتحاد العالمي للبريد. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية وقعت العام ٢٠٠٨ اتفاقاً مع الجانب الإسرائيلي على التبادل البريدي المباشر لفلسطين عبر الأردن، وبرعاية الاتحاد الدولي للبريد، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال يضع الكثير من العراقيل أمام عمل البريد الفلسطيني.

وتتمحور أبرز العراقيل الإسرائيلية في حجز مستحقات البريد الفلسطيني من عوائد النفقات الختامية، حيث لم تلتزم إسرائيل لغاية الآن بدفع أي شيء منها، وتبلغ خسائر البريد ٢٠ ألف دولار شهرياً منذ العام ٢٠٠٤، في حين يصل إجمالي المستحقات إلى أكثر من ٣ ملايين ونصف المليون دولار، إضافة إلى تأخير فحص البريد الصادر، وحجز الطرود البريدية لفترات طويلة، وفرض جمارك عالية عليها، واستدعاء أصحابها لتسلمها من القدس، وعدم منحهم تصاريح، وفتح الإرساليات الفلسطينية الواردة باسم البريد الفلسطيني، وإرسالها ضمن البريد المكشوف، وعدم السماح بتصدير الإرساليات البريدية مباشرة، وعدم الالتزام بالقرارات الدولية، والتنصل من الاتفاقيات الخاصة بالبريد الوارد الذي يصل عن طريق إسرائيل من دول العالم كافة.

البريد لن ينهار

وحول مستقبل البريد الفلسطيني بعد عقد من الآن في ظل التقدم التكنولوجي الهائل والمعيقات الإسرائيلية، يقول أبو شباك: هذه المؤسسة لن تنهار، لأن هناك ٣٥٤ موظفاً يبذلون جهدهم ليستمر البريد في عطائه. ومؤسسة البريد في كل العالم تواجه تحديات، لكنها مستمرة لخدمة المواطنين، كما هو في الأراضي الفلسطينية، وبأسعار منصوص عليها من مجلس الوزراء لتناسب دخل الفرد الفلسطيني.

ويتابع: عندما نرسل خمسة طرود مثلاً إلى فرنسا، نعي تماماً أن تكلفتها أكثر عشرة أضعاف التعرفة التي نتقاضاها من المواطن، ومع ذلك البريد ملتزم بهذه الخدمة.

ويضيف: ربما بعد فترة من الوقت يستطيع البريد صرف رواتب موظفي السلطة، هذا طموح يدرسه البريد الفلسطيني حالياً.

ويختم أبو شباك حديثه قائلاً: سيستمر البريد في تقديم أفضل خدمة ممكنة للمواطن، وردود الأفعال الإيجابية على عملنا تزيد من هذا الإصرار، فلا يمكن أن ننسى كيف وقفت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون في البرلمان الفرنسي قبل شهور لتقول «زرت مكتب بريد بيت لحم، واعتقد أنه لا يوجد مكتب بريد فرنسي يضاهيه في التطور وخدمة الجمهور».

البريد والذاكرة التاريخية

يوثق نادر خيري الدين أبو الجبين، الذي بدأ بجمع الطوابع الفلسطينية في الثامنة من عمره، الذاكرة التاريخية الخاصة بوجود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه عبر مختلف المراحل، من خلال مجموعة كبيرة من الطوابع التي جمعها طيلة نصف قرن وصنفها وقدمها في مجلد صدر تحت عنوان «تاريخ فلسطين في طوابع البريد»، في طبعته الثالثة باللغتين العربية والإنكليزية العام ٢٠١١ عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ويستعيد هذا المجلد تاريخ فلسطين الحديث من خلال الطوابع الصادرة بين الفترة العثمانية المتأخرة إلى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية.

وحسب هذا المجلد، ظهرت الخدمات البريدية والطابع البريدي في فلسطين العام ١٨٤٠، بعد عودة السلطة العثمانية إلى حكم البلاد عقب القضاء على حملة إبراهيم باشا المصري. وفي العام ١٨٦٧، أصبح هناك إرسالان بريديان أسبوعياً بين القدس ويافا. وفي العام ١٨٨٤، أصبح هناك إرسال بريدي يومي بين يافا ونابلس. وبعد افتتاح خط سكة الحديد بين يافا والقدس العام ١٩١٠، أصبح البريد ينقل يومياً بين المدينتين، وكذلك بين حيفا ودمشق، في حين أصبح هناك إرسالان بريديان أسبوعياً إلى صفد.

ويضيف المجلد: ظلت الأختام الخاصة بكل مدينة الطريقة الوحيدة لمعرفة المصدر حتى ظهور طوابع البريد التركية بعد سنة ١٨٥٦، واستخدامها في فلسطين كباقي الأراضي الواقعة تحت السيطرة العثمانية. وفيما بعد، أصبح مصدر الرسالة يعرف من الختم على طابع البريد. ثم تطور الأمر عندما افتتح في فلسطين تسعة مكاتب بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٠. وكان أول هذه المكاتب في نابلس وغزة وحيفا سنة ١٨٦٥، ثم في يافا وعكا سنة ١٨٦٦، وبعدهما في القدس سنة ١٨٦٧، ثم في بيت لحم والخليل وطبرية سنة ١٨٧٠. وتوالت بعدها مكاتب البريد في مدن فلسطين الأخرى.

ونتيجة ضعف الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أقدمت قنصليات بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا على افتتاح مكاتب بريدية لها في القدس ويافا وحيفا. وكانت كل قنصلية تستخدم طوابع دولتها للمراسلات الخاصة بها أو بمواطنيها، علماً أن من بين أهداف افتتاح هذه المكاتب البريدية المساعدة في نقل بريد المستعمرات اليهودية، التي بدئ بإقامتها في تلك الفترة، لاسيما أن هذه القنصليات اعتبرت سكان هذه المستعمرات اليهود مواطنين أوروبيين ومن رعايا تلك القنصليات.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، خسرت الدولة العثمانية مجمل أراضيها في البلاد العربية لصالح بريطانيا وفرنسا، وخضعت فلسطين في مرحلة أولى للإدارة المدنية البريطانية. وتولى أول مندوب سام بريطاني هربرت صمويل إدارة البلاد، والسعي الحثيث إلى تنفيذ وعد بلفور بإقامة «الوطن القومي اليهودي» على أرض فلسطين، فكان من أول أعماله اعتماد اللغة العبرية لغة رسمية، إضافة إلى اللغتين الإنجليزية والعربية. وبين تموز ١٩٢٠ وأيلول ١٩٢٣، صدرت الطوابع الفلسطينية الأولى، وحملت اسم فلسطين باللغات الثلاث، غير أنّ الصهيونيين أضافوا بعد كلمة فلسطين حرفَي «ألف يود» بالعبرية، ليمثلا كلمتي «ايرتس يسرائيل»، أي «أرض إسرائيل»، بمباركة سلطات الانتداب البريطانية.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣

صدر حديثاً

سلسلة رسائل الماجستير

مكانة المرأة في الإسلام في ظل تأويل آية القوامة «منظور فلسطيني»

مي البزور

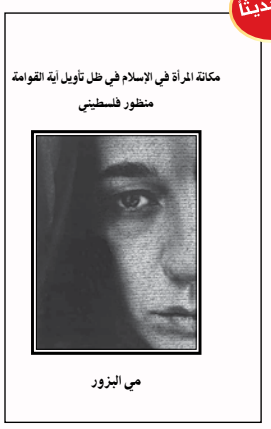

إن البحث في نص قرآني جاء قبل حوالي أربعة عشر قرناً، لا يأتي عبر إخراجه من السياق الاجتماعي الثقافي الاقتصادي الذي جاء فيه. وهذا استلزم إجراء بحث حول مكانة المرأة في الدين الإسلامي، من خلال تتبع تاريخي للمتغيرات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي ترافقت مع نشأة الإسلام.

تم تقديم مقاربة تاريخية سوسيولوجية نقدية بين العديد من التحليلات النسوية المتباينة التي صاغها مفكرون ومفكرات نسويون/ات عرب عن مكانة المرأة في الدين الإسلامي، وعن المفاهيم التي وردت في النصوص الإسلامية القرآنية، من خلال رصد واقع المرأة العربية قبل نشأة الدعوة الإسلامية وبعدها في كل من مدينتي مكة ويثرب في شبه الجزيرة العربية. ويأتي القسم الثاني من هذا الكتاب لرصد المواقف المجتمعية في الضفة الغربية لدى البعض من النساء ورجال الدين من إجازة ضرب الزوجات الوارد في النص القرآني لآية القوامة.

سلسلة تقارير دورية

أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة

هذا الكتاب نتاج تداول ونقاش وعمل لجنة أبحاث السياسات في مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، التي تعمل كلجنة منذ العام ١٩٩٩ على إصلاح قوانين تؤثر بشكل رئيسي على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وتعيق أو تضعف تحوله إلى نظام ديمقراطي. وتكمن آلية عمل اللجنة في اقتراح نصوص محددة، إما على شكل قوانين، أو تعديل على بعض منها، وإما أنظمة ولوائح داخلية ضرورية، سواء أكان ذلك يتعلق بعمل السلطة التشريعية، أم التنفيذية، أم القضائية.

يتكوّن هذا الكتاب من جزأين؛ يعنى الجزء الأول بتجربة النظام السياسي الفلسطيني الذي وصل طريقاً مسدوداً منذ الانقسام السياسي في سنة ٢٠٠٧ ، ويقدم جملة من المبادئ الأساسية التي يجب أن يتضمّنها، وأن يقوم عليها النظام السياسي الفلسطيني، والتي يجب أن تنعكس بشكل مناسب في الدستور الفلسطيني القادم. تمثّل هذه المبادئ مجموعة من الافتراضات الأساسية والقواعد الامة التي يجب الاتفاق عليها قبل البدء في صياغة أي دستور، بحيث تشكّل، في حال الاتفاق عليها، المرجعية لعملية الصياغة. إن النظام السياسي، كما تم وضعه في القانون الأساسي الفلسطيني، لم يعد قادراً على تلبية متطلبات تطور الوضع الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال، وعدم وجود أي سقف زمني للمرحلة الانتقالية، وفي ظل حالة الانقسام السياسي والجغرافي. وبالتالي، باتت هناك حاجة لإعادة النظر في هذا النظام.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب، فيعنى بتحديد الثغرات التي بانت بعد انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، واقتراح حلول لها، والتي تهدف إلى جعل التداول على السلطة ليس سلميا فحسب، وإنما خالٍ ما أمكن ذلك من ثغرات قانونية، ابتداءً من القانون الأساسي، وانتهاء بأنظمة ولوائح داخلية تحدد وتوضح وتنظم التداول على السلطة بعد كل دورة انتخابية للمجلس التشريعي.

وبشكل أعم، يمكن القول إن التداول على السلطة دون عقبات كبيرة تذكر، هو من سمات الأنظمة السياسية المستقرة التي لها أعراف وتقاليد غير مكتوبة، إضافة إلى قوانين وأنظمة داخلية مدونة تكفل أن يتم هذا التداول بشكل سلمي وسلس. وقد مرت دول عدة بهذه المرحلة بعد فترات طويلة من عدم الاستقرار، أو حتى الصراع الداخلي أحياناً، إلى أن انتهى بها الأمر إلى ما هي عليه الآن بعد عقود طويلة، وأحياناً قرون من الزمن.

قريباً

صوت العاصفة

سيرة اذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى

نبيل عمرو

بعد ما يقارب ثلث القرن، على صدور كتابي «أيام الحب والحصار»، وجدت أن ثمة أبعاداً للحكاية تبرر العودة إليها، وتسليط مزيد من الضوء على تجربة الإعلام الفلسطيني.

«أيام الحب والحصار» يحكي تجربة الإذاعة الفلسطينية في بيروت، وخصوصاً أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وقد رأيت أن أعيد نشر هذه التجربة مع إضافات جديدة، لعلها تكون مفيدة للأجيال الإذاعية والإعلامية التي تتداول الأثير، وتنشر في فضائه اللامتناهي ما يجب أن يُنشر عن فلسطين والقضية والوطن والمجتمع والناس والحلم.

سلسلة دراسات وأبحاث

موقع حركات الإسلام السّياسي في الثّورات الشّعبيّة العربيّة منذ مشاقي

يبحث هذا الكتاب في علاقة حركات الإسلام السياسي بثورات الربيع العربي من زاويتين اثنتين؛ أولاهما متعلقة بحجم المشاركة الفعلي لتلك الحركات في كل من الثورتين التونسية والمصرية وبموقعها الحقيقي في ذلك الحراك الشعبي، والبحث فيما إذا كان الإسلاميون هم قادة ذلك الحراك ومفجروه، أم أنهم كانوا في الصفوف الخلفية منه. أمّا الثانية فهي محاولة لاستشراف مستقبل الدور المرتقب لحركات الإسلام السياسي في مرحلة ما بعد الثورات، ثم التعرف على شكل الدولة التي يريدون. فقد كان حضور حركات الإسلام السياسي من عدمه في فعاليات الثورة في كل من تونس ومصر هو ساحة سجال كبيرة بين المتابعين للثورة. فما أن انطلقت الثورة حتى انطلق معها سيل من الكتابات حول دور الإسلاميين فيها، فبعضها كان متسائلاً عن حجم ذلك الدور، وبعضها كان مشككاً بحضور الإسلاميين من حيث الأصل، وأنهم إن شاركوا فقد شاركوا على استحياء، وإن حضروا فقد وصلوا متأخّرين. ولم يكن ذلك التساؤل هو تساؤل موضوعي هدفه كتابة تأريخ محايدٍ للثورة، بل كان هدف معظمه هو نفي مسؤولية الإسلاميين عن نجاحات الثورة وإنجازاتها، سواء أكانوا حقاً مسؤولين عنها أم غير ذلك، ذلك لأن الإقرار بمشاركة الإسلاميين الفاعلة في الثورة، له ما بعده من تسليم بحضور الإسلاميين في النظام المنشود في عهد ما بعد الثورة. فالمشاركة الفاعلة في الثورة هي بوابة العبور إلى المستقبل السياسي.

دراسات في الديمقراطية ووسائط الإعلام

تحرير و إعداد: لينة الجيوسي

يقدم هذا الكتاب دراسات تعالج الجوانب المختلفة لإشكالية العلاقة بين وسائط الإعلام والديمقراطية. ويضم عدداً من أهم الدراسات التي صدرت بالإنجليزية، ونصوصاً لعدد من أهم الباحثين في الدراسات الإعلامية الذين عالجوا جانباً أو آخر من الموضوع، كما يضم أيضاً بعض الدراسات الجديدة. وتندرج النصوص تحت أبواب ستة: مختارات من نصوص رسمت الإطار الفلسفي للسجال حول هذه العلاقة، وتعتبر اليوم نصوصاً أساسية في الفلسفة السياسية، ونصوص تطرح مقاربات نظرية مختلفة، وأخرى تتطرق إلى علاقة الدولة والسوق مع وسائط الإعلام وتداعيات هذه العلاقة، ودراسات حول تأثير التقنيات الرقمية الجديدة على المجال العام وعلى قضية الديمقراطية، وأخرى تناقش هذه العلاقة في سياقها الدولي. أما الباب الأخير، فيضم دراسات حالة تركز على بلدان أو مجموعات معينة أو مراحل وتحولات تاريخية محددة. ويضم الكتاب أيضاً مسرداً لأهم المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع، التي، بطبيعة الحال، تنتمي إلى مجالات بحثية مختلفة تتقاطع وتتشابك في الدراسات التي تتمحور حول وسائط الإعلام.

سلسلة التجربة الفلسطينية

شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي

موسى البديري

الذاكرة الجماعية هي دائماً عملية قيد التشكل. يطمح هذا الكتاب إلى تقديم مساهمة متواضعة نحو إنقاذ ذاكرة هؤلاء الأفراد، النساء منهم والرجال، عرباً ويهوداً، ممن تخطوا جماعتهم وتجرؤوا على تخيّل عالم يتجاوز العداء والكراهية القومية، عالم يحرر الكادحون من الناس، عمالاً وفلاحين، أنفسهم، بسعيهم وجهدهم الذاتي، مؤسسين لنظام اجتماعي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة، جامع بين صفوفه كل من يعيشون بكدحهم ويقاومون استغلال الآخرين لهم.

بين ثنايا هذه الصفحات، شظايا من التاريخ، تسلط ضوءاً على من هم هؤلاء الأشخاص؛ حياتهم ودوافعهم للنشاط السياسي، كما تكشف عن المحددات التي اعتبروها أساس الصراع في فلسطين، وتصوراتهم لشكل الحل العادل وأسسه، ضمن جملة أخرى من القضايا، وتتيح، أيضاً، قراءةً لتلك الفترة؛ من خلال سرد جزء من القصص الشخصية لنشطاء الحزب؛ سواء ما يتعلق منها بطبيعة انخراطهم في العمل السياسي، أو من خلال ما قدموه من قراءة لمواقف الحزب السياسية، كما عبرت عنها المنشورات، والبيانات، والمجلات، والكتيبات، والصحف السرية والعلنية الصادرة عن الحزب.

سلسلة دراسات وأبحاث

«قانون» التشريع و «قانون» الحرية هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟

عاصم خليل

«الشعب يريد ...». هذا هو الشعار الذي صدحت به حناجر الملايين ممن تجمعوا في ساحات المدن العربية المختلفة. لقد حققت «الثورات العربية» بعضاً مما أراد الشعب، من خلال إسقاط رموز أنظمة طاغية وغير ممثلة للشعب ومحاكمتهم، كما أثارت اهتماماً واسعاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

وبغض النظر عن أسباب هذه الثورات، وعن العوامل التي أدت إلى قيامها في دول دون أخرى، وعن وتيرتها، وأسباب نجاح بعضها وفشل غيرها، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، وبخاصة المؤسسة العسكرية، وعن النتائج التي حققتها، يُعنى هذا البحث بنقاش الخطر الذي يواجه الثورات العربية، وبخاصة في ظل هيمنة بعض المبادئ، مثل السيادة الشعبية، أو السيادة الوطنية. الخطر هنا هو الاهتمام بالحرية السياسية، وإعطاؤها المركزية على حساب أي اعتبارات اخرى، وهو ما سيؤدي إلى اختزال الحرية السياسية لباقي الحريات، بحيث تطغى تدريجيا على الحريات الفردية، باعتبار أن مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وبالتالي مشاركتهم في صقل «الإرادة العامة»، تمنح السلطة الوطنية الحق في تجاوز الأفراد في خدمة الجماعة (أو على الأقل الأكثرية الحاكمة)، وتجاوز المصالح الخاصة لخدمة المصلحة العامة. فبما أن الشعب هو الذي يقرر الآن، وبما أن إرادة الدولة هي إرادة الشعب، فكيف يمكن تقييد إرادته؟ وكيف يمكن ترويض قوته وبطشه؟ وكيف يمكن القبول بغير إرادة الشعب الواحدة؟ وكيف يمكن تبرير أو قبول الخروج عن الصف من قبل أقليات أو أفراد يرفضون فكر الشعب المهيمن؟ وكيف نتعامل مع المختلفين عن الأكثرية، بسبب العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، كيف نتعامل مع توجهات فردية دينية وفكرية وجنسية، في حال كانت مستهجنة أو مرفوضة بالنسبة للغالبية العظمى؟

هذه وغيرها من الأسئلة، ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، من خلال اقتراح مفهوم مرتبط بالدستور (constitutionalism) لا يوجد له رديف متفق عليه بالعربية، ويعبر عن مجموع القيم العليا التي يجب على الدستور أن يحتويها، لكي يكون منسجماً معها؛ مع ذلك الإطار المعياري، الذي يبرر تبني الدستور المكتوب في الأساس والتمسك به.

نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» عبر فريق بحثي متخصص لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزّز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي نشير منها إلى خطأين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات وأطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

يصدر هذا العدد ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة «هينرش بل»- ألمانيا.
الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسستي «مواطن» و«هينرش بل».

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ - ٢ -(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥ - ٢ -(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org